سلسلة لغويّات

يديرها الأستاذ صلاح الدين الشريف

نظريّة الأعمال اللّغويّة

نظرية الأعمال اللغوية.indd 1 12/11/2016 3:48:23 PM

شكري المبخوت

نظريّة الأعمال اللّغويّة

مسكيلياني للنشر

نظرية الأعمال اللغوية.indd 3 12/11/2016 3:48:23 PM

الكاتب: شكري المبخوت
عنوان الكتاب: نظرية الأعمال اللغوية
تصميم الغلاف: الشاعر محمّد النبهان
الناشر: مسكيليانى للنشر والتوزيع
15 نهج أنقلترا تونس- تونس العاصمة
الهاتف: 21512226(216+) أو 537090811(966+)
الإيمييل: masciliana_editions@yahoo.com
ر.د.م.ك: --833-9938-978

الطبعة الأولى: 2017

جميع الحقوق محفوظة للناشر©

4 .indd.ةيوغللا لامعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:23 PM

المحتوى

تمهيد .....
المقدّمة .....
1 – توطئة .....
2 – في تحديد التّداوليّة .....
3 – علاقة الأعمال اللّغويّة بالتّداوليّة .....

الباب الأوّل

المقترحات الأوّليّة في نظريّة الأعمال اللّغويّة

توطئة .....
الفصل الأوّل: أعمال الخطاب عند أوستين .....
1 – مدخل .....
2 – القول والخارج .....
3 – وسم القول الإنشائي .....
4 – المواضعات وقواعد نجاح عمل الخطاب .....
5 – مفهوم العمل .....
6 – تصنيف قوى القول .....
7 – مراجعة التّقابل بين الوصفي والإنشائي .....
8 – نتائج وآفاق .....
الفصل الثاني: الأعمال اللّغويّة عند سورل .....
1 – مدخل .....
2 – من «أعمال الخطاب» إلى «الأعمال اللّغويّة» .....

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 5 12/11/2016 3:48:23 PM

3 – ملاحظات أوليّة.....
4 – الأنموذج الموحّد للعمل اللّغويّ.....
5 – بنية العمل في القول.....
6 – تصنيف الأعمال اللّغويّة.....
الفصل الثالث: العمل اللغوي غير المباشر.....
1 – مدخل.....
2 – الإشكالية والفرضيّة الأساسيّة.....
3 – أنموذج في تحليل العمل اللغوي غير المباشر.....
4 – تساؤلات أوّليّة.....

الباب الثّاني

مقترحات عرفانيّة في نظريّة الأعمال اللّغويّة

توطئة.....
الفصل الأوّل: نظريّة المناسبة.....
1 – مدخل.....
2 – الإطار العام لدراسة الأعمال اللّغويّة.....
3 –عزل الأعمال التّخاطبيّة الخالصة (الكونيّة).....
4 – معالجة نظريّة المناسبة لأعمال التّخاطب الأساسيّة...
5 – مناقشة وتساؤلات.....
الفصل الثاني: الواقعيّة التجريبيّة.....
1 –مدخل.....
2 – الطابع المزدوج للعمل اللّغوي.....
3 – استعارة القوّة.....
4 – تعجيم قوّة القول.....
5 –الطّابع الطّرازي المتدرّج للعمل اللّغويّ.....
الخاتمة.....
ملخّص «نظريّة الأعمال اللّغويّة».....
ثبت بمصطلحات نظريّة الأعمال اللّغوية.....

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 6 12/11/2016 3:48:23 PM

تمهيد

هذا كتاب أردناه في أصل وضعه لتقريب نظريّة الأعمال اللّغوية إلى طلبتنا حين رأيناهم يجدون من الصعوبات في تبنّي المفاهيم وتمثل المسائل وإدراك النظريّة ما يجعلهم على شعور كبير بالعجز رغم الحرص على الفهم. وقد ازدادت الحاجة عندنا إلى كتاب مثل هذا حين تفطّنا إلى أنّنا، ونحن نقرأ لغيرنا من الدارسين عربا وغربيين، لم نفهم عن أوستين أو سورل ما فهموا والعكس بالعكس أو أنّ مفاهيم كثيرة عندهما قابلة لوجوه في الفهم مختلفة بحسب المنطلقات اللّسانيّة أو الفلسفيّة أوغيرهما.

والحق أنّ محاضرات أوستين «كيف نصنع الأشياء بالكلمات» بما فيها من استكشاف وتدقيق فإعادة نظر فتراجع فاستئناف تعبر عن فكر حائر متسائل مغرم بالبناء فهدم ما بنى ليتقدم في صياغة تصوّراته وموضوعه. فهو أشبه ما يكون بكتاب «دلائل الإعجاز» لعبد القاهر الجرجاني. ولا غرابة في الأمر فكلا الرّجلين كان واعيا بأنه يفتح سبيلا بكرًا ويطرق بابا من العلم جديدًا. وميزة كتابات بهذه الصفة أنّها تقترح على قارئها من الاحتمالات أكثر مما تُقرّر وتطلب منه لطفا في المعاشرة الفكريّة وتعاطفا في المشاركة المعرفيّة كبيرين حتى تبوح بما أمكن من أسرارها.

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 7 12/11/2016 3:48:23 PM

والحقّ أيضا، أنّنا لسنا أوّل من سعى إلى تقريب نظرية الأعمال اللغوية إلى القارئ العربي. ففي ما كتب عدنان بن ذريل (1981) ومحمد صلاح الدين الشريف (1986) وأحمد هاشم الطبطبائي (1992 – 1994) فضل كثير في تذليل المصطلح وضبط المفاهيم والتنبيه على جملة من القضايا[1]. إلّا أنّ ما نقدّمه في هذا الكتاب أشمل بحكم ما رسمناه لأنفسنا من أهداف عند وضعه.

فلئن كان الفصلان الأوّلان منه في الأصل، الجزء الأوفر من درس قدمناه مكتوبا لطلبة المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر بتونس سنة 2001 فإنّ الفصل الرابع محاضرة قدّمناها في سلسلة «لقاءات لسانية» بكلية الآداب والفنون والإنسانيات بجامعة منوبة سنة 2002 أمّا الفصل الثالث فهو جديد تماما أعددناه في السنة نفسها ولم ننشره أو نلقه على الناس.

وسيجد القارئ في أعطاف العرض بعض الملاحظات النقديّة وعددًا من التساؤلات ووجوها من النظر في المسائل المطروحة والمقترحات المعروضة. وقد كانت وراء هذه الملاحظات النقديّة أسباب نودّ الإشارة إليها.

فنحن ننتمي من جهة أولى إلى ثقافة صاغت مفهوما للإنشاء منذ قرون فاستقرّ في النظام البلاغي وأصبح أمرًا مدرسيّا معروفًا لذلك لا يمكننا أن نمنع أنفسنا من المقارنة بين المفاهيم والنظريات ولا

(1) نشير في هذا الصدد إلى عمل مهم أشرف عليه الأستاذ الصديق هشام الريفي قدّمه محمد الحبيب المنصوري لنيل شهادة الكفاءة في البحث وتمثل في ترجمة كاملة لكتاب أوستين إلى العربية. ومن المؤسف أن هذا العمل لم يعدّ للنشر على أهميته.

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 8 12/11/2016 3:48:24 PM

من مقارعة حجّة الحديث بحجّة نجدها في المتون القديمة ما دامت الظاهرة المقصودة بالدرس واحدة.

وما أتيناه ليس جديدًا في المحيط العلمي الذي نعيش فيه (ونقصد «كلية الآداب والفنون والإنسانيات بجامعة منّوبة») فقد قُدِّمت فيها أعمال قامت على نقد جوانب كثيرة من مقترحات أوستين وسورل نقدًا استفاد من بعض النظريات النحوية والبلاغية القديمة واستند إلى إعمال الرأي في ما اقترح من مفاهيم وحلول للمشاكل التي تتّصل بالإنشاء. ونكتفي من هذه الأعمال المنشورة التي قدّمت في مستوى دكتورا الدولة بذكر بحوث الشريف (2002) وميلاد (2001) والشاوش (2000) والمبخوت (2006).

ويهمنا من جهة أخرى أن نشير بأن ما قدّمناه من ملاحظات وتساؤلات ووجوه من النظر لم تكن كلّها مجرّد أفكار عنّت لنا عند صياغة العرض وإنّما هي صادرة عن مشروع نحن بصدد إتمامه حول ما أسميناه «بدائرة الأعمال اللّغوية»[1] نتناول فيه أهمّ القضايا والمسائل التي عرضناها في هذا الكتاب تناولا يستعيد الإشكالات والأسئلة المطروحة في نظرية الأعمال اللغوية ويقدّم مقترحات أخرى تستند في جانب مهمّ منها إلى ما نجده في النظريّة البلاغيّة العربيّة مع بعض التطوير والتنظيم. وكتابنا الثاني هو بمثابة الجزء المكمّل لهذا الكتاب على اعتبار أنّه محاورة علميّة للنظريّة.

(1) نشرنا صيغة أولى من أحد فصوله ملخصة في ندوة الاسترسال (المبخوت، 2004) وقدّمنا في ندوة «تجديد البلاغة العربيّة» التي عقدت تكريما للأستاذ حمّادي صمّود ملخصا لفصل منه بعنوان «عمل التّأثير بالقول: نظر ومراجعة» (كلية الآداب والفنون والإنسانيّات بمنّوبة – جوان 2007).

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 9 12/11/2016 3:48:24 PM

* * *

ونودّ أن نشكر الأساتذة الأصدقاء محمد الخبو ومحمّد الشيباني وعبد اللهّ صولة ومنصور الميغري ومحمد المومني الذين قرؤوا مخطوط الكتاب بعناية فائقة وعيون ناقدة وحرص على التدقيق والتحقيق فأفادونا بملاحظاتهم وتصويباتهم أيّما إفادة ممّا يسّر لنا تجويد مواضع عديدة من البحث.

ةيوغللا ةيبرعلا ةمجرتلا.indd 10 12/11/2016 3:48:24 PM

المقدّمة

نظرية العمال اللغوية.indd 11 12/11/2016 3:48:24 PM

1 – توطئة

تمثّل نظريّة الأعمال اللّغويّة مكوّنا أساسيّا ممّا يسمّى بـ«التّداوليّة». ونحتاج في هذه المقدّمة إلى بيان المقصود بالتّداوليّة من حيث موضوعها وحدودها ومسائلها وأهدافها وبيان علاقة الأعمال اللّغويّة بها.

وننبّه في هذه المقدّمة إلى أنّ جدّة المباحث المدروسة (والمصطلحات التي نستعملها) لا تعني أنّنا أمام ظواهر جديدة مطلقًا. ففي ما درسنا من نحو وبلاغة معطيات أساسيّة لفهم الأعمال اللّغويّة والاقتراب من مجال الدّراسة التّداوليّة دون أن يعني ذلك التّسوية بين ما نجده في النّحو والبلاغة العربيّين وما نعرضه في هذا الكتاب من معطيات حديثة. وبالقدر نفسه فإنّنا نلحّ على أنّ تَمَثُّلَ ما تقدّمه لنا النظريّات الحديثة يمكّننا من الاقتراب أكثر من المعطيات المستقرّة في التّفكير اللّغوي العربيّ.

ونشير منذ البداية إلى عملين مهمّين باللّغة العربيّة في نظريّة الأعمال اللّغويّة تناولا القضيّة من زاوية تصل الحديث بالقديم وتقرّب بين نظريّة الأعمال اللّغويّة كما صاغها فلاسفة اللّغة وبين نظريّة الخبر والإنشاء في البلاغة العربيّة وهما:

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 13 12/11/2016 3:48:24 PM

أ- بحث الطبطبائي (1994) وفيه عرض لبعض المقترحات الحديثة ونقد لها انطلاقا من معطيات تراثيّة.

ب- بحث خالد ميلاد (2001) وفيه استخلاص لتصوّرات النّحاة والبلاغيّين والأصوليّين والفلاسفة العرب المسلمين حول الأعمال اللّغويّة ومساءلة نقديّة لبعض التّصوّرات الحديثة.

2- في تحديد التّداوليّة

التّداوليّة هي التّرجمة التي استقرّت للمصطلح الأجنبي (فرنسي/ Pragmatique، أنقليزي/ Pragmatics). ولهذا المصطلح جذور تاريخيّة لا نتعرّض لها ودلالات كثيرة نكتفي بالإشارة إلى القليل الذي يعنينا منها.

ويرتبط مصطلح التّداوليّة في التّقليد المنطقي الغربي بتقسيم دراسة أيّ نظام علامي إلى مستويات ثلاثة تمثّل زوايا في النّظر لمقاربة هذا النّظام (1978، Lyons، الفصل4، الفقرة4-4):

(أ) التّركيب: ويدرس العلاقة الشكليّة بين العلامات فموضوعه هو شكل الجملة وصورتها من حيث استقامتها.

(ب) الدّلالة: وتدرس العلاقة بين العلامات وما تحيل عليه وموضوعها القضيّة بالمعنى المنطقي (Proposition).

(ج) التّداوليّة: وتدرس العلاقة بين العلامات ومستعمليها وموضوعها دراسة معنى الجملة (أو القضيّة) في المقام.

ولتوضيح هذا التّقسيم نمثّل له بما يلي:

(1) جاء زيْد

12/11/2016 3:48:24 PM .ةيوغللا ماعلا ماسقأ ةيرظن.indd 14

(2) أنا لا أحبّك

فالمثال (1) يمكن دراسته تركيبيّا باعتباره قائما على علاقة شكليّة هي علاقة الإسناد بين علامتين هما الفعل «جاء» والإسم «زيد». وقد يبدو الأمر بديهيّا ولكن بداهته تضعف حين نتصوّر جملا تتركّب على غير مقتضى القواعد كانعدام المطابقة بين الفعل والفاعل في العدد (*جاؤوا زيد) أو الجنس (* جاء فاطمة)... إلخ.

وتحدّد الدّلالة في (1) العلاقة بين مضمون الكلام وما يحيل عليه. فـ«زيد» بحسب التّعبير المنطقي موضوع، (وهو ما يوافق عبارة «المسند إليه» عند اللّغويّين تقريبًا ولكن ليس دائما) و«جاء» محمول (وهو ما يوافق، على وجه التقريب، عبارة «المسند» عند اللّغويّين) والعلاقة بينهما علاقة حمليّة (أي إسناديّة بعبارة اللّغويّين). فإذا وجد «زيد» ووجد «مجيء» ووجدت علاقة في الخارج (أي الواقع أو ما سمّته المناطقة «حالة الأشياء في الكون» («état de» ، «State of affairs choses») فإنّ القضيّة صادقة وإذا انعدم التّطابق بين القضيّة والخارج فالقول كاذب.

ونجد في المثال (1) أنموذجا عن بعض ما يقصده المناطقة بالمستوى التّداولي. فاسم العلم «زيد» يمثّل إشكالا لأنّه اسم يمكن أن يطلق على أيّ كان دون تحديد ولكن إذا استعمل في جملة (أو قضيّة) فينبغي أن يكون المقصود به محدّدا مقاميّا. فإذا كنّا نعرف «زيدين» وكان في ذهني أنا المتكلّم «زيد» معيّن وفي ذهنك «زيد» آخر، فإنّ صدق الجملة أو كذبها يتغيّر بحسب هذا المعطى المقامي؛ وأخشى ما يخشاه المناطقة أن نكذّب قضيّة أو نصدّقها ونحن لم نحدّد

ةيوغللا لاماعألا ةيرظن.indd 15 12/11/2016 3:48:24 PM

العناصر المتغيّرة فيها.

وهذا ما يبرز كذلك في (2). فإذا تناولناه في صيغته المكتوبة دون شكل، وهي أقصى الحالات، فإنّنا نجد ضمير المتكلّم المفرد وضمير المخاطب المفرد دون تحديد لجنسه. فالضمائر تتحدّد بمن يستعملها ومن يستعملها موجود في مقام يحيل على نفسه بالضمير. لذلك نلاحظ أنّ في (2) التباسا وإبهاما هل المتكلّم ذكر أم أنثى ؟ وكذلك المخاطب. والاحتمالات كثيرة فإذا كان «أنا» يحيل على ذَكَرٍ كان اللّبس مرّتين إمّا المخاطب المفرد المذكر وإمّا المخاطَب المفرد المؤنّث وإذا كان ضمير المتكلّم يحيل على أنثى كان اللّبس كذلك مضاعفا ولا ينحلّ الإشكال إلاّ بتحديد مقامي تداولي.

إلاّ أنّ لمفهوم التّداوليّة، أو المستوى التّداولي، بعدًا آخر. فهو مرتبط على ما ذكرنا بالمقام. والمقام مفهوم يمكن تضييقه كما يمكن توسيعه. فحدوده الدّنيا هي تصوّر متخاطبين في مكان وزمان معيّنين. وهذه الحدود الدّنيا يمكن أن نعبّر عنها لغويّا على نحو صريح كما يمكن ألاّ نعبّر عنها. ففي (1) مثلا لا بدّ من افتراض وجود متكلّم يقول(جاء زيد) ومخاطَب يبلّغه المتكلّم هذا الخبر وزمان هو زمان القول. إلاّ أنّنا نجد علامات لغويّة تدلّ على هذه المعطيات الثّلاثة. فهذه الجملة (1) تقتضي وجود علاقة تخاطب مقاميّة دون أن تضع أدلّة صريحة منطوقة عليها. وهي في هذا تختلف عن (2) حيث نجد التّصريح بالمتكلّم والمخاطب (رغم اللّبس الذي ذكرناه) وإن كان زمان القول مُقْتضًى غيرَ مصرّح به.

إلاّ أنّ للمتكلّم والمخاطب حالات عرفانيّة ذهنيّة واعتقادات

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 16 12/11/2016 3:48:24 PM

وانتماءات اجتماعيّة ومواقع داخل مؤسّسات (الأسرة، الإدارة، المدرسة... إلخ) وهذه المعطيات المقامية تتدخّل لتحديد المقصود في كثير من الجمل وهي بهذا جزء من المستوى التّداولي.

وإذا أخذنا هذه المسائل بعين الاعتبار بدت التّداوليّة مجالا واسعًا جدًّا يعسر تحديده إذ تتدخّل فيه اللّسانيات (بما أنّ المتكلّم يستعمل اللّغة) واللّسانيات النفسيّة واللّسانيات الاجتماعية وربّما علوم أخرى كالانثروبولوجيا. لذلك يمكن تضييق المجال أكثر بحصره في التّداوليّة اللّسانيّة. إلاّ أنّ هذا المفهوم ليس بالوضوح الذي قد يُتوهّم. ونتجاوز هنا الإشكالات العديدة لنركّز على المعطيات الأشدّ استقرارًا وثباتا حول التّداوليّة اللّسانيّة (للنّظر في القضايا وتعقيداتها يمكن العودة إلى Levinson، 1983، و Moeschler & Reboul، 1994).

فمن الثّوابت أنّ التّداوليّة تدرس القول (Utterance, Énoncé) مقابل الجملة (Sentence, Phrase) التي تدرسها اللّسانيات. والفرق بينهما أنّ الجملة معطى نظري مجرّد يتحدّد داخل النظريّة النّحويّة التي تجيبنا عن أسئلة من قبيل: ما هي حدود الجملة؟ ما هي أنواعها؟ ما هي أشكالها المجرّدة؟ ما درجة البساطة والتّركيب فيها؟ إلخ...

أمّا القول فهو إلقاء الجملة في مقام، أي استعمال المتكلّم إيّاها لغرض التّخاطب. فيكون القول إمّا موافقا لشكل تامّ من أشكال الجمل (جاء زيد) أو قائما على حذف (كالجواب على «ماذا فعل زيدٌ؟» بـ «جاء» أو«من جاء؟» بـ «زيد») أو تقديم وتأخير («زيد جاء» بدل «جاء زيد») وغير ذلك من الوجوه والفروق بين الجمل المجرّدة بأشكالها القياسيّة والجمل المنجزة المتحقّقة.

17 .indd.ةيوغللا لاماعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:24 PM

ومن هذه النّاحية فإنّ التّداوليّة دراسة للقول أساسًا. ولكن السّؤال الذي يمثّل عندنا موضع خلاف ومجال تفكير: هل يُدرس القول بمعزل عمّا تقدمه لنا المعطيات النّحويّة؟ أم أنّ دارسته تفرض أخذ المعطيات النّحويّة بعين الاعتبار؟ ويمكن تفريع هذا السّؤال إلى أسئلة أخرى خصوصيّة بحسب المسائل من قبيل: هل تمثّل دراسة الضمائر دراسة نحويّة أم تداوليّة؟ وإذا افترضنا أنّها دراسة للجانبين (أو المظهرين) فأين تقف دراسة النّحوي وأين تبدأ دراسة «التّداوليّ»؟ وما العلاقة بينهما؟

وعمومًا فإنّ حصرنا للتّداوليّة في دراسة القول يقتضي تعريف التّداوليّة على أنّها تدرس العلاقة بين النّظام واستعماله المقاميّ. ولا فائدة هنا من العودة إلى ما ذكرناه حول مفهوم المقام. ونفترض فحسب أنّه يمكن عزل الجوانب المقاميّة المفيدة في تحديد دلالة الجملة عند استعمالها عن الجوانب المقاميّة غير المحدّدة والتي لا تؤثّر في تحديد دلالة الجملة. وإن كان هذا الافتراض لا يحلّ مشكلة الحدود بين المقام في معناه الضيّق والمقام في معناه الواسع. وهي مشكلة نظريّة ومنهجيّة في آنٍ واحد. ويمكننا أن نأخذ مقترح لفنسون (Levinson،1983، ص27) في تحديده لمجال التّداوليّة على أساس حدود دنيا وحدود قصوى. أمّا الحدود الدّنيا التي لا تتجاوزها التّداوليّة اللّسانيّة فهي حدود علم الدّلالة (بالمعنى الذي ذكر أعلاه في التّقسيم الثّلاثي) وأمّا الحدود القصوى التي لا يمكن للتّداوليّة اللّسانيّة أن تتخطّاها فهي اللّسانيات الاجتماعية وربّما اللّسانيات النّفسيّة.

وإذا سلّمنا بهذه الحدود لمجال التّداوليّة فإنّه يمكننا أن ننظر

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 18 12/11/2016 3:48:25 PM

في أهدافها. ويمكن تحديد الهدف على أساس المعطيات التي تنطلق منها التّداوليّة اللّسانيّة والنّتائج التي تتوصّل إليها. فإذا كان التّركيب يهدف إلى بيان إمكانيات التوليف بين الصيغ والكلمات وترتيب عناصر الجملة وتمييز التّركيب النّحوي السّليم المستقيم من غير السّليم المستقيم، وإذا كانت الدّلالة تهدف، انطلاقا من النّظر في الجمل السّليمة نحويّا، إلى تقديم تأويلاتها الدّلاليّة والقضايا التي تمثّل دلالة كلّ جملة؛ فإنّ التّداوليّة تهدف اعتمادًا على المعلومات النّحويّة والدّلاليّة المتّصلة بالجملة والمعلومات حول مقام إلقائها إلى ضبط جملة التّأويلات التي تحدّد الدّلالة الكاملة للقول في مقامه المعيّن المخصوص (Levinson، 1983، ص 30).

وفي هذا الإطار العام، ورغم ما يمكن نقده به، استقرّت جملة من المسائل التي اعتبرت خاصّة بالبحث التّداولي. وهي مسائل يمكن ملاحظتها في الكتب الموضوعة حول التّداوليّة وتبسيطها منذ ربع قرن تقريبًا[1]. وتتلخّص هذه المسائل في:

(أ) المشيرات المقاميّة: أي أساسا الضمائر وأسماء الإشارة التي تربط القول بمقامه.

(1) إضافة إلى كتاب لفنسون (Levinson، 1983) وهو من أوائل الكتب الشّاملة المخصّصة لعرض النّظريّات التّداوليّة وتبسيطها، إن لم يكن أوّلها، فإنّنا نجد كتاب مارماريدو (Marmaridou، 2000) يستعيد نفس المسائل ويعرضها مضيفًا بعض المقترحات المرتبطة بالأبحاث حول العرفان (Cognition) ويمكن النّظر كذلك في الفصول التي يشتمل عليها المعجم الموسوعي للتّداوليّة الذي وضعه موشلار وروبول (Reboul & Moeschler، 1994).

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 19 12/11/2016 3:48:25 PM

(ب) استلزامات المحادثة وحكمها على مذهب غرايس (Grice، 1975).

(ج) الاقتضاء.

(د) الأعمال اللّغويّة.

(هـ) بنية المحادثة.

إنّ كلّ مسألة من هذه المسائل تدفع إلى إعادة التّساؤل عن مدى اعتبارها مسائل خاصّة بالتّداوليّة وضبط الحدود بين التناول التّركيبي والدّلالي لها. ولكن التّعمّق في هذه المسائل يتجاوز حدود هذا الكتاب الذي يتركّز حول نظريّة الأعمال اللّغويّة.

3 – علاقة الأعمال اللّغويّة بالتّداوليّة

ليس في العلاقة بين الأعمال اللّغويّة والتّداوليّة إشكال. فقد ذكرنا أنّها جزء منها وأشرنا إلى أنّها مسألة من بين مسائلها. إلاّ أنّ الأمر ليس على هذا القدر من الوضوح. لنبدأ بالمصطلح. فنحن نترجم بعبارة «الأعمال اللّغويّة» المقابل الانقليزي (Speech acts). وفي هذه التّرجمة إشكال لا يعود إلى أسباب لغويّة بل إلى أسباب مفهوميّة. فكلمة (Speech) في أصلها الانقليزي تعني «الكلام» و«الحديث» و«القول» و«النّطق» و«المقدرة على الكلام» و«الخطاب» وما إلى ذلك. وسنرى الفرق بين قولنا «عمل لغويّ» و«عمل كلامي» و«عمل خطاب». ولكن الجامع بينها هو اعتماد اللّغة واللّسان لإنجاز أعمال ما. وقد يبدو الجمع بين متقابلين معجميّا أي «قول» (أو كلام أو حديث) و«عمل» في علاقة نعتيّة أو علاقة إضافة غريبًا إلاّ أنّ المقصود منه سيتبيّن شيئا فشيئا.

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 20 12/11/2016 3:48:25 PM

وعمومًا فإنّ العمل اللّغويّ هو ما نحقّقه بواسطة إلقائنا لجملة (أو قول) ما. فمن يقول (1) أعلاه (أي «جاء زيد») يكون قد حقّق عملاً لغويّا بواسطة هذه الجملة. وهذا العمل يتحدّد بحسب المقام. فنحن نحتاج إلى معرفة جملة من المعطيات المقاميّة حتّى نحدّد دلالة القول (1) لتوضيح المقصود بذلك.

لنفترض الحالات التّالية:

في المقام (أ) نفترض أنّ المتكلّم رأى زيدًا قادمًا والمخاطب لم يره. فيكون قول (1) على سبيل الإعلام والإخبار بمجيء زيد. فيكون العمل المتحقّق هو الإثبات.

في المقام (ب) نفترض أنّ المتكلّم على صلة صداقة وثيقة بزيد وكان زيد قد سافر منذ أسبوع ليقضي سنة في الخارج للدّراسة فأخبره صديق آخر بـ «مجيء زيد» فقال له مستغربا «جاء زيد!» فيكون قد حقّق عمل التعجّب.

في المقام (ج) نفترض أنّ المخاطب في خصومة مع زيد، ويخشى بطشه فيتحاشى لقاءه. فإذا قال المتكلّم للمخاطب «جاء زيد» فإنّه ينبّهه حتّى يفرّ. فيكون العمل المتحقّق هنا هو عمل التّحذير.

فالإثبات والتعجّب والتّحذير في هذه الحالات الثّلاث أعمال تتحقّق بواسطة «جملة» واحدة و«قضيّة» واحدة دلاليّا إلاّ أنّ وظيفتها التّخاطبيّة تختلف بحسب جملة المعطيات التي لا يمكن الحصول عليها إلاّ من المقام.

وبهذا المعنى فإنّ الأعمال اللّغويّة تمثّل مبحثا تداوليّا إذا تذكّرنا

ةيوغللا لاما عألا ةيرظن.indd 21 12/11/2016 3:48:26 PM

أنّ التّداوليّة تسعى إلى تقديم تأويل لدلالة القول في مقامه المعيّن المخصوص.

وفي هذا الإطار تطرح جملة من القضايا المتعلّقة بالعمل اللّغوي منها: ما المقصود بمفهوم العمل باللّغة؟ كيف نحدّد العمل اللّغوي؟ ما علاقة العمل اللّغوي بالواقع والخارج؟ ما هي أصناف الأعمال اللّغويّة؟ ما الصّلة بين التّفسير المقامي التّداولي للعمل والتّفسير اللّغوي النّحويّ؟ كيف يمكن أن نقصد إلى شيء فنعبّر عنه تعبيرًا غير مباشر؟ وغير هذا من الأسئلة كثير ممّا سنعمل على استخلاصه من عملين تأسيسيّين في الأعمال اللّغويّة هما عمل أوستين(Austin، 1962، 1990) وأعمال سورل (Searle، 1969، 1982 بالخصوص) [الباب الأوّل]. و سنعمل على تتبع آخر تطوّراته ضمن التيار العرفاني [الباب الثاني].

ونودّ أن نوضّح أمرين يتّصلان بالتّداوليّة وبالأعمال اللّغويّة في علاقتهما بما نجده في النّظريّة اللّغويّة العربيّة.

أمّا الأمر الأوّل فهو أنّ موضوع التّداوليّة ومجالها وحدودها على الأقل، وإن لم تكن بيّنة تماما كما أشرنا في الفقرة (2) أعلاه فإنّها تكاد توافق، مع حفظ الفوارق، الإطار العام الذي وضعته البلاغة العربيّة لدراسة دلالة الجملة. فعلم المعاني بالخصوص علم يهتمّ بدراسة «مطابقة الكلام لمقتضى الحال» وهو تعريف عامّ يمكن تدقيقه وبيان المقصود به والاختلاف في تأويله... إلخ. ولكنّه عمومًا لا يخرج عن دراسة مقاصد المتكلّم باستعماله هذا التّركيب أو ذاك في مقام من المقامات.

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 22 12/11/2016 3:48:26 PM

أمّا الأعمال اللّغويّة فقد صاغ البلاغيون نظريّتهم فيها في إطار علم المعاني ببابيه الخبر والإنشاء. فضبطوا الأعمال اللّغويّة الأساسيّة وحدّدوا ما تخرج إليه هذه الأعمال (أي تقريبا، ومع حفظ الفوارق، ما نسميّه اليوم الأعمال اللّغويّة غير المباشرة) وبيّنوا الصّلة بين المستوى النّحوي والمستوى التّداولي إلخ (راجع ميلاد، 2001).

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 23 12/11/2016 3:48:26 PM

الباب الأوّل

المقترحات الأوّليّة
في نظريّة الأعمال اللّغويّة

نظرية العمال اللغوية.indd 25 12/11/2016 3:48:26 PM

توطئة

لمّا كانت التداولية دراسة للعلاقة بين النظام اللغوي واستعماله المقامي لحصر التأويلات الكفيلة بتحديد الدلالة التامّة للقول في مقامه المعيّن المخصوص، ولمّا كان للعمل اللغوي بعدان أحدهما لغويّ نظاميّ والآخر استعماليّ مقاميّ فإن معالجة العمل اللغوي تسهم في تأويل دلالة القول التامّة.

وفي هذا الإطار العامّ تتنزّل المقترحات التي نعتبرها أصليّة في دراسة الأعمال اللغوية وبناء نظرية (أو نظريات) خاصّة بمعالجتها.

وإذ نتناول في هذا الباب مقترحي أوستين (Austin) وسورل (Searle) معتبرين إياهما من المقترحات الأصليّة فلأنّ كتاب أوستين «كيف نصنع الأشياء بالكلمات» (1962) يعتبر تاريخيّا منطلقًا لبناء نظرية الأعمال اللغوية. أمّا كتاب سورل «الأعمال اللغوية» (1969) فهو يقوم على تعميق التصوّرات التي اقترحها سورل وتنظيمها وإعادة صوغ الكثير منها في أفق معرفي وفلسفي أرحب يبرز بالخصوص في كتاباته اللاحقة من قبيل «التعبير والمعنى» (1982) و«القصدية» (1983).

وقد انطلق أوستين من مراجعة العلاقة بين القول والخارج

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 27 12/11/2016 3:48:26 PM

على نحو يجعل الوصف الخبري للعالم نوعا من الأقوال يقابل القول الإنشائي الذي يتحقّق بواسطته عمل ما. ولهذا العمل طرق في وسمه أبرزها الفعل الإنشائي وله مواضعات وقواعد تكفل نجاحه وأصناف يتفرّغ إليها أهمها العمل القولي والعمل في القول وعمل التأثير بالقول. وتجتمع الأعمال اللغوية في عائلات ومجموعات تصنّف على أساسها قوى القول.

وبنى سورل تصوّره للأعمال اللغوية على اعتبارها جزءا من اللسان الذي نتكلّمه فنتبنّى آليا شكلا من أشكال السلوك القصدي المسيّر بنظام من القواعد. فصاغ للعمل اللغوي أنموذجا موحّدًا يقوم على التمييز بين ما يدلّ على قوة القول وما يدل على المحتوى القضوي. وبحسب هذين المكونين تنقسم الأعمال اللغوية إلى أعمال قولية وأعمال قضوية وأعمال في القول وأعمال تأثير بالقول. ولكنّ مرتكز التمييز بين مختلف الأعمال اللغوية هو العمل في القول، لذلك اهتمّ ببنيته مبرزًا شروطها الضرورية والكافية من خلال مثال الوعد مستخلصا من ذلك شبكة من القواعد تتحدّد انطلاقا منها مختلف الأعمال في القول.

وانطلاقا من كون عدد الأعمال في القول يمثل مشكلة فلسفية لغوية فقد عالجها سورل في سياق تصنيفه للأعمال اللغوية مقترحًا مبادئ في التصنيف اشتق منها أصنافا خمسة تمثل عنده الطرق الممكنة لاستعمال لسان من الألسنة. وسنعمل في الفصلين المكوّنين لهذا الباب على تحليل أهمّ المفاهيم وإبراز ما بينها من علاقات وعلى عرض أبرز المقترحات منبّهين، على سبيل النظر والنقد المبدئي، إلى

ةيوغللا لاامعألا ةيرظن.indd 28 12/11/2016 3:48:26 PM

بعض ما بدا من ثغرات أو طعون أو مآزق نظرية وإجرائية يؤدّي إليها الأخذ بهذه الفكرة أو تلك.

29 .indd.ةيوغللا لامعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:26 PM

الفصل الأوّل

أعمال الخطاب عند أوستين

1 –مدخل

نسعى في هذا الفصل إلى استخراج ما يبدو لنا أساسيّا من الإشكاليات والقضايا والمفاهيم التي عالجها أوستين في كتابه «كيف نصنع الأشياء بالكلمات» (1962، Austin و1970). فلمّا كان هذا الكتاب قد فتح بابًا منَ العلم جديدًا، رغم ما نبّه إليه الدّارسون وهم يؤصلّون نظريّة أعمال الخطاب ، فإنّ تمييز المقترحات الأصليّة، بقطع النّظر عن التطويرات التي لحقتها، مفيد عندنا في تبيّن المسار الذي اتّخذته نظريّة أعمال الخطاب والمشاكل التي لم تستطع حلّها بسبب المقترحات الأولى نفسها كما سنبيّن.

إنّ العرض الذي سنقدّمه لن يخلو من بعض التّفاصيل في بعض المسائل وإن كان أقرب إلى الاقتضاب في بعضها الآخر فهو إعادة بناء أفكار أوستين تمهيدًا لمساءلتها ونقدها واقتراح ما يبدو لنا أقوى نظريّا واختباريّا(3).

2 – القول والخارج

انطلق أوستين في المحاضرة الأولى من ملاحظتين مترابطتين تتعلّق الأولى بتصوّر منطقيّ سائد حول الخبر وتتّصل الثّانية ببعض

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 31 12/11/2016 3:48:26 PM

الأخبار التي تستعمل في مقامات دون أن تكون من حيث مدلولها أخبارًا.

فأمّا التّصوّر المنطقي للخبر فأساسه اعتبار الخبر وصفًا لحالة الأشياء في الكون وهذا الوصف قابل لأن تسند إليه إحدى قيمتي الصّدق (أي الصّدق أو الكذب). ومفاد ذلك أنّ القول يمثّل واقعًا خارجيّا ما يمكننا من خلال مبدإ المطابقة أن نحكم عليه بالصّدق إذا كان القول مطابقًا لما يمثّله وبالكذب إذا لم تكن بينهما مطابقةٌ.

وبقطع النّظر عن خصائص النّظرة المنطقيّة وتفاصيلها الفنيّة والهدف من هذا التّصوّر (يراجع مثلا Lyons1978، و1981، Recanati) فإنّ الموقف الفلسفي المنطقي يفترض أنّ وظيفة الخبر وظيفة «وصفيّة» «تمثيليّة» للخارج. وننبّه إلى أنّ هذا الافتراض لا يعني إنكار المناطقة لوجود ضروب أخرى من الكلام غير الخبر، وأنّى لهم ذلك!. والأهمّ من ذلك أنّهم تفطّنوا إلى وجود أخبار لها صورة الخبر ولكنّها لا تصف واقعًا ومن ثمّة لا تحتمل التّصديق والتّكذيب فاعتبروا بعضها أشباه أخبار وبعضها الآخر من باب اللّغو إضافة إلى ما ليس خبرًا أصلاً. ومن ذلك الأقوال التّالية التي لا تمثّل بالنّسبة إلى المناطقة أقوالا حقيقيّة بالمعنى المنطقي أو هي على الأقلّ تثير مشاكل في تحليلها:

(1) وصلت إلى هنا منذ حين

(2) حرف الباء أحمر

(3) لتشرب ماء البحر

(4) قول الحقّ من أفعال الخير.

12/11/2016 3:48:26 PM .ةيوغللا لاماعألا ةيرظن 32 .indd

فالقول الأوّل يثيرُ مشكلة الضمائر والمشيرات المقاميّة (ضمير المتكلّم المفرد الإشارة إلى المكان «هنا» والدّلالة العلائقيّة على الزّمان في «منذ حين») وهي معطيات يعتبرها المناطقة «عيوبًا» تمنع من الحكم على القول بالصّدق والكذب إلاّ بإضافته إلى سياق الخطاب لذلك فهي قضية ملتبسة ولا تعبّر عن «فكرة» تامّة. فهذا القول (1) قد يصدق إذا قاله قائل في مقام ويكذب إذا قاله نفس القائل في مقام آخر.

أمّا القول الثّاني فهو لا يحمل معنى بما أنّه لا يمثّل خارجًا مّا ولا يصوّر حالة من حالات الأشياء في الكون لذلك لا يمكن الحكم عليه بالصّدق أو الكذب.

ونجد في القول الثّالث صيغة الأمر. وبصرف النّظر عمّا قد يُدركه المتخاطبون في هذه الجملة من تحدّ أو تعبير أو سخرية ... إلخ فإنّ الأمر لا يصوّر واقعا بقدر ما يطلب حصول غير الحاصل. لذلك لا ينطبق عليه مبدأ التّصديق. وعلى الأمر قياس الاستفهام والتمنّي والنّداء والتّرجيّ... إلخ.

ويمثّل القول الرّابع حكما أخلاقيّا لا صلة له بالواقع. فمداره على قيم أخلاقيّة إنسانيّة لا تخلو من إبهام (ما الحق؟ ما الخير؟) إضافة إلى أنّه قد يفيد مقاميّا التّوجيه إلى سلوك ما إملاءً له حتّى يُتَّبَعَ أو تذكيرًا به لتقويم من حاد عن هذا الأصل الأخلاقي. وفي هذه الحالات وغيرها لا يمكن الحكم بصدق (4) أو كذبه بل يترك الأمر للاستحسان أو الاستهجان المحكوم بمتغيّرات مقاميّة وثقافيّة.

ويمكننا أن نقدّم حالات أخرى لا يعتبرها المناطقة جديرة بالنّظر لعدم موافقتها لمفهوم القول عندهم من ذلك المجازات جميعا

33 .indd ةيوغللا ةيمالعإ ةيرظن 12/11/2016 3:48:26 PM

والكنايات والأقوال التي تتحدّث عن الكائنات غير الواقعيّة. والسّبب في ذلك أنّ القول لا يكتسب دلالته إلاّ من خلال قدرته على مطابقة الكون الخارجي سواء بالإحالة عليه إحالة صحيحة كما هو الشّأن بالنّسبة إلى الأسماء والمركّبات الإسميّة أو بإمكان الحكم عليه بالصّدق أو الكذب كما هو الشّأن بالنّسبة إلى الجمل والأقوال (Lakoff، 1987، ص ص 162–169).

والإشكال الذي كان يهمّ أوستين هو التّالي: لمّا كان من البيّن وجود أقوال خبريّة وأخرى غير خبريّة (استفهام وتعجّب وتمنٍّ... إلخ)، ولمّا كانت بعض الأقوال الخبريّة أشباهَ أخبار أو لغوًا فكيف نميّزها؟ وما هي حدودها؟ وما هي تعريفاتها؟ (Austin، 1962، ص 2 و1970 ص 38).

ولتعميق الإشكال اتّخذ أوستين بعض الأخبار التي لا ينطبق عليها مبدأ التّصديق وتتميّز بما يلي:

(أ) ترتبط بقسم الخبر،

(ب) لا تمثّل لغوًا،

(ج) لا تمثّل حالات خاصّة درسها الفلاسفة والمناطقة مثل الأسوار (كلّ، بعض... إلخ) أو الجهات (يجب، ينبغي... إلخ) أو تراكيب الافتراض (التّركيب الشرطي) أو الأحكام القيمية (طيّب...إلخ)،

(د) تتضمّن أفعالا عاديّة مسندة إلى المتكلّم المفرد في المضارع المرفوع الدّال على الحال والمبنى للمعلوم،

12/11/2016 3:48:27 PM 34 .indd

(هـ) لا تصف حالة الأشياء في الكون ولا ينطبق عليها الصّدق والكذب،

(و) يمثّل إلقاء القول الخبري إيجادًا لعمل وإنجازًا له (أو هو يمثّل جزءًا من هذا الإيجاد والإنجاز).

والأمثلة التي قدّمها أوستين هي:

(5) «نعم [أقبل]» (أي أقبل بهذه المرأة زوجة شرعيّة) على أن ننطق «نعم» أثناء مراسم الزّواج (4).

(6) «أسمّي هذه السّفينة الملكة اليزابيت «على ما يقال حين تُكسر قارورة على هيكل السّفينة بمناسبة تدشينها.

(7) «أُعْطِي أخي ساعتي وأوصي بها إليه» على ما يمكننا أن نجده في وصيّة ما.

(8) «أراهنك بستّة دراهم على أن السّماء ستمطر غدًا».

ومن البيّن أنّ القبول بالزّواج في (5) والتّسمية في (6) والوصيّة في (7) والرّهان في (8):

(أ) لا تصف واقعا مضى أو بصدد الحدوث أو سيحدث مستقبلا،

(ب) لا تقبل التّصديق والتّكذيب،

(ج) تمثّل إيقاعًا لأفعال وإنجازًا لأعمال لذلك يسمّيها أقوالا إنشائيّة («Performatives»).

والنّتيجة التي قد يوصل إليها التنبيه على هذا الصّنف من الأخبار أنّ الخبر في علاقته بالخارج إمّا أن يصفه وينقله وإمّا أن يُحدِثه ويوجده وينشئه.

12/11/2016 3:48:27 PM 35 .indd

نلاحظ أنّ هذه القسمة لا توافق تمامًا تفكير أوستين فهو سيعيد النّظر في الوظيفة التّمثيليّة للخبر انطلاقًا ممّا توصّل إليه في تحليل الإنشاء (انظر الفقرة 7 من هذا الفصل). ولكن الإشكال الأساسي الذي يعنينا هو العلاقات الممكنة بين القول والخارج (أو الكون).

ويحتاج مفهوم الإيجاد (أو الإحداث أو الإنجاز) الذي يميّز هذا الضّرب من الخبر إلى بعض التّدقيقات. فكيف يمكن أن يكون القول فِعْلاً أو عَمَلاً ؟

يوضّح أوستين (Austin، 1962، ص ص 7–8 و1970، ص ص 42–43) أنّ الزّواج مثلا عمل قد يتحقّق دون قول «نعم [أقبل]» ويضرب مثال المساكنة بين رجل وامرأة. لذلك فإنّ القول السّابق يمثّل في بعض الحالات عمل الزّواج وإن لم يكن العنصر الضروري الوحيد.ثمّ إن قول تلك الكلمات أو ما في معناها قد يكون للزواج فيمثّل حينئذ الحدث الأساسي في إنجازه وإتمامه.

وتعني هذه التوضيحات أنّ القول لا يكون عملاً إلاّ إذا قيل في «ظروف مناسبة». ومفهوم «الظّروف المناسبة» عند أوستين واسع جدًا ويقصد به عمومًا جميع المعطيات التي يقتضيها عمل ما ليتم بصفة موفّقة. من ذلك أنّ القول «نعم [أقبل]» لا يحقّق الزّواج إذا قاله رجل لزوجة جاره أو قاله رجل تونسي متزوّج لامرأة أخرى يريد الزّواج منها بما أنّ القانون التّونسي يمنع تعدّد الزّوجات أو عندما ترفض المرأة القبول به بعلاً، وغير ذلك ممّا يجعل العمل فاسدًا بوجه من الوجوه أو لاغيا باطل الأصل. وهي عمومًا ما يسمّيه أوستين بحالات الإخفاق أي العوامل التي تجعل العمل غير موفّق.

12/11/2016 3:48:27 PM .ةيوغللا لاماعألا ةيرظن.indd 36

ويبرز هنا إشكال أساسي يتعلّق بمفهوم العمل نفسه. يقول أوستين (Austin، 1962، ص 9، 1970، ص 43) : «قَدْ ينجز العمل بطرق أخرى غير القول الإنشائي». ووجه الإشكال هنا هو: هل يمثّل القول الذي تكون وظيفته الإيجاد والإنجاز جزءًا من معطيات أخرى في أحسن الأحوال؟ أم توجد أعمال لا تتحقّق إلاّ بالتّصريح بقول ما؟ ووراء هذا إشكال أكبر: ما مفهوم العمل الذي نقابله بالقول؟

وإذا قال قائل «نعم [أقبل]» في مقامات أخرى غير الزّواج فهل يمكن لهذا القول أن يكون عملا؟ وهل يمكنه أن يكون «وصفا» للخارج وتمثيلا له؟ وكيف نحدّد العلاقات الممكنة بين القول ووظائفه المقاميّة المتغيّرة؟ أي تقريبًا كيف يكتسب القول «نعم [أقبل]» قيمته الدّلاليّة في المقامات التّالية:

(9) أتسافر معي إلى بلاد واق الواق؟

– نعم أقبل السّفر معك

(10) أتراهنني على ستّة دراهم؟

– نعم أقبل الرّهان

(11) أنا أعتقد أنّ الأرض مربّعة الشّكل

– نعم أقبل فكرتك شريطة أن تُبرهن عليها.

نشير عرضًا إلى أنّ نوع الخبر الذي لفت انتباه أوستين منذ محاضرته الأولى هو ما عرف في التّراث العربي بصيغ العقود وهي أخصّ من الإنشاء. فالقسمة المدرسيّة في البلاغة العربيّة جعلت الإنشاء طلبيّا وغير طلبي أمّا الطّلبي فهو ما تأخّر وجود معناه عن

ةيوغللا لاماعألا ةيرظن.indd 37 12/11/2016 3:48:27 PM

وجود لفظه(أو ما سبق وجودُ لفظه وجودَ معناه) كالأمر مثلا وأمّا غير الطلبي فهو ما يتقارن فيه وجود اللّفظ ووجود المعنى كألفاظ البيع والشّراء والزّواج والطّلاق. وقد اعتبر عندهم أخبارًا نقلت إلى معنى الإنشاء حتّى أنّ البلاغيين لم يعنوا بها عناية خاصّة وإنّما اعتنى بها الأصوليّون.

وقد ركّزنا حديثنا في هذه الفقرة على «الخارج» بمعنى من المعاني المحتملة للكلمة. فـ«الخارج» بصفة عامّة هو «الشيء» الذي يطابقه القول. وقد سايرنا أوستين، ومن ورائه التّقليد المنطقي، في اعتبار «الخارج» ما يعرف بحالة الأشياء في الكون وهو ما يوافق «الواقع» المستقلّ عن الذّات المدركة له. وإذا تجاوزنا الإشكالات التي يطرحها مفهوم «الواقع الموضوعي» أهو الواقع العياني فحسب فإنّ للخارج معنى آخر أساسيّا تعرّض له أوستين في أكثر من موضع (Austin، 1962، ص ص 9–10، وص 13، 1970، ص ص 43–44، وص 48). ونقصد هنا الخارج الذّهني.

ففي سياق الحديث عن شرط أن يكون من يَعِدُ بشيء جادًّا قال أوستين (Austin، 1962، ص 9، 1970، ص44): «قد نشعر عادة أنّ جديّة الكلمات تتأتّى من أنّها تقال (فحسب) على أنّها علامة خارجيّة ظاهرة أو دالّة على عمل باطني وقلبيّ، لتوافق الغرض منه أو تسجّله أو تخبر عنه» وما يستلزمه هذا الرّأي هو إمكان اعتبار القول وصفًا لحدث باطني يقبل التّصديق والتّكذيب.

ورأى أوستين أن تطبيق هذه الفكرة على عمل الوعد مثلا يقتضي أن يكون الوعد صادرًا عن نيّة صادقة صافية مثلما يقتضى أن

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 38 12/11/2016 3:48:27 PM

يكون الموافق على الزّواج صادقا في موافقته. ولكنّه سرعان ما يتخلّى عن هذه الإمكانيّة في مطابقة القول للخارج الذّهني.

ويكتفي من إشارته بالنّتيجة التّالية: إذا لم يصدر القول عن نيّة فاسدة أو سيّئة فإنّ القول لا يكون كاذبًا بل لاغيا باطلاً أو غير متحقّق فعلا أو عن سوء نيّة إلخ. وتطبيق ذلك على عمل الوعد «أعد بـ» إذا لم يكن في نيّة صاحبه الإيفاء بما وَعَدَ، يؤدّي إلى تحقّق عمل الوعد ولكن عن سوء نيّة أو بصفة مخادعة ولا يؤدّي إلى إثبات كاذب.

نشير هنا إلى أنّ كلام أوستين يحتمل أكثر ممّا قال ويحتمل موقفًا آخر غير الموقف الذي اختاره. فقد لاحظ إمكان النّظر إلى الأقوال الإنشائيّة من حيث علاقتها بـ «الوهم» و«الباطن» و«القلب» أو ما نسمّيه الخارج الذّهني واختار ألاّ تعتبر هذه العلاقة من جهة المطابقة وعدمها مستلزمة للحكم بالصّدق أو الكذب على القول.

غير أنّه من الممكن التّساؤل عن العلاقة الممكنة بين القول من جهة والخارج بمعنييه الذّهني والواقعي من جهة أخرى. كما يمكننا إعادة التّفكير في معنى قولنا إنّ الإنشاء لا يحتمل أن نسند إليه إحدى قيمتي الّصدق.

3 – وسم القول الإنشائي

نذكّر أنّ أوستين طرح منذ بداية المحاضرة الأولى قضيّة التّمييز بين الأقوال الخبريّة وأشباه الأخبار والأقوال غير الخبريّة. وبعد أن وضّح خصائص الأقوال التي اعتبرناها من باب الإنشاء(الإيقاعي) عاد ليتساءل في المحاضرة الخامسة (1962، Austin، ص 55، 1970، ص81): «هل توجد طريقة دقيقة لتمييز القول الإنشائي من القول

ةيوغللا لاماعألا ةيرظن.indd 39 12/11/2016 3:48:27 PM

الوصفي تمييزًا صارمًا؟» مركّزًا بحثه على مدى وجود مقياس نحوي أو معجمي يمكّنه من التّعرّف على الإنشاء.

ولمّا كان قد لاحظ (في المحاضرة الثّالثة) أنّ الأمثلة من (5) إلى (8) هي حالات واضحة وضوحا تامّا ممّا سمّاه بالإنشاء الصّريح، ولمّا وجدها تبدأ بفعل يوضّح العمل الذي يقوم به المتكلّم وهو يتكلّم ويسمّيه فقد اختار أن يعتبر الصيغة الجامعة بين «أقبل (الزّواج)» و«أسمّي» و«أعطي... وأوصى...» و«أراهن» وما شاكلها واسمًا للإنشاء وللعمل المنجز عمومًا.

وعلى هذا فإنّ الفعل المسند إلى المتكلّم المفرد في المضارع المرفوع الدّال على الحال والمبنيّ للمعلوم حين يتصدّر القول ويكون مسميّا للعمل الذي يقوم به المتكلّم عند إلقاء كلامه يسمّى فعلا إنشائيّا وهو القرينة على العمل المتحقّق بواسطة القول أو قل هو في أبسط الحالات اختبار لإنشائيّة القول (Austin، 1962، ص 62، 1970، ص 85). وقد ناقش أوستين اختباره هذا من وجوه كثيرة فوجد المطاعن عليه كثيرة ولكن يبدو أنّ فشله في العثور على معيار نحوي (أو معجمي) جعله يتمسّك به. ولهذا الفشل دلالات سنعود إليها.

وأصل العيوب التي وجدها أوستين في الفعل الإنشائي واسمًا للإنشاء هو عدم نظاميّته من ذلك أنّ :

أ – «أراهن» مثلا قد يكون إنجازًا لعمل الرّهان كما في (8) أعلاه وقد يكون وصفًا للفعل وإخبارًا عنه كما في قولك «أراهن كلّ صباح فلانا على كذا».

ب – الفعل الإنشائي قد يكون وصفا لسلوك في زمان ومكان

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 40 12/11/2016 3:48:27 PM

مختلفين عن زمان الإنشاء ومكانه كقولك «في الصفحة كذا احتجّ على الحكم بـ ...» وهو ما يعنى أنّه استعمل في مثل هذا السّياق استعمالا وصفيّا خبريّا.

ج- الفعل الإنشائي قد يكون في آن واحد وصفا وإنجازًا ومثال أوستين هو: «أسمّي تضخّما الوضعيّة التي يكون فيها مال كثير وسلع قليلة جدّا في السّوق».

د- بعض الإنشاءات لا نستعمل في صدرها فعلا إنشائيا يسمّيها ويوضّحها من ذلك أنّك تعمل عمل السبّ أو الشّتم ولكنّك لا تقول «أسبّك...» أو «أشتمك...» على وجه إنجازي إيقاعي.

هـ - بعض الإنشاءات يَرد فيها الفعل مسندا إلى ضمير المتكلّم الجمع (نعد ـ) وبعضها الآخر يكون مبنيا للمجهول («فُتحت الجلسة» والصّيغ المتواترة في القوانين) أو في صيغة الماضي («بعت» لإنشاء البيع) وكثير من الإنشاءات يحذف منها الفعل دون أن تفقد إنشائيتها («موافق») أو تكون في صيغة خبريّة بيّنة ولا إمكان لإبراز الفعل الإنشائي فيها.

وموقف أوستين من هذا كلّه مزدوج. فهو يقرّ من جهة بأنّنا «كلّما بحثنا عن معيار بسيط موحّد نحويّ أو معجمي آل بنا البحث إلى مأزق» (Austin، 1962، ص 59، 1970، ص 84) ولكنه يقرّر في ضرب من التحكّم أنّ: «كل قول إنشائيّ حقا يجب أن يؤول إلى الصّورة التالية أو يكون على قدرها أو يحلّل إليها: فعل مسند إلى المتكلّم المفرد في المضارع المرفوع الدّال على الحال المبني للمعلوم (نحويّا)» (Austin 1962، ص ص61-62، 1970، ص85). والسّبب في ذلك أنّ هذه

12/11/2016 3:48:27 PM .indd 41 .ةيوغللا لامعألا ةيرظن

الصّيغة تحيل على صانع القول وموجد العمل ومنجزه وزمان إيقاعه كما أنّ الدّلالة المعجميّة المستمدّة من لفظ الفعل تسمّى العمل الذي يقوم به المتكلّم دون أن يعني ذلك أنّها تثبته أو تصفه. ومعنى هذا أنّ الفعل الإنشائي يمتاز بكونه أَبْيَن في:

(أ) التّصريح بالجوانب الضمنيّة التي تحدّد العمل في سياق الخطاب.

(ب) إنشائيّة القول.

(ج) نوع العمل المتحقّق.

وقد استلزم هذا الموقف من أوستين إدخال تمييز أساسي عنده، وسيستمرّ بعده، بين الإنشاء الأوّلي (الضّمني) والإنشاء الصّريح (المحاضرة السّادسة).

فصيغة الأمر مثلا تفيد الأمر دون أن يكون الفعل في هذه الصيغة فعلا إنشائيا فما يوافق «اِفعل» أو «لتفعل» هو «آمرك بأن تفعل». كما أنّ قولك «سأفعل» قد يكون وعدًا وما يوافقه عند التّصريح بالفعل الإنشائي هو «أعد بأن أفعل». والفرق بينهما حسب أوستين أنّ الإنشاء الأوّلي (حيث لا نجد فعلا إنشائيا) ملتبس يحتمل أكثر «من قوّة إنشائيّة» ويمكن أن ينجز به أكثر من عمل لغويّ في حين أنّ الصيغة التي تتضمّن فعلا إنشائيا واضحة دقيقة:

(12) أ. لتذهب.

ب. آمرك بالذّهاب.

ج. أنصحك بالذّهاب.

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 42 12/11/2016 3:48:27 PM

د. أرجوك أن تذهب.

هـ. ألتمس منك أن تذهب.

والحالات هنا أكثر ممّا ذكرنا في (ب–هـ) بحسب متغيّرات مقاميّة كالإغراء بالذّهاب والتّعجيز والتّحدّي... إلخ. فالإنشاء الأوّليّ يقبل أكثر من تأويل في حين أنّ الإنشاء الصّريح يمنع حالات سوء التّفاهم (كحمل الالتماس على الأمر وما يقتضيه من استعلاء) والتّردّد في تحديد قوّة القول (أيأمرني مخاطبي أم ينصحني أم يلتمس منّي؟... إلخ).

وتبرز قيمة الإنشاء الصّريح عند أوستين في وظيفة الشرح التي يؤدّيها (Austin، 1962، ص 73–74، 1970، ص ص 94–95) فهو يشرح ما في الصّيغ اللّغويّة كالأمر من إبهام محتمل، ويعبّر عمّا في تنغيم الجملة من توكيد أو تعجّب أو استفهام، ويعوّض ما يصاحب القول من حركات كالإشارات اليدويّة وحركة الحاجبين والغمز، ويبيّن بعض ما تقتضيه أحوال الكلام على نحو يجعل القول إن صدرَ عن ذي سلطة أمرًا وعن المساوي التماسًا وعن الأدنى موقعا تضرّعًا أو دعاءً.

إلاّ أن الفعل الإنشائي، على مزاياه التي ذكرها أوستين، يطرح مشاكل لا حلّ لها. وأبرزها إمكان حمله على الوصف والإخبار أو في أحسن الأحوال تردّد المتخاطبين في قراءته قراءة وصفيّة أو إنشائيّة كما هو الشّأن بالنّسبة إلى الفعل «أوافق» أهو يعني إنشاء المصادقة والاتفاق وتحقيقه أم يحمل على المعنى الوصفي أي «أجد هذا صائبا» (Austin، 1962، ص 78، 1970، ص 97). وإذا بلغنا، مع أوستين،

ةيوغللا لاماعألا ةيرظن.indd 43 12/11/2016 3:48:27 PM

هذا الحدّ فهو يدلّ على أنّ مقياس الفعل الإنشائي لا ييسّر له الإجابة عن قضيّته الأصليّة، وهي، كما ذكرنا، التّمييز بين الخبري الوصفي والإنشائي بما أنّ القول الواحد حتّى في صورة وجود فعل إنشائي يحتملهما معًا.

وعند هذا الحدّ يحق لنا أن نتساءل:

هل يساوي القول المتضمّن لفعل إنشائي ما يوافقه من التّراكيب التي لا تتضمّن فعلا إنشائيّا كما هو الشّأن عند المقارنة بين «لتفعل» و«آمرك أن تفعل»؟

وإذا سلّمنا بأن الصيغة غير الصّريحة (أي الأوليّة) ملتبسة ألا يعني ذلك في أقصى الحالات توفير وسيلة للمتكلّم قد يحتاج إليها في مخاطباته؟

وإلى أيّ مدى يصحّ القول بأنّ وجود إنشاء صريح يمنع اللّبس(حتّى إذا افترضنا أنّ القراءة الوصفيّة الخبريّة غير ممكنة)؟ فكيف نفسّر إذن قول أحد قادة الانتفاضة الفلسطينيّة «نعد الصّهاينة بمزيد من العمليات الاستشهاديّة» أهو وعد أم تهديد أم إخبار أم سخرية... إلخ؟ وإذا صحّ مثلا أنّه تهديد في صيغة وعد فهل نجد وسيلة للرّبط بينهما على نحو يجعل الوعد قابلا لأن يعبّر عن التّهديد وربّما العكس بالعكس؟ وما دلالة استعمال وعد في قوّة التّهديد؟

إنّ ما كان يبحث عنه أوستين أمرٌ بسيط مبدئيا. فهو يتساءل عن دليل أو مقياس نحويّ ثابت لتمييز الخبر من الإنشاء. ولكنّه وجد حالات عديدة تشكّك في المقياس الذي ظفر به. وعلينا هنا أن نستأنف بحثه متسائلين عن مدى جدارة الأمثلة التي اعتمدنا،

.ةيوغللا لاماعألا ةيرظن.indd 44 12/11/2016 3:48:27 PM

وهي من الإنشاء الإيقاعي، في أن تُعتمَدَ؟ ألا يكون أوستين قد أخطأ المنطلق ولم يبدأ من حيث يجب أن يبدأ؟ فلم لا نشكّ أنّ «هل فعل؟» استفهام وأنّ «ليته يفعل» تمنٍّ وأنّ «لا تفعلْ» نهي وأنّ «لا يحبّ زيد الهمبورغر» نفي... إلخ؟ وهَبْ أنّ الاستفهام والتّمني والنّهي والنّفي هنا ملتبسة جميعا وأن المقصود بالاستفهام في مقامه هو السّخرية والمقصود بالتمنّي الترجّي والمقصود بالنّفي الالتماس فكيف يمكن بطريقة منظّمة ونظاميّة الانتقال من قوّة إلى أخرى على نحو يوفّق بين الثّوابت النّحويّة والمتغيّرات المقاميّة؟

4 – المواضعات وقواعد نجاح عمل الخطاب

لقد طرح أوستين مشكلة وسم القول الإنشائي واختار، عمليّا، الفعل الإنشائي واسمًا لقوّة القول. ولكنّ القول الذي يتضمّن فعلا إنشائيا لا يضمن آليا إنشائيّة القول فقد يكون، كما رأينا في الفقرة السّابقة، إنشائيّا خبريّا أو خبريّا لا إنشاء فيه. وهذا ما يعنى فعليّا أنّ النّظام اللّغوي، كما تصوّره أوستين، لا يقدّم له أدنى دليل مقنع واضح بسيط لتمييز الإنشاء من غيره، بل لتحديد الإنشاء نفسه. والأخطر من هذا أنّ القول في حدّ ذاته لا يكون إنشائيّا عند أوستين. بل أشرنا، على ما أشار، إلى أن العمل قد يتحقق دون استعمال القول. لذلك يعود السّؤال إلى الخانة الأولى، كما يقال: متى يكون القول إنشائيّا؟ أي متى يعني قولُ شيء ما إيجادًا وإيقاعًا لشيء؟

من المفيد هنا أن نشير إلى أنّ أوستين، في سياق نظره في الأمثلة الأولى التي قدّمها، ميّز ضمنيّا بين أعمال لفظيّة، وهي عمليّات التّلفّظ بكلام ما، وأعمال طقوسيّة «Ceremonial acts» وهي عموما

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 45 12/11/2016 3:48:27 PM

المراسم التي يشترطها تحقّق بعض الأعمال كمراسم الزّفاف أو إطلاق اسم على سفينة (المحاضرة الثالثة، 1962، ص 25، 1970، ص 57) ونضيف إلى ذلك أنّ عملا ما عند أوستين قد يتحقّق باللّغة وقد يتحقّق بوسائل أخرى غير لغويّة (المحاضرة السّادسة، 1962 ،Austin، ص 70و 1970، ص 91) فيمكن لشخص ما أن ينحني مثلا أمام شخص آخر فتكون هذه الحركة إنجازًا لعمل التحيّة. ولكن لا شيء يمنع من أن يكون الانحناء بسبب ألم في البطن أو قد يكون لتأمّل شيء ما ملقى على الأرض. فاللّبس هنا يشبه اللّبس في الإنشاءات الأوليّة وهو يشبه كذلك احتمال قولك «أحيّيك» للإنشاء وللخبر.

ولكن هذا الانحناء إذا قصد به التّحيّة يشفع في سياقه بحركات أخرى من قبيل نزع القبّعة في بعض الثّقافات ووضع اليد اليمنى على الصّدر وإلقاء عبارة «السلام عليكم».

نستخلص من هاتين الإشارتين أنّ إنجاز عمل مّا أمْرٌ معقّد مركّب فلا هو مجرّد حركات أو أقوال ولا هو مجرّد جمع بينهما فالحركة والقول لا يحقّقان منفصليْن أو مجتمعيْن عملا ما إلاّ بوجود «ظروف مناسبة». أضف إلى ذلك أنّ القول الإنشائي قد يكون جزءًا من عمل ما ولا يكفي وحده لتحقيقه.

ومن هذه النّاحية فإنّ تحقّق عمل ما باللّغة أو بغيرها يتمّ على نحو اصطلاحيّ متواضع عليه. فهو أشبه بالأقوال التي تنجز بها العقود أو الإجراءات لدى أهل القانون. ووجه الشّبه كامن في وجود جملة من القواعد والشّروط والشّكليات التي ينبغي أن تتوفّر حتّى يكون العمل قد وجد حقًّا.

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 46 12/11/2016 3:48:27 PM

ولمّا اكتشف أوستين الإنشاء (الإيقاعي!) في سياق نقده لمفهوم الخبر وما يقتضيه من صدق وكذب اعتبر، وإن بصفة مؤقتة، أن الإنشاء لا يقال عنه صادق أو كاذب بل يعتبر موفّقا أو غير موفّق. أي أنّ التّوفيق مرتبط بقول الإنشاء في «ظروف مناسبة» أي بحسب الشّروط والقواعد المتواضع عليها.

وقد وضع أوستين شروط النّجاح (ويسمّيها أحيانا قواعد) في ستّ نقاط (Austin، 1962، ص ص 14–15، 1970، ص 49) وهي:

«(أ– 1) ينبغي أن يوجد إجراءٌ مصطلحٌ عليه مقبولٌ يتمتّع بتأثير اصطلاحيٍّ معيّنٍ ويشمل هذا الإجراءُ قولَ بعضِ الكلمات من قبل بعض الأشخاص في بعض الظّروف، ثمّ،

(أ– 2) يجب أن يكون الأشخاصُ والظّروفُ المعيّنان في الحالة المذكورة، مناسبين حتّى يقع استحضارُ الإجراءِ المخصوصِ،

(ب– 1) يجب أن ينفّذ جميعُ المشاركين الإجراءَ مجتمعين على الوجه الصّحيح،

(ب– 2) وعلى أكمل وجه.

(ج– 1) حيث أنّ الإجراءَ، كما هو الشّأن في الغالب، مجعولٌ ليستخدمه أشخاصٌ لهم أفكارٌ أو مشاعرُ أو ليشرع أيٌّ من المشاركين في سلوكٍ له تبعاتٌ فعلى الشّخصِ المشاركِ في الإجراءِ فيستحضره بالتّبع، أن تكون له فعلاً هذه الأفكارُ أو المشاعرُ وعلى المشاركين أن تكون لهم نيّةُ اتّباعِ السّلوكِ، ثمّ،

(ج– 2) يجب على المشاركين أن يتصرّفوا على هذا النّحو».

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 47 12/11/2016 3:48:28 PM

وذهب أوستين إلى أنّ مخالفة أيّ شرط من هذه الشّروط القواعد يجعل القول الإنشائي غير موفّق كأنّه عقدٌ من العقود لم تُحْتَرم فصولٌ منه أو بنود. إلاّ أنّ فصول العقود لا تتساوى من حيث أهميّتها وخطورتها لذلك ذهب إلى أنّ مخالفة القواعد الأربع(أ) و(ب) تفضي ببساطة إلى إخفاق العمل (Misfires) أما مخالفة القاعدتين في (ج) فتؤدّي إلى تحقيق العمل ولكن على نحو لا يخلو من اختلال وفساد (abuses).

ومن صور هذه الإخفاقات المتصلة بـ (أ) و(ب) :

• عدم أهليّة من يستحضر الإجراء كأن يتزوّج تونسيّ امرأة ثانية وهو مرتبط بامرأة أخرى فالزّواج لا يقع.

• إمكانيّة استحضار إجراء غير معمول به كأن يقول الرّجل التّونسيّ لزوجته «أنت طالق» فهذا الإجراء الذي يوقع الطّلاق لم يعد جاريا في التّشريع التّونسي.

• يمكن لشخص أن يستحضر إجراء الوصيّة ولكنّه يوصي لشخص آخر بما لا يملكه.

• قد أعيّن شخصا في خطّة إداريّة والحال أنّ تلك الخطّة يشغلها شخص آخر لم يقع عزله أو أكون قد اخترت شخصا لا أهليّة له للحصول على تلك الخطّة. فما وقع هنا هو تعيين شخص غير مناسب أو تعيين شخص مناسب في مكان غير مناسب.

ومن صور فساد العمل واختلاله المتّصلة بـ (ج):

– أن تعد وليس في نيّتك الوفاء بالوعد،

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 48 12/11/2016 3:48:28 PM

– أن تهنّئ وأنت على شعور لا يناسب التهنئة كالانزعاج من السبب الذي دعاك إلى تهنئته مثلا،

– أن تنصح وأنت لا تعتقد في أن مضمون نصيحتك لفائدة مخاطبك.

ومن المفيد أن نشير، إلى أنّ:

(أ) – العمل الواحد عنده قد يجتمع فيه أكثر من سبب لإخفاقه أو اختلاله وفساده

(ب)– الإثبات (والخبر عمومًا)، سواء قبلنا انطباق مبدإ التّصديق عليه أو لم نقبل، يمكن حسب أوستين أن يكون خبرًا (أو إثباتا) موفّقا أو غير موفّق وأن يطرأ عليه ما يطرأ على القول الإنشائي من إخفاق أو اختلال وفساد (انظر الفقرة 2–7 أدناه).

(ج) – الشّروط القواعد المتّصلة بالإخفاق خصوصًا تنطبق على الأعمال المتحقّقة بواسطة الكلام بقدر ما تنطبق على ما يسمّيه الأعمال الطّقوسيّة التي لا يكون الكلام جزءًا منها.

وبقطع النّظر عن تفاصيل هذه القواعد والمشاكل التي تثيرها فإن المهمّ في ظنّنا أن الإجراء الذي ينبغي استحضاره وما يرتبط به من شروط يمثّل مواضعة اجتماعيّة ويكتسي طابعا مؤسّسيّا. وهو ما يعني أنّ الكلام لا يكتسب قوّته الإنشائية من ذاته أي من داخل النّظام اللّغوي بل يكتسبها من خارجه وهذا الخارج هو المجتمع ومؤسّساته.

إلاّ أنّ الأمر المحيّر في ما تمخّض عنه تفكير أوستين هو انبناء المواضعة عنده أحيانا على ما يتّصل بقواعد التّوفيق في تحقيق العمل

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 49 12/11/2016 3:48:28 PM

وشروطه، أي الإجراءات الاصطلاحية التي ينبغي استحضارها وانبناؤها أحيانًا أخرى على علاقة دلاليّة شبه آليّة يكون كلّ قول بمقتضاها متضمّنا لقوّة إنشائيّة اصطلاحية كالوعد والتّحذير والنّصح... إلخ على ما سنوضّح في موضع لاحق (الفقرة 5 أدناه).

وفي جميع الحالات لا يمكن أن نعتبر المواضعة لغويّة أساسًا ولا بصفة ثانويّة بما أنّها لا تنطبق على الأعمال التي تتوسّل باللّغة وعلى الأعمال التي لا تتوسّل باللّغة. فالقوّة الإنشائيّة للقول مفصولة فعليّا، في تصوّر أوستين، عن الدّلالة اللّغويّة للكلام والمواضعة اللّغويّة ذاتها.

وعلى هذا النّحو لا نرى بوضوح ولا بطريقة نظاميّة مصدر إنشائيّة القول كما تصوّره أوستين. فالأرجح أنّ القول لا يكون إنشائيّا إلاّ إذا كان جزءًا من مواضعة اجتماعيّة لا يمثّل القول فيها إلاّ جزءًا يمكن حذفه حذفا لا يضير تحقّق العمل نفسه.

ويبدو لنا الأمر مرتبطا وثيق الارتباط بنوع الأمثلة التي انطلق منها فاكتشف من خلالها مفهوم الإنشاء. فهذه الأمثلة هي نوع مخصوص من الإنشاء وليس كلّ الإنشاء. فالإيقاعيات من أكثر ضروب القول ارتباطا بالمواضعات وأكثرها تطلّبا لإجراءات يقبلها المشاركون وتقتضي منهم تفاصيل شبيهة بتفاصيل العقد المكتوب وذلك عائد إلى طابعها الاجتماعي والتّبعات القانونيّة التي تنجرّ عن البيع والشّراء أو الزّواج والطّلاق أو العتق وما شابهها.

إلاّ أنّ القول باجتماعية العقود وطابعها المؤسّسي لا يعني الفصل المطلق بين القول ومقامه. فالمشكلة أنّ أوستين انطلق من أمثلة تقتضي

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 50 12/11/2016 3:48:28 PM

«مقامات قويّة»، ثمّ اتّخذ ما وجده فيها مثالا يقيس عليه بقيّة الأقوال. وهذا جانب من المشكلة يتّصل عندنا بتحديد درجة التّجريد في تناول قول من الأقوال. فالإيقاعيات جزء، يسير جدًا ربّما من الإنجازات الممكنة للنّظام اللّغوي. فهل يجوز لنا أن نحكم على النّظام انطلاقا من بعض احتمالاته؟ والوجه الآخر من السّؤال: ما الذي أخذ هذا الجزء (من الإنجازات المحتملة) من النّظام النّحويّ نفسه؟

ولئن كنّا نتفهّم شواغل أوستين الفلسفيّة أساسًا فإن موضوع بحثه نفسه يفرض علينا الأخذ بالأسس النّحويّة لتكوين الأقوال وافتراض أنّ القول حتّى في أشدّ المقامات خصوصيّة مسيّر بالنّحو على ما برّز في بيانه النّحاة والبلاغيون والأصوليّون من العرب. ولا يعني هذا إرجاع كلّ شيء إلى النّحو، كما قد يُتوهّم، بل يعني إعطاء ما يكون من النّظام للنّظام وما يكون من استعمال هذا النّظام للاستعمال.

نضرب مثلا لذلك: لنسلّم لأوستين بانطباق قواعده على عمل الأمر مثلا. فإذا نظرنا إلى الأمر على أنّه استحضار لإجراء، فإنّنا سنجد تفاصيل معقّدة جدًا تكاد تحصر الأمر في من له سلطة معترف بها اجتماعيّا، ويقتضي كلّ أمر يراد تحليله استحضار مكوّنات هذه السّلطة والمشاركين فيها... إلخ. وقد تكون بعض الحالات تستدعي فعلا هذا التّدقيق. فرغم صعوبة تصوّر ذلك فإنّنا لا نقصي هذا الاحتمال. ولكن ما نودّ التّنبيه عليه أنّ إمكانيّة الاستعمال المقاميّ للأمر بالشّروط المدقّقة يختزلها النّظام النّحوي والوضع اللّغوي حين يشترط أن يكون الأمر في مقام طلب الفعل على وجه الاستعلاء. أمّا

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 51 12/11/2016 3:48:28 PM

خصوصيّة العلاقة «أعلى وأدنى وآمر ومأمور» فهي من مشمولات المتخاطبين الحقيقيين في المقام الحقيقي أي عند التّخاطب. فلهم أن يتنازعوا، ما شاؤوا، حول أهليّة المتكلّم لأن يأمر، ولهم أن يحملوا الأمر على معنى النّصح أو التّرغيب أو الالتماس أو التّضرّع. فاللّغة لم تُجعل لمقام دون آخر أو لأهل زمان دون غيرهم. فإذا اصطفى مجتمع عبارة «قف» لتنظيم قوانين السّير في الطرقات وجعل لمن يخالف هذا الأمر عقابًا قاسيا وعواقب وخيمة فهذا شأن تاريخي تحتمله اللّغة ولكنّها تترك للمجتمع ومؤسّسة النّقل أن تنظّم قواعده وقوانينه وتبعاته وأن تحدّد، في هذا المقام المخصوص، الظّروف المناسبة. ولا ينفع حينئذ أن أتوهّم، لاعتداد بالنّفس مشوب بشيء من الحمق، أنّ من وضع عبارة «قف» عامل بسيط لا يجوز له أن يأمرني كما لا ينفع، في هذه الحالة، ميلي إلى مخالفة القوانين وتحدّي ذوي الجاه والسّلطان. فالأمر بالوقوف موجود تبلّغه اللّغة من خلال صيغ اصطلاحيّة متواضع عليها ويدعمه المقام الاجتماعيّ المؤسّسيّ بما يجعله نافذًا قانونيّا.

ويبدو أنّ أوستين، بحكم اعتماده على نماذج من الإنشاء الإيقاعي، لم يجد الرّابط الممكن بين المواضعة النّحويّة اللّغويّة والمواضعة الاجتماعيّة المؤسّسيّة. لذلك صرّح في بداية محاضرته الأخيرة بأن «عمل الخطاب بتمامه في مقام الخطاب بتمامه هو في نهاية الأمر الظاهرة الوحيدة التي نسعى فعليّا إلى توضيحها» (Austin، 1962، ص 147، 1970، ص 151). وهو اعتراف بأنّه يدرس أعمال التّخاطب في المقامات القويّة. ورغم شرعيّة هذا المسعى فإنّ هذا البحث في حدّ ذاته هو الذي جعله يصرّح في أكثر من موضع بأنّه لم يجد مقياسًا نحويًّا

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 52 12/11/2016 3:48:28 PM

(أو معجميّا) لتحديد القول الإنشائي وتمييزه من الخبر.

ولكن الأهمّ من ذلك بالنّسبة إلى موضوع هذه الفقرة، وهي في اعتقادنا نتيجة طبيعيّة للبحث في عمل الخطاب في مقامه التامّ والكامل، هو أنّ مفهوم المواضعة نفسه يصبح مفهوما واسعًا. وهذا ما صرّح به أوستين قائلا: «يصعب القول أين تبدأ المواضعات وأين تنتهي» (1962، Austin، ص 118، 1970، ص 126). وإذا أضفنا إلى ما سبق أنّ مفهوم العمل نفسه لا يخلو من اتّساع بحيث يمكن أن يكون عمل ما متحقّقا دون قول شيء ما، كأن تخيف شخصًا ما بتصويب بندقيّة نحوه أو تلوّح له بعصا، بدا الإشكال أشدّ عسْرًا.

5 – مفهوم العمل

قام مسار تفكير أوستين في «كيف نصنع الأشياء بالكلمات» على حركتين أساسيّتين. فقد بحث في البداية عن أمثلة تمثّل «إثباتات خادعة» تلبس لبوس الخبر ولكنّها لا تصف الخارج بل توجده فتوصّل إلى مفهوم القول الإنشائي وركّز نظره على الإنشاء الصّريح ولكنّه في نهاية المحاضرة السّابعة، وبعد أن وجد أنّ مفهوم الإنشاء الصّريح ضعيف لم يمكّنه من الوقوف على مقياس نحويّ للإنشاءات استأنف النّظر في الإشكال الذي يدرسه فتوصّل إلى مفهوم جديد هو العمل في القول.

والرّابط بين هاتين الحركتين هو تساؤل موحّد: ما معنى أن يكون قول شيء ما عملاً لشيء ما؟ وما معنى فعل شيء ما بوساطة قول شيء ما أو عند قول شيء ما؟ (المحاضرتان الأولى والثانية والمحاضرة السّابعة).

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 53 12/11/2016 3:48:28 PM

ومن هنا تتأتّى مركزيّة مفهوم العمل بوساطة القول أو فيه عند أوستين. فما المقصود بالعمل عنده؟ لقد كان حلم أوستين كبيرًا فجاء مفهومه للعمل واسعًا «فالعمل شيء ماديّ معيّن نقوم به» (Austin، 1962، ص 106، 1970، ص 117) وهو ما يتطلّب، حسب أوستين، نظريّة عامّة للفعل تكون النظرّية اللّغويّة المتّصلة بالعمل جزءًا منها.

ولكن تتبّع مختلف السّياقات التي استعمل فيها أوستين عبارة العمل يفضي بنا إلى التيقّن من أنّه يستبعد انخزال العمل في جانبين: أوّلهما أنّ القول الذي يوجد عملاً ليس أمرًا «باطنـيّا» أو «ذهنيّا» أو «وهميّا» «خياليّا» (1962، Austin، ص ص 9–10 وص 13، 1970، ص 44 وص 48) رغم أنّ القاعدة (ج– 1) عنده تجعل الإجراء قائما على مشاعر وأفكار ونوايا معيّنة، كما بيّن في المحاضرة الرّابعة. وثانيهما أنّ العمل الذي يبحث فيه أوستين ليس «عملا جسمانيّا أو (فيزيائيّا) أدنى» (1962، Austin، ص 111 و112، 1970، ص 121 و122) وإن كان النّطق والتلفّظ بالقول من الأعمال المهمّة في بعض تحليلاته لبعض الأمثلة. وخلاصة تحديده للقول باعتباره عملا يتلخّص في تقسيم ثلاثي يفسّر عنده بأيّ معنى يكون قول شيء ما إيجادًا له. فكلّ حدث قول يعني تحقّق:

– أ – عمل قولي (Locutionary act): وهو إنتاج لسلسلة صوتيّة تعبّر عن صيغ لفظيّة منظّمة بحسب قواعد نحويّة وتحمل دلالة ما أي معنى وإحالة. أي أنّه عمل قول شيء ما.

–ب – عمل في القول (Illocutionary act): وهو ما ينجز ونحن نقول شيئًا ما كإنجاز الاستفهام عند طرحه أو إصدار الحكم عند

54 .indd ةيوغللا لاماعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:28 PM

التّصريح به أو تحذير المخاطب بقولنا أو التماس شيء منه... إلخ.

-ج - عمل تأثير بالقول (Perlocutionary act): وهو ما يثيره قول شيء ما من تأثيرات في المشاعر والأفكار وفي أعمال السّامع أو أعمال المتكلّم أو غيرهما.

وعمومًا فالعمل القولي هو «إنتاج جملة ذات معنى وإحالة» والعمل في القول هو القوّة المسندة إلى ذلك القول كالإخبار والأمر والتّحذير وعمل التأثير بالقول هو ما يثيره القول كالحمل على الاقتناع بشيء أو المنع أو مفاجأة المخاطب ... إلخ (Austin، 1962، ص 108، 1970، ص 119).

ونضرب على هذه الأعمال الثّلاثة مثالا مستوحى من أوستين (المحاضرة الثامنة):

(13) أطلق النّار عليها

يتحدّد العمل القولي في هذا القول بإمكان حكايته قال لي: «أطلق النّار عليها» قاصدًا بـ«أطلق» الإطلاق و«بالنّار» النّار ومحيلا بالضّمير «ها» عليها هي.

ويتحدّد العمل في القول بما يُدرك من(2 - 13) كالتحريض على إطلاق النار عليها (أو النّصح أو الأمر إلخ). أمّا عمل التّأثير بالقول فهو من النّاحية الفكريّة إقناع المتكلّم مُخَاطَبَه بإطلاق النّار ويمكن أن يكون من النّاحية العمليّة جعل المخاطب يطلق عليها النّار.

ونشير هنا إلى أنّ هذا التّقسيم الثّلاثي للقول لا يغطّي حسب أوستين نفسه جميع الدّلالات المحتملة للعمل واستعمال جملة ما في

ةيوغللا ةمجرتلا ةمجرتلا.indd 55 12/11/2016 3:48:28 PM

المقام (Austin، 1962، ص 108 و109، 1970، ص 119). وهو ما يرجّح أن هذه الأبعاد الثّلاثة أي إنجاز القول وقوّته وتأثيره ليست هي الوحيدة الممكنة وليست نهائيّة وإن كانت تمثّل عند أوستين الأعمال الأساسيّة (8).

وممّا يدعّم ذلك أنّ العمل القولي نفسه هو خلاصة مجموعة من الأعمال الفرعيّة ذكر منها أوستين

(Austin، 1960، ص ص 92–93، 1970، ص 108):

–أ– عمل التّصويت (Phonetic act)

–ب– العمل الصيغي (Phatic act)

–ج– عمل الإحالة (كقولك «أحيل بالضّمير «هو» على...») (Austin، 1962، ص 97، 1970، ص 111)

–د– عمل التّسمية المولّد للمعنى (كقولك «أقصد بـ «مقصد»...») (نفس المرجع)

–هـ– كلّ من (ج) و(د) يمثّلان العمل الريطيقي (Rhetic act).

وقد ركّز أوستين نظره على العمل في القول لأسباب عديدة جاءت صريحة أحيانا في نصّه وضمنيّة أحيانا أخرى. فالعمل القولي وما فيه من تفاصيل واعتبارات ليس ذا فائدة كبيرة لأنّه لا يفسّر توزيع الأقوال إلى وصفي وإنشائي (Austin، 1962، ص 98، 1970، 112) وحجّته في ذلك أنّ القول «سيهجم» وهو إنشاء أوّلي بعبارة أوستين لا يوضّح إن كان المتكلّم ينجز عمل التّحذير أو الإثبات أو التّوقّع... إلخ.

12/11/2016 3:48:28 PM 56 .indd

أمّا عمل التّأثير بالقول فهو من تبعات القول وليس له أيّ طابع اصطلاحي متواضع عليه حتّى وإن كان القصد من القول إحداث تأثيرات معيّنة في المشاعر والأفكار أو السّلوك. أضف إلى ذلك أنّ التّأثير بالقول قد يحدث عن قصد وقد يحدث عن غير قصد من المتكلّم (Austin، 1962، ص 102، 1970، ص 115) لذلك لم يتبقّ إلاّ العمل في القول احتمالا ممكنا لتحديد القول الإنشائي وتمييزه من الخبري. فسعى إلى إبراز طرافته وأهميّته.

ومن خصائص العمل في القول أنّه «عمل ينجز ونحن نقول شيئا ما مقابل عمل قول شيء ما» ويسمّى أوستين نظريته التي تتناول مختلف الوظائف اللّغويّة للقول «نظريّة قوى القول» (على معنى «القوى في القول» أو «القوى التي يتضمّنها القول») (9). (Austin، 1962، ص 99، 1970، ص 113) وفي كلام أوستين أمرٌ دقيق يحتاج إلى بيان. فقد اعتبر أنّ إنتاج عمل قول ينتج هو نفسه عملا في القول(Austin، 1962، ص 98،1970، ص112) ولكنه في سياق آخر (Austin، 1962، ص 115، 1970، ص 124) يذهب إلى أن العمل في القول ليس في حدّ ذاته نتيجة للعمل القولي. وقد يبدو الأمر بذكر هذين الرأيين متناقضا. ولكن الإشكال المطروح بالنّسبة إلى أوستين أنّ العمل في القول ليس نتيجة للعمل القولي على الوجه الذي يكون فيه عمل التّأثير بالقول نتيجة للعمل في القول. ولكنّه من البيّن أن كلّ عمل قولي يكتسب في مقامه قوّة إنشائيّة تجعله عملا في القول. ولكن العكس غير صحيح. فليس كلّ عمل في القول مقتضيا لعمل قولي. وهو ما أبرزناه منذ بداية هذه الفقرة حيث أشرنا إلى أنّ مفهوم

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 57 12/11/2016 3:48:28 PM

العمل لا يقتصر على ما هو قول أو خطاب فحسب إلاّ أنّ وراء كلام أوستين إشكالا سنعود إليه.

ومن خلال مقارنات أوستين بين الأعمال الثّلاثة التي جرّدها ممّا يسمّيه عمل الخطاب التّام في السّياق أو المقام التّام ركّز على أمر أساسي هو الطّابع الاصطلاحي المتواضع عليه للعمل في القول. فاستعمال هذا العمل اصطلاحي قرينته إمكان التّصريح به في صيغة إنشائيّة ويقصد بها الفعل الإنشائيّ (1962، Austin، ص 103، 1970، ص 115) فهذا الفعل يمثّل القوّة الاصطلاحيّة المتواضع عليها سواء أكانت صريحة كما هو الشأن في الإنشاء الصّريح أم قابلة للإبراز كما هو الشّأن في الإنشاء الأوّلي حيث تكون القوّة ضمنيّة.

ورغم ما يكتنف مفهوم العمل في القول من غموض لدى أوستين فإنّه عمومًا يعود إلى ضرب من المواضعة التي تجعل قول شيء ما في مقام ما تحقيقا لعمل في القول (1981، Recanati، ص ص 199–200). ولهذا الغموض أسباب لمّحنا إلى بعضها وسنعود إلى بعضها الآخر لاحقا.

وممّا يزيد مفهوم العمل في القول غموضًا أنّه قابل للانفصال عن القول. فكما لاحظ أوستين يمكن إنجاز عمل ما دون قول شيء ما رغم أنّ في هذه الأعمال غير اللّغويّة أعمالا في القول. فيكفي أن توجد مواضعة تجعل رمي خطيب أو مغنّ أو ممثّل بالطّماطم عملا دالاً على الاحتجاج أو تجعل التّلويح بالعصا تحذيرًا أو ترهيبًا حتّى يتحقّق العمل في القول. فالشّرط اللاّزم والكافي هو وجود مواضعة. وهو ما يجعل مفهوم المواضعة أساسيّا من جهة، واسعا مائعا من جهة أخرى.

ةيوغللا ةيرظنلا مامعألا.indd 58 12/11/2016 3:48:28 PM

ولكن الأهمّ من ذلك أنّنا إذا كنّا نلحظ دون عناء الطّابع الاصطلاحي في قول مثل «نعم أقبل ــ» أو في مثل «أنت طالق» أو «فُتحت الجلسة» أو «رُفعت الجلسة» أو «أوصى ــ» و«أورّث» فإنّ الأمر يصبح غامضا إذا عمّمنا اختبار الفعل الإنشائي ووقفنا على أعمال مثل الإثبات («أثبت-») والنّفي («أنفي -») والتّوكيد («أؤكّد -») والتمنّي («أتمنّى-»)... إلخ. ولئن كانت هذه الأعمال تحتاج أحيانا إذا خرج بها المتكلّم عن أصل معناها ليحقّق بها أعمالا أخرى بمعونة القرائن المقاميّة، إلى تحليل جوانب من شروط توفيق عمل الخطاب والمواضعات التي تقتضيها، فإنّ دلالتها على القوّة الإنشائيّة لا تتأتّى من مواضعة محدّدة أو اصطلاح معيّن يجعل قولك «جاء زيدٌ» أو «لم يجيء زيدٌ» أو «ليت زيدًا يجيء» دالاّ، تباعًا على عمل الإثبات أو النّفي أو التمنّي. غير أنّ تتبّع المسار الذي اتّخذه تفكير أوستين يوضّح لنا سبب إلحاحه على الطّابع الاصطلاحي للعمل في القول.

فقد نظر في بداية الأمر في أمثلة من الإنشاء الإيقاعي. واستخلص أنّ هذا الضّرب من الخطابات ينبني على فعل إنشائي صريح وافترض أن الإنشاء الأوّلي ينبغي أن يترجم إلى إنشاء صريح، لتبرز قوّته الإنشائيّة بوضوح.

وحين استأنف نظره في إيقاعيّة الأقوال عمومًا والأقوال الإنشائيّة خصوصًا تبيّن أن القول الموجد للخارج يقبل أن يصرّح فيه بالفعل الإنشائي بل إنّ الفعل الإنشائي هو القوّة الاصطلاحيّة المتواضع عليه مهما كان القول إنشائيا صريحًا. لذلك اعتبر أن نظريته في العمل في القول تمثّل نظريّة عامّة تتخصّص بنظريّته في

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 59 12/11/2016 3:48:28 PM

الفعل الإنشائي بما أنّنا حيثما نجد إنشاء صريحا نجد عملا في القول وحيثما نكون أمام عمل في القول يمكننا التّعبير عنه بفعل إنشائي (Austin، 1962، ص131، 1970، ص 137). أفلا تعني هذه النّتيجة أنّ أوستين قام بحمل الأقوال التي لا تتطلّب مواضعة اجتماعيّة لتحقيقها على الأقوال التي تقتضي هذه المواضعة فقاس الأولى على الثّانية فارضًا نتائج تحليله للإيقاعيات على غير الإيقاعيّات؟

ألا يعني ذلك أيضا أنّه قاس الأعمال غير اللّغويّة (وهي تقتضي عنده، لتكون دالّة على عمل في القول، مواضعةً) على الأعمال التي تنجز باللّغة؟ وعلى هذا النّحو لا يكون التّصفيق دالاّ على الإعجاب ولا الانحناء دالاً على التحيّة إلاّ إذا وجدت مواضعة على ذلك. ولكن إلى أيّ مدًى يمكننا فصل هذه الأعمال عن قواعد اجتماعيّة وثقافيّة تجعل بعض الأقوام يحيّون بالمصافحة وبعضهم بالانحناء وبعضهم بإشارة بالرّأس وبعضهم بالتّقبيل... إلخ؟ مثلا.

ولهذا فنحن أمام إشكال أساسي يتّصل بالعلاقة بين المواضعات والأعمال التي تتحقّق بالقول عمومًا والأعمال في القول خصوصًا: أين تكون المواضعة؟ هل تقتصر على العمل في القول؟ ما هي خصائصها وحدودها ؟ وما دورها في ضبط القوّة الإنشائيّة للأقوال؟

ولتوضيح جانب من هذه التّساؤلات نذكّر بأن أوستين لم يعتبر العمل القولي قائما على مواضعة أو اصطلاح. وقد ضرب على ذلك مثالا هو قولك «سيهجم» فهذا العمل القوليّ غير قائم على مواضعة حسب أوستين لأنّه لا يتضمّن فعلا إنشائيّا يدلّ على قوّته. فهو يحتمل التّحذير والإثبات وغيرهما. ولا يكون هذا القول، حسب منطق

12/11/2016 3:48:28 PM .ةيوغللا لاماعألا ةيرظن 60.indd

تفكير أوستين محقّقا لعمل في القول إلاّ إذا صرّح بإنشائه في صيغة من قبيل «أثبت أنّه سيهجم» أو «أحذّرك من أنّه سيهجم». ولكن حجّة أوستين مردودة عليه بما أنّ «أحذّرك من أنّه سيهجم» مثلا تحتمل رغم التّصريح بالفعل الإنشائي نفسه أن تكون دالة على التّحذير كما تحتمل أن تكون دالة على الإثبات. وهذا هو السّبب الذي جعله يرى الفعل الإنشائي مقياسًا ضعيفا لإنشائيّة القول واكتفى بجعله، في أحسن الأحوال، اختبارًا لتلك الإنشائيّة.

وإذا صحّ اعتراضنا فهو يعني أنّ المواضعة نفسها لا تجد لها سندًا لغويّا ولا حتّى منهجيّا. فالقول الذي يصرّح فيه بالفعل الإنشائي يستوي مع القول الذي يمثّل إنشاء أوليّا بعبارة أوستين. ومن ثمّة لا يمكن أن ترتبط المواضعة بوجود الفعل الإنشائي أو بإمكان التّصريح به. فالفعل الإنشائيّ إن وجد، وهذه أفضل الحالات، يظلّ قابلا للقراءتين الإنشائيّة والوصفيّة. ويستلزم هذا الرأي أن تكون المواضعة موجودة في جهة ما لا دخل للقول فيها. وهو ما يفسّر أن العمل في القول يمكن أن يتحقّق بغير اللّغة. وإذا أردنا أن نحدّد المستوى أو الجهة التي تكون فيها المواضعة فإنّنا لا نستطيع تحديدها إلاّ في خارج اللّغة أي في المجتمع ومؤسّساته وأعرافه وطقوسه التي تشمل ما هو لغوي وما ليس لغويّا. فعلينا ألاّ ننسى أن القول الإنشائي (الإيقاعي تحديدًا) ليس إلاّ جزءًا من الإجراء المتواضع عليه.

وعلى هذا فإذا صحّ أن العمل القولي «ليس ذا فائدة كبيرة» بما أنّه لا يبيّن لنا التوزيع إلى قول وصفي وقول إنشائي (Austin، 1962، ص 98، و1970، ص 112) فإنّ العمل في القول، اختباريا وحسب

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 61 12/11/2016 3:48:29 PM

إشارات أوستين نفسه لا استنادا إلى مواقفه الصّريحة، ليس ذا فائدة كبيرة في تمييز الإنشائي من الوصفي.

ويبدو لنا أنّ من الأسباب الرئيسيّة التي أدّت بأوستين إلى هذا المأزق النّظري والاختباري بحثه عن مقياس نحويّ دون اعتماد على النّحو وبافتراض الفصل بين البنية اللّغويّة والقوّة الإنشائيّة والدّليل على ذلك تردّده في الفصل والوصل بين العمل القولي، وهو نتاج نحويّ أساسًا، والعمل في القول. ولكن إذا وصلنا بين هذين المنفصلين في تصوّر أوستين فما الذي يترتّب عليه؟ وإذا اعتبرنا البنية اللّغويّة ودلالتها ثابتين وافترضنا وجود ما يدلّ على القوّة الإنشائيّة في القول نفسه ولكنّ هذه القوّة قابلة رغم ذلك لأن تتغيّر بحسب متغيّرات مقاميّة فما الذي يلزم عن هذه الافتراضات؟

وممّا يوضّح بعض هذه التساؤلات داخل تصوّر أوستين وتصنيفه لأبعاد مفهوم العمل أنّ العمل الريطيقي عنده، وهو مكوّن من مكوّنات العمل القولي، لا يمكنه في تصوّرنا أن ينفصل مطلقا عن العمل في القول. فالعمل الريطيقي يمثّل أوضح الجوانب الدّلاليّة من العمل القولي وإذا تتبعنا أيّ فعل إنشائي موضوع على صيغة «أفعل»، وهي عند أوستين مفتاح فهم القوّة الإنشائيّة ودليل المواضعة التي تميّز العمل في القول، فإنّنا واجدون أن فهم هذه القوّة نفسها محتاج إلى تحديد معناها وإحالتها. فضمير المتكلّم في «أفعل» وزمانه ودلالته المعجميّة على العمل المتحقّق لا يمكنها حسب تحليل أوستين نفسه إلاّ أن تكون وجوهًا من دلالة القول لا يحدّدها إلاّ العمل الريطيقي. وإذا صحّ هذا فهو يقتضي أن العمل في القول لا ينفصل من جانب،

12/11/2016 3:48:29 PM .ةيوغللا لاماعألا ةيرظن.indd 62

على الأقلّ، عن العمل القولي. وإذا أدخلنا في الاعتبار دورَ العمل الصيغي في تحديد صيغة الفعل الإنشائيّ والعمل التّصويتي في تمييز دلالات الأفعال، ومن ثمّة أنماط الأعمال في القول، أدركنا التّماسك المتين بين العملين اللّذين فصل بينهما أوستين. وأدركنا أيضا أن المواضعة موجودة كذلك في العمل القولي على نحو أوضح ممّا نجده في العمل في القول. ولكن خصوصيّة هذه المواضعة في العمل القولي لم يدرسها أوستين لأنّه ببساطة لم يعترف بوجودها.

والقضيّة التي تظلّ معلّقة هي كيف نعيد ترتيب العلاقة بين العمل القولي والعمل في القول؟ وهل يوجد أساس نحويّ لها؟

6 – تصنيف قوى القول

لقد تصوّر أوستين قوّة القول مبنيّة على مواضعة تربط بين القوّة الإنشائيّة والقول سواء أكانت هذه القوّة صريحة واضحة أم أوليّة ضمنيّة. ويقوم الفعل الإنشائي داخل هذه المواضعة بدور أساسي بما أنّه يمثّل التّصريح بالقوّة الإنشائيّة كما يمكن للإنشاء الأوّلي أن يَرفع اللّبس المتّصل به إذا عبّرنا عنه بإنشاء صريح أي بفعل إنشائي. كذلك فكّر أوستين ووضع قائمة في الأفعال الإنشائيّة الصريحة مفترضًا أنّها ستكون قائمة في القوى الإنشائيّة التي يمكن أن تسند إلى القول أي أنّها قائمة في قوى القول (Austin، 1962، ص ص 148–149، 1970، ص 152). وقد تخلّى عن هذا المشروع ليقدّم «عائلات من أعمال الخطاب مترابطة في ما بينها آخذ بعضها برقاب بعض» (Austin 1962،، ص 149، 1970، ص 153). وبناء على هذا قدّم المجموعات الخمس التّالية وهي مجموعات أساسها قوى القول (10):

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 63 12/11/2016 3:48:29 PM

أ- **الحكميّات (Verdictives)**: وأساسها إصدار الأحكام في شأن حدث ما أو قيمة من القيم كالأحكام التي يصدرها القضاة أو لجان التّحكيم ومن أمثلتها «برّأ» و«أدان» و«مكّن» و«قرّر» و«حلّل» و«اعتبر» و«صنّف».

ب- **الممارسيّات (Exercitives)**: وتتّصل بممارسة السّلطات والحقوق والنّفوذ كتسمية أعوان في وظائف أو التّصويت أو إصدار الأوامر والنّصائح والتّحذيرات ومن أمثلتها «عين» و«أطرد» و«أمر» و«حذّر» و«استقال» و«أوصى» و« غرّم».

ج- **الوعديات (Commissives)**: وهي التزامات بعمل ما أو إفصاح عن النّوايا وخصوصيتها أنّها تعهّد بشيء ووعد به. ومن أمثلتها «وعد» و «نوى» و«أقسم» و«وافق» و«ساند» و«عارض» و«راهن».

د- **السّلوكيات (Behabitives)**: وهي تتّصل بالسّلوك الاجتماعي وتبنّي موقف من سلوك الآخرين ومواقفهم ومنها «اعتذر» و«شكر» و«عزّى» و«هنّأ» و«شجب» و«رحّب» و«بارك».

هـ - **التبيينيّات (Expositives)**: تتّصل عمومًا بالإبانة عن الآراء في المحادثة والمحاجّة على نحو يبرز أسبابنا وحججنا إبرازا تامّا، فهي بإيجاز توضّح التّخاطب. ومن أمثلتها «أثبت» و«نفى» و«سأل» و«أجاب» و«ردّ» و«اعتقد» و«اعترف» و«سلّم (بالشيء)» و«بدأ (بالشيء)» و«رجع (إليه)» و«أنهى (به)» و«أوّل» و«أحال».

وقد ذكر أوستين (المحاضرة الأخيرة) أنّه غير راض عن هذه المجموعات الخمس لأنّها عامّة جدّا ولا تخلو من غموض وتداخل لذلك فهي ليست نهائيّة. وقد يجد هذا الغموض والتّداخل والتّعميم

12/11/2016 3:48:29 PM .ةيوغللا لاماعألا ةيرظن.indd 64

تفسيره في تصوّر تفكير أوستين من خلال محاضراته. فقد توقّف عند الإنشاءات الإيقاعيّة وما تقوم عليه من تصريح بالفعل الإنشائي ثمّ تبيّن مفهوم العمل في القول وبروز المواضعة التي تميّزه من خلال الفعل الإنشائي فسعى إلى الرّبط بين ما يحتمل الرّبط من الأفعال الإنشائيّة في قوى محدّدة. فهذه المسائل التي نظر فيها أوستين يسلم أوّلها إلى ثانيها وثانيها إلى ثالثها على نحو يجعل مشروع أوستين جملة من المشاريع المتولّدة بعضها من بعض.

ولكنّ تصنيف أوستين غير الدّقيق لقوى القول يرمي في نهاية الأمر إلى تحديد معنى الأقوال المختلفة بما أنّ لكلّ قول قوّة إنشائيّة يعبّر عنها فعل إنشائي. وقد نقد سورل (Searle، 1982، الفصل1) هذا التّصنيف وجوهًا من النّقد ملخّصها افتقاره إلى مبادئ في التّصنيف واضحة دقيقة وخلطه بين الأفعال والأعمال بما أن ليس كلّ فعل دالاً على قوّة قوليّة. وأدّى هذا بطبيعة الحال إلى تداخل واضطراب بين الأصناف الخمسة وداخل كلّ صنف منها.

ويبدو أنّ اللاّفت للانتباه، في نظرة سريعة إلى هذه الأقسام الخمسة، أنّ أوستين ميّز بين معطيات تتطلّب في الغالب مؤسّسات اجتماعيّة كالقضاء أو الإدارة أو قواعد التّعامل بين الأفراد. وهو ما يبرز بالخصوص في الحكميات والممارسات والسلوكيات. وهو أمرٌ منتظر بما أنّ الاختيار الأساسي، غير الواعي بالضرورة، الذي قاد أوستين هو الإنشاء الإيقاعي. وبالخصوص الصّنف الذي سيسمّيه سورل في نقده لتصنيف أوستين وبديله عنه بـ «الإيقاعيّات». وتندرج فيها بحسب تحليل سورل معطيات كثيرة ذكرها أوستين في

12/11/2016 3:48:29 PM .ةيوغللا لاماعألا ةيرظن 65 .indd

التبيينيّات والوعديات.

ولكن هل يعنى هذا التّصنيف أنّ أوستين استبدل التصنيف الثنائي للخبر وغير الخبر (أو الإنشاء) بتصنيفه الخماسي للقوى القوليّة؟

7 – مراجعة التّقابل بين الوصفي والإنشائي

انطلق أوستين في مناقشة الفلاسفة والمناطقة من نقد عنايتهم المفرطة بالاخبار والإثباتات وما تقوم عليه من قيمتي صدق (صدق، كذب) تجعل بعض الأقوال المهمّة فلسفيّا عارية من المعنى. فشكّك في مفهوم الخبر وما يتّصل به من مفهوم للصّدق. إلاّ أنّ عنايته بأشباه الإثباتات التي لا تقبل إسناد إحدى قيمتي الصّدق إليها، وتحليله بالخصوص للإيقاعيات قد يوهم بأنّ أوستين تخلّى عن مفهوم الصّدق وعوّضه بمفهوم شروط إنجاح القول وتوفيقه، أو هو يوهم على الأقلّ بأن أوستين جعل الخبر، أو القول الوصفي بتعبيره، خاضعًا لمبدإ التّصديق والتّكذيب، والقول الإنشائي خاضعا للتوفيق وعدمه. وهي قسمة تذكّرنا بما استقرّ مدرسيّا في البلاغة العربيّة من أن الخبر هو ما يحتمل التّصديق والتّكذيب والإنشاء هو ما لا يحتمل التّصديق والتّكذيب.

ولكن تفكير أوستين، وموقفه من الخبر والإنشاء يقوم على ضروب من التمييز والرّبط أكثر دقّة ولطفا.

وممّا قد يوقع في الوهمين السّابقين أنّ القول المنبني على فعل إنشائي من قبيل «اعتذر» لا تكون إنشائيته ولا يكون إيقاعه للاعتذار إلاّ إذا توفّرت الشروط المناسبة لتحقّق الاعتذار في حين أن الإثبات

.ةيوغللا ةيمومعلا ةسسؤملا ةيرظن.indd 66 12/11/2016 3:48:29 PM

التالي: «زيد يجري» يظلّ رهين وجود زيد ووجود جري في الخارج وانعقاد علاقة يصحّ بمقتضاها أن يطابق القول الخارج فيكون صادقًا وألاّ يطابقه فيكون كاذبًا (Austin، 1962، ص ص 54–55، 1970، ص 80).

ولكنّ افتراض أوستين أنّ القول الإنشائي الصّريح «أثبت أن زيدًا يجري» إن هو إلاّ تصريح بالقوّة المضمّنة في «زيد يجري» (أي في هذا الإنشاء الأوّلي) يجعل الأمر مركّبا. فصدق الإنشاء الصّريح متوقّف على توفيق الإنشاء الأوّلي. وعلى نفس الصّورة يكون صدق «أنا أعتذر في الحال» متوقّفا على توفيق عمل الاعتذار في «أعتذر»، كما أنّ قولك «أحذرك من هجوم الثّور» متوقّف، حتّى يكون عملاً موفّقًا وليس مجرّد تجوّزٍ لفظي أو خطأ أو ما إلى ذلك من حالات الإخفاق والفساد ،على وجود ثور على أهبة الهجوم.

إنّ مثل هذه الإشارات التي قدّمها أوستين في المحاضرة الخامسة قبل أن يتعمّق مفهوم العمل في القول تمثّل حدسًا يفتقر إلى التنظيم النّظري. فقد سبق له أن لاحظ وهو يكتشف الحالات التي اعتبر الأقوال فيها إيقاعًا لأعمال أنّه لا يصحّ أن نقول عنها إنّها صادقة أو كاذبة.

ويبدو لنا أن النّقلة الأساسيّة ترتبط في تفكير أوستين بأمرين: أوّلهما إيجاده لعلاقة اشتقاقيّة بين الإنشاء الأوّلي (الضّمني) والإنشاء الصريح على نحو يجعل الإنشاء الصّريح رافعا للبس الذي يوجد في الإنشاء الأولي. وثانيهما حسمه أمر الإثبات بأن اعتبره عملا يتحقّق بالقول شأنه شأن التحذير والرّهان والزّواج والأمر.

12/11/2016 3:48:29 PM 67 .indd

وقد لا تظهر الصّلة بين هذين الأمرين، ولكنّنا إذا تذكّرنا أنّ الأقوال الإنشائيّة تحتمل في ما لاحظ أوستين نفسه القراءتين على الوصف والإنشاء تبيّن لنا أنّ «أثبت» الإنشائيّة لا تختلف عن «آمر» أو «أحذّر» أو «نعم أقبل» أو «أراهن». وهو ما يعني، وهذا لم يقله أوستين بوضوح ولكنّ نصّه وطريقة تفكيره يفرضانه، أن «أثبت» تقبل بدورها القراءتين الوصفيّة والإنشائيّة.

ورغم أن أوستين لم يصرّح بهذا، في ما قرأنا، فإنّه اعتبر أنّ قولنا عن «أثبت» إنّها صادقة أو كاذبة لا يتناقض مع كون الإثبات إنجازا لشيء ما مثلما يكون التحذير من هجوم الثّور موفّقا أو غيرموفّق وحدث الهجوم صادقا أو كاذبا (Austin، 1962، ص ص 134–135، 1970، ص 141).

ومن هذه المقارنة تحديدًا ينطلق أوستين في بيان افتراضه أنّ الإثبات خاضع، إضافة إلى الصّدق والكذب، لشروط التّوفيق وقواعده، ومن أمثلة ذلك:

(14) القطّ فوق الحصير

(15) ملك فرنسا أصلع

(16) في الغرفة المجاورة خمسون شخصا.

فالقول (14) يقتضي من قائله أن يعتقد فعلا في مضمون كلامه وهو ما يشبه، إن لم نقل إنّنا أمام حالة واحدة، ما يقتضيه الوعد من التزام قائم على نيّة صادقة. فغياب الاعتقاد والنيّة يجعل العملين، أي الإثبات والوعد، عرضة لحالة من حالات الإخفاق.

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 68 12/11/2016 3:48:29 PM

ويشبه القول (15) الذي إذا قيل في نظام جمهوري لا ملك فيه بيعك لبضاعة على ملك غيرك أو بضاعة تمّ إتلافها أو التفويت فيها فلم تعد موجودة. وهو ما يعني أن الإثبات يكون، لانعدام الإحالة، لاغيا باطلا.

وما نجده في المثال (16) يقبل، في المحاورة، أن يعترض عليه المحاور كأن يتهم المتكلّم بمجرّد التّخمين أو التّقدير ممّا يعني التّشكيك في أهليّة المتكلّم في تحديد عدد الأشخاص الموجودين في الغرفة المجاورة. وهو شبيه بمن تأمره فيردّ عليك بأنّك لا تملك الحقّ في إلقاء الأوامر عليه.

وعلى هذا النّحو يكون الإثبات مرتبطًا بشروط نجاح أعمال الخطاب عمومًا دون أن يفقد إمكانيّة إسناد إحدى قيمتي الصّدق إليه. ولكن مفهوم الصّدق نفسه عند أوستين مفهوم معقّد (Austin، 1962، ص ص 142–144، 1970، ص ص 147–148) مرتبط بما يتضمّنه القول وما يُقصيه وما قد يُوقع فيه من أخطاء. إنّه بُعْدٌ من أبعاد القول يتحدّد داخل ظروف القول والغايات منه وما جعل لأجل تحقيقه، أي أنّه مرتبط بعمل الخطاب وما يقتضيه مجمل عمليّة القول. يقول أوستين (Austin، 1962، ص 144، 1970، ص 148): «إن صدق الإثبات أو كذبه لا يتوقّف على دلالة الكلمات فحسب بل على تحديد أيّ الأعمال تُنجز في أيّ ظرف».

وخلاصة موقف أوستين بعد أن اعتبر كلاً من الخبر والإنشاء قابلين لأن تسند إليهما قيمة صدق وخاضعين لشروط النّجاح أنّ ما يقع عمليّا هو التّركيز على الجوانب القوليّة في الخبر ضمن تصوّر

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 69 12/11/2016 3:48:29 PM

مبسط للمطابقة مع الخارج وإهمال الجوانب المتّصلة بالعمل في القول في حين يقع التّركيز بالنّسبة إلى الإنشاء على قوّة القول وإهمال ما يتّصل بالمطابقة مع الخارج (Austin، 1962، ص ص 144–145، 1970، ص ص 148–149).

وعلى هذا النّحو فإنّ أوستين لم يلغ مفهوم الصّدق لكنّه قصد إلى ربطه بالقول في مقامه بما أنّ الإثبات عمل من أعمال الخطاب متضمّن لقوّة قوليّة شأنه شأن الأقوال الإنشائيّة.

ونشير بصفة عامّة إلى أنّ تفكير أوستين تطوّر عبر المحاضرات الاثنتي عشرة من التّمييز بين الوصفي والإنشائي على أساس المطابقة (بالنّسبة إلى الوصفي) والإيقاع أو الإيجاد (بالنّسبة إلى الإنشائي) إلى التّسوية بينهما على أساس تضمنهما لقُوى قوليّة وقبولهما لاختبار التّصديق والتّكذيب من جهة وخضوعهما لشروط النّجاح وقواعده من جهة أخرى.

ولكنّنا نشير أيضًا إلى أن استدلال أوستين على خضوع الوصفي الخبري لشروط النّجاح أوضح من إشارته إلى أنّ الإنشاء قابل لأن يكون صادقا أو كاذبا. فالأمثلة التي قدّمها والتّحليلات المقتضبة التي عرضها تبرز أن أيّ قول إنشائي إذا كذبت إحدى مقتضياته (كعدم تأهّب الثّور للهجوم عند قول القائل «أحذرك من أن الثّور سيهجم») لا يكذب بل تصيبه إحدى صور الفساد والإخفاق التي تطرأ على أعمال الخطاب. أمّا كذب القول الإنشائي أو صدقه فلا دليل لأوستين عليه ولم نرَ له مثالا واحدا في شأنه. وهذا ما يرجّح أنّ للقول الوصفي (الخبري) عند أوستين شروط نجاح وقيمة صدق أمّا

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 70 12/11/2016 3:48:29 PM

القول الإنشائي فله شروط نجاح ولا يكون الصّدق أو الكذب إلاّ لمقتضى من مقتضياته فإذا صدقت المقتضيات جميعًا كان القول موفّقا وإذ كذب أحد المقتضيات كان القول مخفقًا أو فاسدًا على وجه من وجوه الإخفاق والفساد التي ذكرها. ومن هذه النّاحية، إذا صحّت ملاحظتنا، لا نرى التّسوية بين الوصفي (الخبري) والإنشائي وجيهة من حيث التّصديق والتّكذيب أساسًا. أمّا كون الوصفي ذا قوّة قوليّة وخاضعًا لشروط النّجاح فهذا ما لا نرى وجهًا للمجادلة فيه.

وفي تصوّر أوستين ناحية أخرى لتخريج كلامه. وهي ناحية ربّما لم يقصد إليها ولكنّ في ذكرها فائدة سننبّه عليها.

فقد لاحظ أن القول الإنشائي الصريح يحتمل أن يحمل على الوجه الإنشائي الذي يفيده الفعل، كما يحتمل أن يذهب به مذهب الوصف والإخبار. وفي هذه الحالة الثانية يكون «القول الإنشائي» مجرّد شكل أمّا حقيقته فهي خبريّة. وهي صورة يمكننا أن نسميّها بـ «الإنشاء الخادع» قياسًا على الإخبار الذي مكّن أوستين من الوقوف على الإنشاء الإيقاعي.

والقضيّة الآن نلخّصها في التّساؤل التالي: إذا كان القول الإنشائي قابلاً للحكم عليه بالصدق أو الكذب فمن أيّ ناحية؟ أمن حيث قوّته الإنشائيّة، وهذا محال مبدئيا، أم من حيث هو عمل قولي وهذا ما لا يوافق تصوّرات أوستين وصريح نصّه؟

أفلا يعود عدم التّوافق بين الوصفي الخبري والإنشائي من حيث الصّدق والكذب إلى نفس السّبب الذي حمل أوستين على ملاحظة التّوافق والتّناظر بينهما من حيث الخضوع لشروط النّجاح؟

ةيوغللا لاماعألا ةيرظن.indd 71 12/11/2016 3:48:30 PM

وإذا علمنا أن هذا السّبب يرتبط بالفعل الإنشائي باعتباره القرينة والدّليل على وجود مواضعة دالّة على قوّة القول فإنّ إعادة النّظر في الفعل الإنشائي نفسه قد تحلّ لنا الإشكال الذي ذكرناه أعلاه.

8 – نتائج وآفاق

يبدو أنّ لأوستين في دراسة القول وقضاياه الدّلاليّة فلسفيّا ومنطقيّا ولغويّا وحتّى نفسيّا وأنثروبولوجيّا دورًا حاسمًا يتحدّد داخل تطوّر النظريّات الغربيّة (Levinson، 1983، ص 226). ولئن كان حصر وجوه التّأثير المفترضة يتجاوز عملنا هذا فإنّنا لا نخفي أن منزلة بحث أوستين حين نقارنه بالحاصل من آراء النحاة والبلاغيين والأصوليين من العرب مختلفة. فإذا تجاوزنا ما تتميّز به طريقة تفكير أوستين في المسائل واعتدنا على ما في المصطلحات التي نحت أغلبها من عجمة لدى القارئ العربي ثم ترجمناها إلى موافقاتها المألوفة في البلاغة العربيّة من قبيل خبر وإنشاء وإيقاع وخارج ومعنى أصلي ومعنى طارئ... إلخ فإنّنا واجدون المسائل واحدة وطرق النّظر إليها مختلفة. وهو فرق ليس بالهيّن وإن كان لا يعني أفضليّة طريقة على أخرى. فالعبرة في مثل هذه المباحث بتماسك التفسيرات وبساطتها وشموليّتها من جهة وبنجاعتها عند الاختبار من جهة أخرى.

ولهذا يعسر علينا، ونحن ننتمي إلى تراث علمي بلاغي متماسك، أن نضع ما في أبواب علم المعاني عمومًا والإنشاء خصوصًا علاوة على مختلف أبواب البلاغة بين قوسين لنستبدل جهازًا بآخر. فمتى لم يثبت أن الجهاز الجديد أقوى تفسيرًا وأنجع اختبارًا فإن الأخذ به يكون من باب التّقليد الأعمى للجديد الذي قد لا يكون نافعًا.

12/11/2016 3:48:30 PM .ةيوغللا ةيمالعلا ةيرظن 72 .indd

غير أنّه لا يمكننا أن نتغافل عمّا في الباب العلميّ الجديد الذي فتحه أوستين من مفاهيم خصبة تفرض علينا التّفكير فيها وإن بشكل مغاير لما اختاره صانعها. فمفهوم القوّة الإنشائيّة أو مفهوم العمل اللّغوي أو مفهوم شروط النّجاح وقواعده ممّا لم يعد من الممكن عدم أخذها بعين الاعتبار.

ومن هنا يبرز وجه ثالث من الإشكال: ما هي حدود التّغييرات التي يمكن إدخالها على المفاهيم السّابقة وأمثالها؟ وإلى أيّ حدّ تعنى إعادة تأويلها محافظتَها على المقاصد الأولى من وضعها؟ وكيف يمكن أن تُصاغ على نحو متماسك في أنموذج أو نظريّة لا يمثّل تطعيما للقديم بمفاهيم جديدة، لما في هذا التطعيم من عيوب الخلط التاريخي والمفهوميّ، ولا يمثّل تأويلا تراثيّا للمفاهيم الجديدة لما في هذا التّأويل من خطر.

وموقفنا عمومًا يتمثّل في وجود حاجة إلى تمييز الإشكالات المطروحة من الحلول المقترحة قديمها وحديثها. فما يعنينا هو الإشكال أمّا المقترح فقابل للمناقشة. وتمثيل ذلك أنّ مشكلة الفعل الإنشائي مطروحة لدى النّحاة العرب ولدى أوستين ويختلفان في تفاصيلها ولكن الإشكال الذي يعنينا من وراء الفعل الإنشائي هو: كيف يوسم العمل اللّغوي؟ ما هو الدّليل النّحوي على تمييز هذا العمل من ذلك؟ وقد قدّم أوستين إجابته الواضحة فاختار الفعل الإنشائي. واختار النحاة والبلاغيون حلاً آخر. وهذا ما نقصده بأن وحدة الإشكال لا تمنع من تعدّد الاختيارات النّظريّة والإجرائيّة. ومن هذه الناحية فإن الموازنة تقع بين مقترح أوستين والمقترح

.ةيوغللا لاامعألا ةيرظن.indd 73 12/11/2016 3:48:30 PM

التّراثي النّحوي البلاغي. وهي موازنة يمكن أن تعتمد معايير عديدة متفقا عليها من قبيل التّماسك النّظامي وآلية الإجراء عند التّحليل والنّجاعة الاختباريّة عند تحديد الأقوال وقوّتها الإنشائيّة.

نظرية اللغة العامة في التراث.indd 74 12/11/2016 3:48:30 PM

الفصل الثاني

الأعمال اللّغويّة عند سورل

1 – مدخل

لئن كان عمل أوستين معبّرا عن حيرة «المكتشف» لباب جديد في البحث جعله يكتب وهو يفكّر بصوت مرتفع، كما يقال، فإن بحث سورل حول «الأعمال اللّغويّة» (1969،1972، Searle) جاء أحكم تنظيما وأدقّ تفكيرًا فعدّ بعض الدّارسين (1983، Levinson، ص 238) ذلك تجميدًا في جانب منه لنظريّة أعمال الخطاب لدى أوستين التي قام سورل بتنظيمها. وهو موقف يبدو لنا غامطًا لحقّ سورل في توضيح مفاهيم عديدة وفتح إمكانات أقوى في تصوّر إشكاليّة الأعمال التي تتحقّق بالقول. فالوعي النّظري الحادّ الذي تميّز به عمل سورل وسعيه إلى التّصريح بالقواعد المسيّرة للعمل اللّغوي تجعل عمله أكثر من مجرّد تنظيم لنظريّة أوستين وأبعد من ان يكون تجميدًا لها. ولكنّنا نشير في الآن نفسه إلى أن مشاكل كثيرة في عمل أوستين قد توضّحت وقدّم لها سورل مقترحات أقوى ولكن مشاكل أخرى ظلّت عالقة لأسباب مختلفة.

وجوهر عمل سورل، في تقديرنا، يكمن في أمرين أساسيين يتّصل أحدهما بإعادة النّظر في دور اللّسان والنّظام اللّغوي عمومًا في

ةيوغللا لاامعألا ةيرظن.indd 75 12/11/2016 3:48:31 PM

تحديد الأعمال اللّغويّة ويتّصل الآخر بالعمل على إيجاد منوال دلاليّ لصياغة قواعد دلاليّة تسيّر استعمال قوّة القول.

2 – من «أعمال الخطاب» إلى «الأعمال اللّغويّة»

نبّهنا أوستين إلى أنّ الظاهرة الوحيدة التي بحث فيها هو عمل الخطاب التّام في السياق التّامّ للخطاب وما العمل القولي والعمل في القول وعمل التأثير بالقول إلاّ تجريدات (Austin، 1962، ص 147، 1972، ص 151). وهذا ما سوّغ لنا ترجمة عبارة «Speech act» عنده بـ «عمل الخطاب»[1].

وقد طرح سورل نفسه (Searle، 1969، ص 4، 1972، ص 39) منذ بداية عمله مشكلة المصطلح المناسب على أنّها مشكلة مفهوميّة لها أبعاد، في نظرنا، خطيرة في فهم تصوّره للعمل اللّغوي. فقد تساءل عن مدى وجاهة التّعابير التالية:

(1) أ. أعمال كلاميّة = speech acts =actes de parole

(1) – نلاحظ أنّ بعض الدّارسين العرب يستعملون عبارة «فعل كلامي» أو «فعل الكلام» مقابلا لـ «Speech act» عند الحديث عن أوستين أو سورل أو غيرهما دون تمييز (مثلا بن ذريل، 1981، طبطبائي ، 1992) وبالمقابل نجد بعضهم الآخر يختار عبارة «فعل لغوي» للدّلالة على ذلك دون تمييز أيضا. وللمشكلة تفريعات أخرى من ذلك أن «فعل الخطاب» عند بن ذريل (1981، ص 65) ترجمة لـ «Illocutionary act». ولا تتعلّق ملاحظتنا في هذا الهامش بمشاكل تأدية المصطلح، فنحن ممّن يؤمن بألاّ مشاحّة في الاصطلاح ما دام الاتّفاق على المفاهيم قائما ولكنّها تتعلّق بجوانب أساسيّة في تصوّر ما نحقّقه بالقول واللّغة ولدى كلّ من أوستين وسورل كما سنبيّن في المتن. ونشير أيضا إلى أنّنا لم نعمل على تبرير اختياراتنا لـ «عمل» بدل «فعل» أو «قول» بدل «كلام» ... الخ لأن في عملنا تركيزًا على توضيح المفاهيم قبل مساءلتها وبما نوضّحه منها ينكشف آليّاً، في ما نرجو، وجه اختيار هذه الترجمة دون غيرها.

12/11/2016 3:48:31 PM 76 .indd

ب. أعمال لسانيّة = linguistic ats = actes linguistiques

ج. أعمال لغويّة = language acts = actes de langage

وفي ملاحظة سورل إحالة على تمييز دي سوسير بين اللّسان والكلام واللّغة[1]. فقد تساءل عمّا إذا كانت دراسة الأعمال اللّغويّة دراسة للكلام باعتباره إنجازًا فرديّا، (كان دي سوسير قد أقصاه من مجال الدّراسة اللّسانية) أكثر منها دراسة للسان. وجزم بعد هذا التّساؤل (1969، Searle، ص17، 1972، ص54): «أزعم، مع ذلك، أن دراسة مناسبة للأعمال اللّغوية هي دراسة للسان». (الخط المائل من سورل وبالفرنسية).

وأصل الإشكال الذي ينبغي الانتباه إليه أنّ إقصاء دي سوسير للكلام من مجال البحث اللّساني يعود إلى الاهتمام بالخصائص الصوريّة للسان بقطع النظر عن استعمال ذلك اللّسان في التخاطب. وهو موقف سليم منهجيّا وعلميّا نجده في مدارس لسانية مختلفة منها التوليديّة مثلا. ولكنّ اختيار سورل المبدئي قام على ضرورة دراسة الخصائص الصوريّة للسان من جهة الدّور الذي يسند إليها في التخاطب أي دورها في الأعمال اللّغويّة رافضا تقسيم الدّراسة الدّلاليّة إلى جانب يهتمّ بدراسة الجمل ودلالتها وآخر مداره على إنتاج الأعمال اللّغويّة. فهو يتصوّر أن دلالة الجملة تقتضي عند قولها في مقام محدّد إنجازًا لعمل لغوي معيّن كما أن مفهوم العمل اللّغوي

(1) – هو تمييز شهير أحدثه سوسير (1982، Saussure) ونذكّر بأنّه قائم على اعتبار اللّسان اصطلاحًا يربط المفاهيم وصورها السّمعيّة وهو ظاهرة اجتماعيّة في حين أنّ الكلام نشاط فردي.

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 77 12/11/2016 3:48:31 PM

نفسه يقتضي وجود جملة (أو جمل ممكنة) «يمثّل قولها الحرفيّ في سياق معيّن، بموجب دلالتها إنجازًا لعمل لغوي معين» (Searle، 1969، ص 18، 1972، ص 54).

وبقطع النّظر عن مدى صحّة هذا الافتراض ووجاهة هذا الموقف أو صواب استدلال سورل عليه، فإن أصل موقفه يعني أنّنا انتقلنا مع سورل من «عمل الخطاب» كما درسه أوستين إلى «العمل اللّغوي» وهو فرق بين الباحثين ليس بالهيّن لما له من انعكاسات مفهوميّة ونظريّة وإجرائيّة على دراسة مسألة الأعمال التي تتحقّق بالأقوال.

يمكن اعتبار بحث سورل استخراجًا لما يمكن استخراجه من فرضيّة عبّر عنها في مواضع متفرّقة من كتابه (1969، ص 12 و6 و22، 1972، ص 48 و52 و59 مثلا) ونعيد صياغتها على النحو التالي:

(2) «أن نتكلّم لسانا ما هو أن نتبنّى شكلا من أشكال السّلوك القصدي الذي يُسيّره نظام من القواعد»

يقوم هذا التعريف على أركان ثلاثة تحتاج إلى بيان: (أ) مفهوم شكل السّلوك و(ب) مفهوم القصد و(ج) مفهوم القواعد.

من البيّن في هذه الفرضيّة أنّ الكلام تحقيق لأعمال وخاصيّة هذه الأعمال أنّها لغويّة، من قبيل التّعبير عن الإثباتات وإصدار الأوامر وإلقاء الاستفهامات وتقديم الوعود. وبهذا المعنى تلتقي النظريّة اللّسانيّة، كما يفهمها سورل، بنظريّة العمل على اعتبار أنّ النشاط التخاطبي القائم على استعمال اللّغة لا يعدو أن يكون شكلا من أشكال السّلوك يستلزم أعمالا تختصّ بأنّها لسانية وتتمثّل في إنتاج الرّموز أو الكلمات أو الجمل وإصدارها عند تحقيق الأعمال اللّغويّة.

12/11/2016 3:48:32 PM 78 .indd

وهذا الفهم هو الذي سوّغ لسورل أن يعرّف العمل اللّغوي في علاقته باللّغة على النحو التّالي:

(3) «إن إنتاج جملة اعتباريّة (Token) أو إلقاءها في ظروف معيّنة هو عمل لغوي والأعمال اللّغويّة (...) هي الوحدات الأساسيّة أو الدّنيا للتخاطب اللّساني» (Searle، 1969، ص16، 1972، ص 52).

ويقيّد سورل تعريف استعمال اللّسان عند التخاطب باعتباره شكلاً من أشكال السّلوك بقيد القصديّة. وهو قيد ضروري لتمييز نشاط المتكلّمين الذي يصحّ اعتباره تخاطبًا وممّا قد يصدر عن النّاس، أو بعضهم، كالسّاهي والنائم والمجنون، أو عن غير العقلاء، كالببغاء والآلات النّاطقة، من لفظ يُنطق (أو خطّ يُحَبَّر) ولم تقصد دلالته. فالعمل اللّغوي سواء تجسّد في سلسلة صوتيّة أو في خطوط على الورقة لا يكون من باب التّخاطب اللّساني إلاّ إذا سلّمنا بصدوره عن ناطق صنعه وهو يقصد ما يدلّ عليه القول. ومن هذه الناحية تكون الأعمال اللّغويّة سلوكًا قصديّا يجعلنا نتكلّم (أو نكتب) للتعبير عن المعاني والمقاصد وننتج السلاسل الصوتية (أو المتعاقبات الخطيّة) لندلّل بها على ما نعنيه وننوي تبلغيه (Searle 1969، ص 42، 1972، ص 83).

ومن هذه الجهة يتبنّى سورل مفهوم غرايس (Grice) عن الدّلالة غير الطبيعيّة وهي الدّلالة القصديّة التي ينتجها مستعمل اللّغة مقابل الدّلالة الطبيعيّة التي تدلّ بمقتضاها السحب على الأمطار ويدلّ الدّخان على النّار مثلا. (وهو عموما تصوّر موجود لدى المناطقة منذ قرون بما في ذلك المناطقة العرب وعنهم أخذ البلاغيون).

12/11/2016 3:48:32 PM .indd 79

وأساس هذا التّصوّر للدّلالة غير الطبيعيّة أن المتكلّم يسعى إلى تبليغ مخاطبه دلالة ما ويحمله على التّعرّف على أنّه يقصد تبليغه تلك الدّلالة. فقصدي من قول «السلام عليك» لشخص ألتقيه في مكان ما أن أعلمه بأنّني أحيّيه، فإذا حمل كلامي على أنّني أقصد به إحداث أثر فيه فقد تحقّق الأثر حينئذ.

وهذا الأثر قد يحمل على أنّه من تبعات القول، أو بعبارة أوستين عمل تأثير بالقول. وهذا غير ما قصد إليه سورل. فهو يعتبر أن الأثر الحادث ليس تغييرًا لاعتقاد المخاطب ولا ردّ فعل منه على ما نقول بل هو «ببساطة فهم ما يقوله المتكلّم» (Searle، 1969، ص 46، 1972، ص 88) ويسمى هذا الأثر بـ «الأثر القولي»[1].

وعلى هذا النّحو تتمتّن العلاقة التخاطبيّة بين المتكلّم ومخاطبه على وجه يجعل المتكلّم قاصدًا إلى إحداث أثر قولي في المخاطب حاملاً إيّاه على التّعرّف على هذا القصد الذي يضمره. وإذا فهم المخاطب الجملة فهذا يعني أنّه فهم قصد المتكلّم وإذا فهم هذا القصد تحقّق

(1) – نترجم «بالأثر القولي» المقابل الأصلي «Illocutionary effect». ومن البيّن أنّ التّرجمة الأدقّ هي «الأثر في القول» ولكنّنا نستغلّ هنا شيئا شبيها بما استغللناه في عبارة «قوّة القول» للدّلالة على «القوّة في القول» ونقصد خاصيّة الإضافة المعنويّة غير اللازمة في العربيّة وهي التّعبير عن دلالة حروف الجرّ ومنها الحرف الدّال على الوعاء. ولئن كنّا هنا أمام تركيب نعتي فإن قواعد الانتقال من الإضافة إلى النّعت والعكس بالعكس تجعلنا أمام = ظاهرة معنويّة واحدة. ومفهوميا لا خوف من اللّبس ما دام الأثر لا يكون لمجرّد القول بل للعمل في القول وما دمنا ميّزنا بين هذا الأثر القولي وعمل التّأثير بالقول. مع العلم أنّ سورل ألحّ على أنّ التأثير بالقول لا يكون متّصلا بالاستعمال الحرفي للقول فأعمال كثيرة لا تأثير لها بالقول يرتبط بدلالتها كما أنّ متكلّما ما قد يقول شيئا ما دون أن يقصد إحداث تأثير ما كأن أثبت دون أن أهتمّ بما إذا كان مخاطبي يعتقد في إثباتي أم لا (Searle، 1969، ص ص 46–47، 1972، ص ص 87–88).

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 80 12/11/2016 3:48:32 PM

القصد من القول (Searle، 1969، ص ص 47–48، 1972، ص ص 89–90).

فإذا قلت، والمثال من سورل، لشخص ما «أهلا» قاصدًا إلى تحيّة مخاطبك وحمله على التّعرّف على أنّك تحييّه وإذا فهم المخاطب، بموجب معرفته بدلالة «أهلا» الاصطلاحية، ما تعنيه العبارة «أهلا»، وفهم أن استعمالك لها يعني أنّك تحييّه فقد تحقّق الأثر القولي وتحقّق بذلك قصدك.

وفي هذا المثال بالذّات، حيث يبرز إلقاء جملة (فيها إضمار) إلى مخاطب بقصد تحيّته، تُوجد قواعد لم نبرزها في التحليل وهي التي تمثّل الرّكن الثالث من أركان التّعريف (3–2) أعلاه.

يميّز سورل (Searle، 1969، ص ص 33–34، 1972، ص ص 72–73) بين ضربين من القواعد:

–أ– **القواعد المسيّرة**: وهي القواعد التي تسيّر نشاطا أو سلوكا موجودًا بصفة مستقلّة عن تلك القواعد. من ذلك أن الأكل سلوك أو نشاط يمكن أن يوجد بقطع النّظر عن بعض القواعد المسيّرة التي تختلف من ثقافة إلى أخرى مثل أكل اللّحم باليد مباشرة أو باستعمال الشوكة التي تكون في اليد اليمنى والسكين في اليد اليسرى. ومن أمثلة القواعد المسيّرة آداب التّعامل واللّياقة التي تتحكّم في العلاقات بين الأفراد.

–ب– **القواعد التكوينيّة**: وهي قواعد تنشئ أشكالا من السّلوك والأنشطة تعرّفها وتسيّرها بحيث يكون وجود هذا النّشاط أو السّلوك مرتبطًا بوجود هذه القواعد. من ذلك أنّ لعبة كرة القدم لا

ةيوغللا لاماعألا ةيرظن.indd 81 12/11/2016 3:48:32 PM

توجد إلا بوجود قواعد ممارسة هذه اللّعبة كما أن هذه القواعد تعرّف لنا مفاهيم اللّعبة كالهدف والتماس والركنية والتسلّل...إلخ وتسيّر تبعًا لذلك ممارسة هذه اللّعبة.

والواضح أن الألسنة عند سورل تخضع لقواعد تكوينيّة تنشئها وتمثّل أساس وجودها وتحدّد ممارستها. ويترتّب عن هذا الفهم أمران على الأقلّ: أوّلهما أنّ الدّلالة اللّغويّة إظهار في الواقع لسلسلة من القواعد التكوينية الضمنية حسب اصطلاحات ومواضعات وثانيهما أن الأعمال اللّغويّة تتحقّق بتعابير تسيّرها هذه السلسلة من القواعد التكوينيّة (Searle، 1969، ص 37، 1972، ص 76).

ولبيان أبعاد هذا الفهم يقارن سورل بين عملين هما الوعد وصيد السّمك. وكلاهما نشاط إنساني وسلوك يحرّكه هدف يرجى تحقيقه. ولكن الوعد يتميّز عن الصيد بأنّه يتحقّق داخل لسان من الألسنة بسبب وجود قواعد تكوينية خاصّة بمكوّنات اللّغة المستعملة. والفرق الأساسي بينهما حسب سورل أنّ العلاقة بين الوسيلة والغاية في الصيد علاقة تتجسّد في وقائع وأحداث ماديّة طبيعيّة لا صلة لها بالاصطلاحات أو المواضعات في حين توجد في الوعد باعتباره عملا لغويّا ينجز داخل لسان ما يجعل استعمال هذا التعبير أو ذاك حسب اصطلاح ما في ظروف محدّدة إنجازًا للوعد.

ولا بدّ هنا من وقفة لتوضيح الفرق المفهومي عند سورل بين القواعد والاصطلاحات (أو المواضعات). يرتبط التمييز بين القواعد والاصطلاحات بالتمييز بين اللّسان واللّغة. فإذا أخذنا الوعد مثالا فإنّنا نجد العربي والانقليزي والفرنسي مثلا يعبّرون عن

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 82 12/11/2016 3:48:32 PM

الوعد بألسنة مختلفة:

(4) أ. أعـد

ب. I promise

ج. Je promets

إنّ هذه الفروق بين (أ–ج) هي فروق اصطلاحيّة تحقّق جميعها عمل الوعد. ولكن عمل الوعد مهما يكن الاصطلاح الذي يستعمل لتحقيقه يخضع لقاعدة مفادها أنّ كل تعبير عن الوعد في المقام المناسب هو قبول بالتزام. فهذه القاعدة عند سورل (Searle، 1969، ص 40، 1972، ص 80) لا تخصّ اصطلاحًا من الاصطلاحات (أي لسانًا من الألسنة) بل هي قاعدة دلاليّة ضمنيّة تجد تطبيقات اصطلاحيّة مختلفة. فكأن القواعد الدلاليّة مرتبطة باللّغة باعتبارها قدرة وكفاءة والاصطلاحات مرتبطة باللّسان.

غير أنّ هذا التمييز لا يؤدّي بدقّة مفهوم سورل للعلاقة بين الاصطلاح والقاعدة. فلئن كان الطّابع الاصطلاحي للألسنة واضحًا فإنّ الألسنة تمثّل إنجازات متنوّعة مختلفة لقواعد ضمنيّة (دلاليّة) واحدة. ويستلزم هذا الفهم أنّنا حين ننجز أعمالاً لغويّة ونحن نتكلّم هذا اللّسان أو ذاك فإنّنا نخضع لقواعد ضمنيّة تكشف عنها وتجلوها الاصطلاحات الخاصّة بذلك اللّسان.

وبهذا المعنى يكون لسان ما اصطلاحًا وتكون هذه الاصطلاحات على وجه العموم إنجازات لقواعد دلاليّة ضمنيّة. ولكنّ السّؤال الأهمّ الذي يرتبط بما سبق هو: هل من الضروري أن يوجد اصطلاح ما (أي لسان ما) حتّى نحقّق عملاً في القول من قبيل الإثبات أو

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 83 12/11/2016 3:48:32 PM

الوعد أو الأمر؟

لنتذكّر أنّ موقف أوستين هو التالي: يمكن أن يتحقّق عمل في القول بالأقوال أو بغير الأقوال وأن بعض الأعمال في القول لا يمثّل القول إلاّ جزءًا منها (مثال حفل الزّفاف عنده). أمّا سورل فيعترف بأن بعض الأعمال في القول يمكن إنجازها بقطع النّظر عن وجود الألسنة والاصطلاحات. ولكنّه يشير إلى أنّها أعمال بسيطة جدًّا وقليلة جدًّا وبعضها، كتعابير الوجه والحركات والإشارات بالأيدي ذات طابع اصطلاحي. ويضيف أنّ الكلب مثلا قد يحقّق بعض الأعمال في القول كالتّعبير عن عدم الرّضى أو طلب الخروج ولكن مخزونه من الأعمال في القول محدود جدًّا أضف إلى ذلك أنّنا نعتبرها كذلك على وجه المجاز (1969، Searle، ص 39، 1972، ص 79).

إلاّ أن هذه الإشارات لا تنسينا أنّنا وإن كنّا نستطيع أن نطلب من شخص الخروج دون استعمال اللّسان فإنّنا لا نستطيع أن نطلب منه إعداد بحث عن الوضع الثّقافي في الوسط الجامعي مثلا دون أن نستعمل اللّسان. بل إن بعض الأعمال اللّغويّة كالخبر والوعد لا يمكنها أن توجد إلا بوجود لسان طبيعي أو أيّ نظام قواعد تكوينيّة.

ويخلص من ذلك إلى أنّ جلّ الأعمال في القول تقتضي قواعد تسيّرها واصطلاحات تمثّل إنجازات لتلك القواعد. فإذا عدنا إلى مثال التحيّة الذي ذكرناه عند توضيح مفهوم القصد والأثر القولي فإنّنا نجد أنّ الجملة (القائمة على تقدير) «أهلا» هي الوسيلة الاصطلاحية المخصّصة في العربيّة (من بين جمل أخرى) لتحيّة شخص ما. فالمتكلّم يستعملها على مقتضى دلالتها الاصطلاحية لتبليغ قصده والمخاطب

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 84 12/11/2016 3:48:32 PM

إذا فهم هذه الدّلالة الاصطلاحيّة واستعمالها في ذلك المقام سيتعرّف على قصد المتكلّم.

وهو ما يعني أن عمل التحيّة باعتباره سلوكا لغويّا مقصودًا قد تحقّق في هذا المثال من خلال إنتاج جملة تسيّرها قواعد نحويّة ودلاليّة تمثّل اصطلاحًا في العربيّة يتجسّد به عمل التّحيّة ويتجلّى فيه.

3 – ملاحظات أوليّة

إنّ الذي يبدو لنا من هذا التصوّر الذي قدّمه سورل أنّه يتميّز بالإلحاح على الطابع القصديّ للعمل اللّغوي على نحو يجعل أيّ عمل باللّغة لا تصدق عليه صفة العمل اللّغوي إلاّ إذا صدر عن قصد ونيّة في تحقيقه بإحداث الأثر القولي. ويبدو أن هذا القصد أمرٌ خارج عن الخصائص الدّلاليّة للقول في حدّ ذاته فهو مضافٌ إلى دلالة القول واقعٌ في مقام التّخاطب (أي في ذهن المتكلّم الواقعي ويتعرّف عليه المخاطب الواقعي باعتبار المتخاطبين من مكوّنات المقام).

وننبّه هنا إلى أن هذا القصد لا يكون قصدًا لمتكلّم من القول إلاّ إذا كان القول دالاّ على مدلوله «دلالة حرفيّة» (Searle، 1969، ص 49، 1972، ص 90). ومعنى هذا أن بإمكان المتكلّم أن يستعمل قولاً ولا يقصد به فحسب مضمون ذلك القول «حرفيّا» وهو ما يسمّيه سورل «عملا لغويّا غير مباشر» (انظر Searle، 1982). وما يهمّنا من هذه الإشارة أمران على الأقلّ. أحدهما أنّ العمل اللّغوي كما درسه سورل في كتاب «الأعمال اللّغويّة» (1969 – 1972) هو العمل اللّغوي الذي يتحقّق قصد قائله على قدر الدّلالة التي تكون

ةيوغللا لاعفألا ةيرظن.indd 85 12/11/2016 3:48:32 PM

للقول حرفيا والآخر أن القصد لا دليلَ لغويّا (أي في بنية الكلام) عليه وإنّما هو أمرٌ يلتمس في المقام.

والإشكال الذي يظلّ قائمًا، إن لم نقتنع بتصوّر سورل للعلاقة بين القصد والقول، يتمثّل في ما يلي: ما الصّلة بين القصد والقول إذا كان العمل اللّغوي المتحقّق مطابقا لمضمون القول المستعمل في تحقيقه؟ وكيف يمكن أن يفترق القصد (في مقام ما) عن القصد الذي يترشّح القول بدلالته «الحرفية» لتبليغه؟

لتوضيح هذين السؤالين هب أنّ لنا القول التّالي:

(5) سيأتي زيد غدًا

وهب أنّ لنا مقامًا أوّل ينتظر فيه المتخاطبان قدوم زيد ويعلم أحدهما الآخر بزمان قدومه ،وهب أن لنا مقامًا ثانيًا يخشى فيه أحد المتخاطبين قدوم زيد ويعلم فيه المتكلّم مخاطبه بزمان قدوم زيد على وجه التّحذير، لينجو من بطش زيد، أو التهديد، لإخافته وإيقافه عند حدّه. والقضية هي كيف نحدّد قصد الاخبار والإعلام في علاقته بدلالة (5) الحرفية؟ وكيف نحدّد قصد التحذير أو التهديد في علاقته بـ (5)؟ وهل يمكن الفصل بين معنى الاخبار الثابت في (5) وما يقصد بواسطته المتكلّم في المقام الثاني من تحذير مثلا؟

ويزداد الأمر تعقيدًا بتمييز آخر أدخله سورل ويتمثّل في المقابلة بين الأحداث الخام والأحداث المؤسسيّة. أساس هذا التمييز أنّ بعض الأحداث والوقائع لا تدرك باعتبارها وضعيات فيزيائية أو ذهنيّة إلاّ في حدود دنيا. من ذلك أنّ قولنا «تزوّج قيس ليلى» و«انتصر الترجي الرّياضي التّونسي على النّادي الإفريقي» يستلزمان عمليات

.ةيوغللا لاماعألا ةيرظن.indd 86 12/11/2016 3:48:32 PM

متنوّعة لوصفها لأنّها أحداث تتحقّق داخل مؤسّسات محدّدة (هي الزّواج ومباراة كرة القدم) بحيث لا تنفصل عن وجود مؤسّسات بشريّة تفرض اعتبار هذا العمل أو ذاك (هذا السّلوك أو ذاك) زواجًا مثلا أو انتصارا.

ولمّا كانت هذه المؤسّسات تقوم على قواعد تكوينيّة ولمّا كان العمل اللغوي يتحقّق طبقا لقواعد تكوينيّة فإن «حدث إنجاز شخص لعمل لغوي معيّن كتقديم وعد هو حدث مؤسّسيّ» (Searle، 1969، ص 52، 1972، ص 93).

وعلى هذا النّحو فإن العمل اللّغوي باعتباره عملا قصديا هو أيضا، وبنفس الدّرجة، عمل مؤسّسي. وليس من الهيّن الرّبط بين قصديّة المتكلّم والطابع المؤسّسي للسان والأعمال المتحقّقة داخله. ولتوضيح جانب من هذا الإشكال لنتذكّر أن الإنشائيات التي درسها أوستين، أوّل ما درس، هي من باب الإنشاء الإيقاعيّ، كما ذكرنا، وخاصيّته، باعتباره عقدًا، اقتضاؤه لمؤسّسة غير لغويّة يكون القول فيها جزءًا من عمليّة تحقيق عمل الخطاب. وإذا ترجمنا هذه الملاحظة إلى لغة سورل فإنّنا نكون أمام عمل مركّب يجمع بين عمل القبول بالزّواج مثلا (في «نعم أقبل») وهو يتحقّق بالقول أي داخل المؤسّسة اللّغويّة التي تحدّد معنى القبول بصيغ اصطلاحيّة وبين مؤسّسة غير لغويّة لها طقوسها ومراسمها وتفرض أحيانًا دلالة ما تضاف إلى بعض الأقوال. واعتقادنا أنّ الرّبط بين هذين الأمرين ليس بالهيّن. فهل يكفي أن نعتبر إنشائيّة «نعم أقبل» مثلا أو «بعت» أو «أنت طالق» متأتّية من خارج القول؟ ولم اصطفت العربيّة مثلا

ةيوغللا ةيرظنلا عم لاثمأ.indd 87 12/11/2016 3:48:32 PM

هذه التّعابير في مقام تاريخي معيّن لتحقيق هذه الأعمال المؤسّسية دون غيرها؟ وهل تفقد هذه الأعمال دلالتها الخبريّة آليا لتدلّ على إنشاء القبول أو البيع أو الطّلاق؟

وقد تبدو مثل هذه الحالات واضحة، نظرًا إلى وجود مؤسّسات ترتبط بها، ولكنّها لا تخرج في ظنّنا عن معطيات مبدئيّة انطلق منها سورل. فقد سلّم سورل (Searle، 1969، ص ص 18 – 19، 1972، ص ص 54–55) بمتانة العلاقة بين العمل اللّغوي المتحقّق بالجملة وبين دلالة تلك الجملة بحيث يرفض التّمييز بين دراسة دلالة الجملة ودراسة إنتاج الأعمال اللّغويّة. ولكنّه سرعان ما لاحظ :

–أ– أن دلالة الجملة لا تمكّن من تحديد نوع العمل اللغوي المتحقّق في جميع الحالات خصوصًا إذا قصد المتكلّم أكثر ممّا تدلّ عليه الجملة.

–ب– يمكن للعمل اللّغوي أن يتحقّق بجملة (أو مجموعة من الجمل) إذا لم يقصد المتكلّم إلى قول شيء آخر غير ما تدلّ علي الجملة حرفيا.

ولئن كانت الحالة الثانية توافق ما يسلّم به سورل فإن الحالة (أ) تخالف، على الأقل، مضمون المسلّمة. وربما وجد سورل الحلّ في مبدإ أساسي عنده وضعه فأسماه مبدأ قابليّة التّنصيص (الإبانة) «Principle of expressibility» (Searle، 1969، ص 19، 1972، ص 55). وصاغه على النّحو التّالي:

(6) «كلّ ما يمكن أن يقصد يمكن أن يقال»

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 88 12/11/2016 3:48:32 PM

وحسب هذا المبدأ فإن الحالة (أ) أعلاه لا تمنع المتكلّم من إمكان أن يقول بالضبط ما قصد إلى قوله ولا تمنع كذلك، وهذا ما لم يصرّح به سورل، إمكانية الإفصاح في ضرب من التفسير المكافئ للمُفسَّر (دلاليّا) عمّا قصد إليه المتكلّم والتنصيص على المعاني الزائدة على ما تدلّ عليه الجملة وهو ما يعني أنّ المثال (5) («سيأتي زيد غدًا») يمكننا أن ننصّ على قصد التّحذير في المقام الثاني المفترض أعلاه بالطريقة التالية:

(7) أحذّرك من إتيان زيد غدًا

وننبّه قبل عرض ملاحظات أخرى إلى أنّنا مع سورل في وضع أفضل من حيث طرح العلاقة الممكنة بين خصائص القول اللّغويّة وما يتحقّق به من أعمال، فلا ننسى أن أوستين قد فصل عمليّا ،وإن في شيء من التردّد، بين العمل القولي والعمل في القول. ومحتوى تصوّر سورل يؤدّي إلى إمكانيّة الرّبط بينهما على الأقلّ في أشباه الحالة (ب). ولكنّ لتمييز سورل بين قواعد إنجاز الأعمال اللّغويّة، وهي قواعد دلاليّة ضمنيّة متّصلة باللّغة،وبين القواعد المتعلّقة بالألسنة ومكوّناتها واصطلاحاتها المختلفة، دَورًا في وجود هذا الإشكال.

وقد تغلّب في بحثه على هذا الإشكال بطرق مختلفة أهمّها طريقتان: الأولى هي التقليل من القيمة النظرية للحالات التي لا يقول فيه المتكلّم بالضبط ما يقصد إلى قوله (أي الأعمال اللّغويّة غير المباشرة) (Searle، 1969، ص 20، 1972، ص 57) والثانية هي افتراض ضرب من التكافؤ بين القواعد الدّلاليّة الخاصّة بتحقيق الأعمال اللّغويّة والقواعد الخاصّة بقول بعض المكوّنات اللّسانيّة،

ةيوغللا لاما عألا ةيرظن.indd 89 12/11/2016 3:48:32 PM

بحيث يكون لكلّ عمل لغوي جملة يكفي قولها حرفيا (في سياق مناسب) لتحقيق هذا العمل اللّغوي.

ولئن كنّا نسلّم مع سورل بإمكان عدم اعتبار الأعمال غير المباشرة في بداية النّظر فإنّ الإشكال يظل قائما من نواحي أخرى هي العلاقة بين العمل المباشر والعمل غير المباشر والعلاقة بين خصائص دلالة القول المستعمل (الحرفيّة) والدّلالة المتحقّقة، من خلاله أو بواسطته أو معه ... إلخ، مقاميّا.

أمّا التكافؤ الدّلالي المفترض بين دلالة الأعمال اللّغويّة والتّراكيب اللّغويّة المحقّقة لها فله شأن آخر لأنّه يتّصل من جهة بالتثبّت من مدى سلامة تحديد واسمات الأعمال اللّغويّة ويتّصل من جهة أخرى بحدود الأخذ بهذا التّكافؤ بما أنّ «مبدأ إمكان التّنصيص» و«الإبانة» لا يعدو أن يكون مبدأ ينصّ على إمكان تفسير قول بقول آخر. وهل يستوي التّفسير والمفسَّر؟

وأقصى ما يمكن تقريره في هذا السّياق أنّ سورل أراد أن يبني تصوّره للأعمال اللّغويّة بالرّبط الوجيه، لا محالة، بين الجملة بخصائصها الصوريّة ووظيفة هذه الجملة في التّخاطب. ولكنّه اختار الحالة المثاليّة المتمثّلة في التّطابق بين الدّلالة الحرفيّة للقول والعمل اللّغوي المتحقّق بهذا القول. وهو أمرٌ منهجي ممكن قبوله شريطة أن يفسّر على نحو صريح ما يكون بين دلالة القول وخاصيّة العمل اللّغوي من جهة وما بين العمل اللّغوي «الحرفي»، إن جاز التّعبير، والعمل اللّغوي الذي لا يتوافق مع دلالة الجملة المستعملة لتحقيقه من جهة أخرى.

.ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 90 12/11/2016 3:48:32 PM

4 – الأنموذج الموحّد للعمل اللّغويّ

اعتمد سورل في صياغة المنوال الموحّد للعمل اللّغوي على أنموذج الدّالة (أو الوظيفة) الرّياضيّة. فجلّ الأعمال اللّغويّة حسب سورل لها الشّكل التالي:

(8) ق (ض)

حيث ترمز «ق» لقوّة القول وترمز «ض» لمضمون القول أو القضية. ومعنى ذلك أن سورل يميّز بين العمل في القول ومحتواه القضوي. وتعتبر «ق» متغيّرًا يكتسب قيمته على نحو سنوضّحه بعد حين فتكون إثباتا أو وعدًا أو أمراً أو تحذيرًا أو استفهام تصديق إلخ على ما هو مذكور في (9):

(9) الإثبات : ⊢(ض) (الرمز هو للإثبات ومأخوذ من المنطقي الألماني فريغه Frege)

الوعد : وع (ض)

الأمر: أ (ض)

التّحذير: ح (ض)

استفهام (التصديق): ؟ (ض)

ويستلزم هذا المنوال التمييز داخل القول بين مكوّنين أساسيين غير منفصلين بالضرورة وهما مؤشّر قوّة القول (illocutionary force indicator) ومؤشّر القضية (Proposition indicator). فمؤشّر القوّة يبيّن الوجه الذي يجب أن تحمل عليه القضية أي القوّة التي يجب أن تسند إلى القول ونوع العمل في القول الذي حقّقه قائل الجملة (Searle، 1969، ص 31، 1972، ص 68).

.ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 91 12/11/2016 3:48:33 PM

وبعبارة أخرى فإن هذا المؤشر هو مختلف الطرق التي يوسم بها العمل في القول. وهي طرق كثيرة أبرزها في ما ذكر سورل ترتيب عناصر الجمل وتنغيمها والنبر فيها والتنقيط وصيغ الفعل والأفعال التي أسماها أوستين إنشائيّة. واعتبر سورل أنّ مقام الخطاب غالبا ما يحدّد قوّة القول دون الحاجة إلى إبراز واسم صريح مناسب. إلاّ أنّنا إذا استحضرنا مبدأ إمكان الإبانة والتنصيص (أي المبدأ المذكور في (6) أدناه) فإنّه يمكن دائمًا التّصريح بهذه الدّلالة الضمنيّة المقصودة.

وننبّه إلى أن سورل ألحّ عمليّا في تحاليله على الفعل الإنشائي باعتباره مؤشّرًا على قوّة القول أي الواسم الأساسي الصريح الواضح الدّال على القصد من الجملة.

ومن أسباب هذا الاختيار افتراضه القائم على التمييز بين البنية العميقة للجملة والبنية السطحيّة. هو يذهب إلى أنّ «البنية العميقة مكتملة تامّة» مهما تكن الصورة التي تظهر فيها البنية السطحية وما يطرأ عليها من حذف أو تكرار.

وبقطع النّظر عن مدى موافقة تصوّره لما يوجد في بعض النّماذج التوليديّة فإن قصده من هذا التمييز إبراز تماثل بين البنية الدلالية للقول والبنية التركيبية رغم أن التطابق بينهما ليس آليّا ولا ضروريا في الجمل المنجزة. فقولك «أعد» بحذف مضمون الوعد (أي المحتوى القضوي) لا يمنع من أنها جملة قد تعني «أعد بالزيارة» وهي لاتختلف عن الجملة «أعد بأن أزورك». وفي هذه الصيغة السطحية الأخيرة يبرز مؤشّر قوّة القول أي الفعل الإنشائي «أعد» والمؤشّر القضوي وهو صلة الموصول «أزورك». وتنضاف إلى ما سبق مسلّمة

12/11/2016 3:48:33 PM .ةيوغللا لاماعألا ةيرظن 92 .indd

أخرى صرّح بها سورل مفادها أنّ «الشكل النّحوي المميّز للعمل في القول هو الجملة التامّة» (Searle، 1969، ص 25، 1972، ص 63).

ويستلزم هذا المنوال الذي قدّمه سورل إمكان الفصل بين تحليل الأعمال في القول وتحليل القضية. ومقتضى هذا الفصل أنّ دراسة القواعد المسيّرة لمؤشرات قوّة القول يمكن صياغتها باستقلال عن قواعد التّعبير عن القضايا. وممّا استدلّ به سورل على هذا الإمكان أن القضية الواحدة يمكن أن تسند إليها قوى قولية مختلفة على ما نلاحظ في:

(10) أ. جاء زيد

ب. لم يجئ زيد

ج. هل جاء زيد؟

د. أحذّرك من مجيء زيد.

فالقضيّة هنا «جاء زيد» واحدة وقوّة كل قول من (أ– د) مختلفة إثباتًا ونفيًا واستفهامًا وتحذيرًا.

وما يدعّم رأي سورل كذلك أنّ بعض الأعمال في القول ليس لها محتوى قضوي ويضرب على ذلك مثالي الاستحسان «Hurrah» والتوجّع «Ouch» وهو ما يوافق تقريبًا أسماء الفعل في العربيّة من قبيل «إيه» و «أواه» (Searle، 1969، ص 30، 1972، ص 68).

وبالمقابل فإنّه من المحال حسب سورل أن توجد قضية دون قوّة قوليّة كتقديم إثبات أو إلقاء استفهام أو إصدار أمر.

إلاّ أنّ جلّ الجمل المقولة يحقّق بها المتكلّم حسب سورل أربعة

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 93 12/11/2016 3:48:33 PM

أعمال متمايزة. وهي أعمال لا تتمّ بصفة مستقلّة ولا متعاقبة (Searle، 1969، ص 24، 1972، ص ص 61–62):

–أ– **أعمال قوليّة (Utterance acts)**: وتتمثّل في التلفّظ بالكلمات والجمل

–ب– **أعمال قضوية (Propositional acts)**: وتتمثّل في عمل الإحالة وعمل الحَمْل (بمعناه المنطقي الموافق تقريبًا لمعنى الإسناد النحوي) ففي قولك «جاء زيد» عمل إحالة على «زيد» وعمل حمل يتمثّل في «جاء–» ومن القرائن على هذه الأعمال القضوية نجد القرينة النحوية. فالمسند النحوي يصلح شكلا لغويا لعمل الحمل، أمّا أسماء الأعلام والضمائر وغيرها من المركّبات الاسميّة فأصلح لعمل الإحالة (Searle، 1969، ص 25، 1972، ص 63).

–ج– **أعمال في القول (Illocutionary acts)**: كالإثبات والأمر والوعد.

– **د– عمل التأثير بالقول (Perlocutionary acts)**: وهو من تبعات العمل في القول وتأثيراته في الأفكار والاعتقادات والأفعال كالإقناع والتّرهيب والحمل على الفعل.

والعمل الأساسي حسب سورل هو العمل في القول فإذا تحقّق هذا العمل تحقّقت بموجب ذلك الأعمال القضويّة والقوليّة.

ومن المفيد أن نشير إلى أن هذا الفهم للأعمال اللّغويّة، شأنه شأن فهم أوستين ،لا يمنع، مبدئيا، من تقسيم العمل القولي مثلا إلى أعمال صوتيّة (Phonetic acts) وأعمال صرفميّة(morphemic acts)

12/11/2016 3:48:33 PM .ةيوغللا لاماعألا ةيرظن 94 .indd

إلخ. ولكنه اعتبر أن الأهداف التي رسمها علم اللّسان الحديث لا ضرورة فيها إلى مثل هذه الأعمال، إذ يكفي الحديث عن صواتم وصرافم وجمل ...إلخ (Searle، 1969، ص 25، 1972، ص 62).

ويبدو لنا، بعد هذا العرض للأعمال المكوّنة للعمل اللّغوي،أنّه من المفيد التنبيه على بعض المعطيات. وأبرزها أنّ العمل القضوي (بما يندرج تحته من عمل إحالة وعمل حمل) لا يعدو أن يكون إخراجًا لجزء من العمل القولي عند أوستين وتحديدًا ما أسماه بالعمل الريطيقي. وربّما كان هذا الصّنيع من سورل بسبب العلاقة الوثيقة بين دلالة الجملة في تصوّره (أو الدّلالة الحرفية للقول) وبين العمل في القول. بيد أنّ افتراض سورل أن بعض الأعمال في القول قد تتحقّق دون محتوى قضوي قد يضعف موقفه من العلاقة بين الجملة ودلالتها الحرفية وبين قوّة القول. أضف إلى ذلك أن التمييز بين القواعد الخاصّة بمؤشّر القوة القولية والقواعد المسيّرة للأعمال القضويّة يضعف من متانة العلاقة التي نستشعرها بين قوّة القول، باعتبارها الدّلالة الموجّهة للجملة كلّها، وبين القضية (أو المحتوى القضوي) باعتبارها دلالة لا توجد كما أقرّ سورل نفسه إلاّ في صلتها بتلك القوّة الموجّهة للجملة. وتحتاج العلاقة بين الأمرين إلى نظر وتعمّق بقدر ما يحتاج افتراض سورل القائل بأن بعض الأقوال لا محتوى قضويَّ لها إلى شيء من التعميق خصوصًا إذا أخذنا تحليل النحاة لبعض ما يشبه مثالي الشكر والتوجّع في العربية مأخذ الجدّ ونقصد بالخصوص تحليلهم لأمثال «آه» من أسماء الأفعال.

12/11/2016 3:48:33 PM 95 .indd

5 – بنية العمل في القول

لمّا كان العمل في القول هو أساس التمييز بين مختلف الأعمال اللّغويّة فقد ركّز سورل اهتمامه على بنيته باحثا عن القواعد الدّلاليّة المسيّرة له. وقد اتّخذ لهذه الغاية عمل الوعد أنموذجًا. وافترض لذلك وجود جملة تامّة مناسبة لتحقيق هذا العمل غاضّا الطرف عن الحالات القصوى والحالات التي لا تخلو من فساد أو مخالفة. ومن بين هذه الشروط المثالية التي وضعها الرغبة عن تصوّر الوعد الذي يتحقّق بتراكيب قائمة على حذف أو إضمار أو التراكيب الدّالة على الوعد تلميحا أو مجازًا إلخ والوعد المشروط (كقولك «إن سلّمت عليّ زرتك غدًا»). وهو اختيار منهجي يوافق تصوّره للأعمال اللّغويّة قصدًا واصطلاحًا ولمبدإ إمكان الإبانة والتّنصيص إضافة إلى وعيه بأنّه «لا يوجد بناء للأنساق دون تجريد ودون أَمْثَلَةٍ» (Searle، 1969، ص 56، 1972، ص 97) على ما هو معمول به في مختلف العلوم.

إذن من خلال افتراض جملة سليمة التّركيب تحقّق بدلالتها الحرفية الوعدَ الصّادقَ درس سورل شروط تحقّق عمل الوعد تمهيدًا لاستخلاص قواعده الدّلاليّة ومنها استخلاص أنموذج في وضع قواعد مختلف الأعمال في القول. وقد اعتبر سورل (Searle، 1969، ص ص58–61، 1972، ص ص98–104) أن الشروط الضروريّة والكافية للوعد الصادق الذي لا إخلال فيه تتمثّل في[1]:

(1) – استعمل سورل في نصّه رموزًا من الحروف لأداء ما يتكرّر من المفاهيم وقد تجنّبنا اتّباعه في هذا نظرًا إلى أن القصد من الرّموز، عادة الوضوح ولكنّنا إذا اقترضناها كما وردت في الكتاب ستصبح مدعاة إلى الالتباس بما يخالف المعتاد في قراءة الرّموز رغم بساطتها.

.ةيوغللا لاماعألا ةيرظن.indd 96 12/11/2016 3:48:33 PM

1. **توفّر الشروط العادية للمعطى والحاصل**: والمقصود بالمعطى شروط التّعبير على نحو مفهوم وبالحاصل شروط الفهم. من ذلك إلمام المتخاطبين بلسان ما ومعرفتهما بأنهما جادّان لا يؤدّيان دورًا على مسرح أو بصدد رواية حكاية أو الفذلكة إلخ وإدراكهما أنّه لا يوجد ما يعوق تخاطبهما.

2. **يعبّر المتكلّم عن المحتوى القضوي باستعمال جملة**: ومؤدّى هذا الشرط فصل القضية عن العمل في القول تمهيدًا للتّركيز عليه.

3. في القضية يسند المتكلّم لنفسه عملاً مستقبليا: معنى هذا الشّرط أن الوعد لا يكون إلاّ عملا يقوم به المتكلّم نفسه في المستقبل.

4. **يحبّذ المخاطب أن ينجز المتكلّم العمل المستقبلي على عدم إنجازه له ويعتقد المتكلّم في ذلك**: هذا الشّرط لتمييز الوعد من الوعيد بما أنّ الوعد التزام بتحقيق شيء لفائدة شخص ما وليس ضدّه فلا بدّ من أخذ رغبة المخاطب بعين الاعتبار ولا بدّ من معرفة المتكلّم بأن المخاطب يرغب في ذلك.

5. **ليس من البديهي بالنّسبة إلى المتكلّم ولا بالنّسبة إلى المخاطب أنّ المتكلّم سيحقق العمل المستقبلي**: ومضمون هذا الشرط أن العمل غير حاصل عند إلقائه ولا يكون الوعد إذا كان مضمونه سيحقّقه المتكلّم بداهة.

6. **ينوي المتكلّم إنجاز العمل المستقبلي**: وجود النيّة ضروري في الوعد لتمييز الصادق من غير الصادق ووجود النيّة يقتضي أن المتكلّم يعتبر نفسه قادرًا على إنجاز ما يعد به. وقد وجد سورل أنّ هذا الشّرط إذا لم يحترم فإن الوعد يتحقّق ولكنّه وعد غير صادق ولا

97 .indd ةيوغللا لاماعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:33 PM

نزيه وهو ما يعني أنّ المتكلّم سواء أكان صادقا أم غير صادق يعبّر عن نيّة تحقيق عمل مستقبلي يلتزم به. لذلك أعاد صياغة هذا الشرط في ضوء هذا التوضيح على النحو التالي: «نيّة المتكلّم أن يجعله قولُ الجملة مسؤولا عن نيّته في تحقيق العمل المستقبلي» وهو تعديل لاحق لم نتبيّن الموجب له خصوصًا إذا نظرنا في الشرط الموالي.

7. **نيّة المتكلّم تتمثّل في أن قول الجملة يجعله مُلْزَمًا بإنجاز العمل المستقبلي**: خاصيّة الوعد أنّه التزام بإنجاز عمل ما.

8. **قصد المتكلّم هو جعل المخاطب يعرف أنّ قول الجملة يجب أن يُعدَّ إلزامًا للمتكلّم بإنجاز العمل المستقبلي. ويقصد المتكلّم إحداث هذه المعرفة بواسطة التعرف على قصد المتكلّم وقصده هو ان يتمّ التعرّف عليه بفضل (أو بواسطة) ما للمخاطب من معرفة بدلالة الجملة**: هذا الشرط الطويل من حيث صياغته يمثّل تصوّر سورل للدّلالة غير الطبيعية باعتبارها قائمة على مفهوم الأثر القولي وارتباط القصد بالاصطلاح اللّغوي.

9. **تكون القواعد الدّلاليّة الخاصّة باللّسان الذي يتكلّمه المتكلّم والمخاطب على نحو يجعل إلقاء الجملة إلقاءَ سليمًا صادقًا إذا وفقط إذا تحقّقت الشروط 1 – 8**: مفاد هذا الشرط أن الجملة المستعملة في الوعد هي جملة من الجمل غير الملتبسة التي يمكن استعمالها لتقديم الوعود.

ولاحظ سورل أن الشروط 1و 8 و9 لا تخصّ الوعد وحده وإنّما هي شروط عامّة توجد في جميع الأعمال اللّغويّة أمّا القواعد المسيّرة لمؤشر قوّة القول الخاص بالوعد فهي موجودة في 2 – 7. لذلك فإن

98 .indd ةيوغللا لاماعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:33 PM

سورل يشتق من هذه الشروط القواعد الدلاليّة المسيّرة لاستعمال مؤشّر قوّة القول الخاصّ بالوعد ويصنّفها في أربع قواعد مرتّبة على نحو يجعلها تطبّق أوّلا بأوّل :

القاعدة الأولى: قاعدة المحتوى القضوي (Propositional content rule): لا يُلْقَى «وع» (أي مؤشر قوّة القول) إلاّ في مقام جملة (أو جزء من خطاب أكبر) يمكّن قولها من إسناد عمل مستقبلي إلى المتكلّم (وهذه القاعدة مشتقّة من الشرطين 2 و3 أعلاه).

القاعدة الثانية: القاعدتان التمهيديتان (Preparatory rules):

– لا يُلقى «وع» إلاّ إذا كان المخاطب يحبّذ أن ينجز المتكلّم العمل المستقبلي على عدم إنجازه له وكان المتكلّم يعتقد ذلك.

– لا يُلقى «وع» إلاّ إذا لم يكن من البديهي للمتكلّم ولا للمخاطب أن المتكلّم سيحقّق العمل المستقبلي. (وهاتان القاعدتان التمهيديّتان مشتقّتان من الشّرطين 4 و5 أعلاه).

القاعدة الثالثة: قاعدة الصّدق (Sincerity rule): لا يُلْقَي «وع» إلاّ إذا كان المتكلّم ينوي تحقيق العمل المستقبلي (وهي مشتقّة من الشرط 6 أعلاه).

القاعدة الرابعة: القاعدة الأساسيّة (Essential rule): يعدّ إلقاء «وع» ضمانًا لالتزام بتحقيق عمل مستقبلي.

ويبدو أنّ سورل حاول استخراج الخصائص العامّة المجرّدة لكلّ قاعدة من هذه القواعد الأربع ولكنّه لم يقدّمها بصفة منظّمة. ورغم ذلك يمكننا أن نستخرج من ملاحظاته ونسق تحليله المعطيات التالية:

99 .indd ةيوغللا لاماعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:33 PM

(أ) **قاعدة المحتوى القضوي**: تحدّد علاقة القول بالخارج من حيث الوقوع قبل الكلام أو بعده أو أثناءه ومن حيث خصائص الإحالة والحَمل.

(ب) **القواعد التمهيديّة**: تبرز بعض ضمنيات إنجاز عمل ما ومقتضياته كالعلاقة بين المتخاطبين ومنزلتهما ومصالحهما المختلفة. من ذلك أن من يثبت يقتضي إثباته أنّه قادر على تقديم المؤيّدات اللاّزمة لهذا الإثبات ومن يأمر يفترض أمره أن يكون أعلى مرتبة... إلخ.

(ج) **قاعدة الصّدق**: تخصّص الحالة النفسيّة التي يعبّر عنها إنجاز العمل اللّغوي. من ذلك أن المثبت يعبّر عن اعتقاد في القضية المثبتة ويعبّر الآمر أو الملتمس أو المترجّي عن رغبة أو رجاء ويعبّر الشاكر أو المهنّئ أو المرحّب عن العرفان وطيب الخاطر.

(د) **القاعدة الأساسيّة**: وهي أساسًا ذات صياغة مماثلة لصياغة القواعد التكوينيّة التي ميّزها سورل عن القواعد المسيّرة. وهذه الصياغة هي «فعل س يُـعَـدُّ ص» («doing X counts as Y»). وهو ما يعني بالنّسبة إلى مؤشّر قوّة القول الصيغة : « يعدّ قول مؤشّر قوّة القول (وع، ⊢ ، أ ، ؟.. إلخ) تحقيقا (أو فعلا أو إنجازا) لـ كذا (وعد، إثبات،أمر، استفهام إلخ)».وهذه القاعدة هي التي توجّه بقيّة القواعد وتحدّدها.

إنّ هذه الخصائص العامّة لقواعد مؤشّر قوّة القول تمثّل شبكة تتحدّد بها عند سورل مختلفة الأعمال اللّغويّة وقد قدّم أمثلة عديدة على سبيل توسيع التّحليل الذي خصّصه للوعد وعلى سبيل اختبار

ةيوغللا لاامعألا ةيرظن.indd 100 12/11/2016 3:48:33 PM

قدرة هذه الشبكة على بيان مختلف الأعمال اللّغويّة. ونقدّم هنا مثالين إضافيين أحدهما لعمل مهمّ في التّخاطب وهو الطّلب والثاني هو النّصح الذي يمثّل عكس التّحذير (Searle، 1969، ص ص66–67، 1972، ص ص111–112):

القاعدة	الطلب	النّصح
قاعدة المحتوى القضوي	عمل مستقبلي يقوم به المخاطب	عمل مستقبلي يقوم به المخاطب
القاعدتان التمهيديّتان	1. يعتقد المتكلم أن المخاطب قادر على إنجاز العمل المستقبلي 2. ليس من البديهي أن يقوم المخاطب بالعمل المستقبلي دون أن يطلب منه	1. للمتكلّم أسباب تجعله يعتقد أنّ العمل المستقبلي مفيد للمخاطب 2. ليس من الثّابت بالنّسبة إلى المتكلّم ولا بالنّسبة إلى المخاطب أنّ المخاطب سيحقّق العمل المستقبلي دون أن يُنْصحَ به
قاعدة الصدق	يرغب المتكلّم في أن يحقّق المخاطب العمل المستقبلي	يعتقد المتكلّم أنّ العمل المستقبلي لفائدة المخاطب
القاعدة الأساسية	يعدّ الطلب سعيًا إلى حمل المخاطب على القيام بالعمل المستقبلي	يعدّ النّصح ضمانًا بأن العمل المستقبلي هو أحسن ما يصلح للمخاطب

12/11/2016 3:48:33 PM 101 .indd

نذكر بعد هذا أنّ هذه القواعد الدلاليّة تقتضي جملة تقال حرفيّا ويبرز فيها مؤشّر قوّة القول واسما صريحا للعمل اللّغوي. ولكن يمكن إنجاز العمل اللّغوي دون هذا الواسم الصّريح حين يكون المقام وسياق الخطاب مبيّنين بوضوح لحصول الشرط الأساسي، وذلك استنادًا إلى مبدأ الإبانة والتنصيص.

إلاّ أنّ هذا المبدأ على قيمته في النظريّة التي وضعها سورل لا يمنع من أن يكون القول الواحد (أو الجملة الواحدة) محقّقا لأكثر من عمل في القول. ويردّ سورل (1972، 1969، Searle، ص 113) هذه الظاهرة إلى تعدّد ضروب قوى القول من جهة وإمكان أن يتحقّق عمل قولي واحد بمقاصد ونوايا مختلفة.

فإذا قالت امرأة في حفل لزوجها «الساعة الآن متأخّرة» فإن هذه الجملة الإثباتيّة قد تعني مجرّد ملاحظة ما هو حاصل. ولكن الزّوج قد يرى في قولها اقتراحًا للانصراف أو طلبًا للعودة إلى البيت أو تنبيها له بما أنّ له موعدًا مهمّا في الصّباح يُخشى نسيانه أو إخلافه إذا أطال السهر وتعذّر عليه النّهوض باكرًا. أمّا إذا كانت الزّوجة حديديّة متسلّطة فنترك للقارئ أن يرى في قولها ما يراه صالحًا.

وإذا لاحظنا، مجرّد ملاحظة، أنّ جلّ الأقوال التي نتبادلها ونحقّق بها مقاصدنا من هذا النّوع الملتبس، وإذا اتّفقنا على أنّ القول المركّب من «فعل إنشائي + محتوى قضوي» قليل جدًّا في كلامنا فإنّ ما قرّره سورل في سياق تحليله لشروط الوعد (1969، Searle، ص،61، 1972، ص 103) يصبح مشكوكا فيه. يقول سورل: «إن دلالة الجملة محدّدة تحديدًا تامّا بدلالة مكوّناتها المعجميّة والتّركيبيّة معًا.

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 102 12/11/2016 3:48:33 PM

ويعني ذلك أنّ القواعد المتحكّمة في إلقائها [أي استعمالها] تحدّدها القواعد المتحكّمة في مكوّناتها» وقصد سورل أن القواعد المتحكّمة في الجملة هي القواعد المتحكّمة في مكوّن من الجملة هو مؤشر قوّة القول.

يلحّ مضمون الشاهد الذي ذكرناه على الرّبط بين بنية الجملة ودلالتها من جهة القواعد المتحكّمة فيها ولكن أهمّيته تكمن في تبرير اختزال الجملة في مؤشر قوّة قولها للتّركيز عليه وهو أمرٌ لا عيب فيه مبدئيّا. ولكن إذا لاحظنا أنّ للمحتوى القضوي مثلا، وهو مكوّن مستقل عند سورل عن مؤشر قوّة القول، دورًا أساسيّا أحيانا في تمييز هذا العمل عن ذاك،كتمييز الإثبات المجرّد الواقع في الماضي أو في الحال من التنبّؤ الذي يحتمل الوقوع، وتمييز الإثبات الحاصل الواقع من التمنّي الذي يمتنع حصوله، فإنّ الصّلة، في ما يبدو، بين قوّة القول ومحتواه القضوي أقوى ممّا تصوّر سورل.

أضف إلى ذلك أن طبيعة القواعد الدلاليّة التي ذكرها سورل تدعونا إلى التّفكير في مصدرها. لنضرب على ذلك مثال قواعد الاستفهام كما عرضها سورل (1969، Searle، ص66، 1972، ص ص111–112) ونصوغها صياغة تعبّر عن أهمّ ما في مضمون الشّروط الخاصّة باستفهام التّصديق دون توضيحها، فنجد أن تعريف السّؤال أو الاستفهام هو: «يسعى المتكلّم الرّاغب في الحصول على معلومة إلى الحصول عليها من المخاطب لأنّه لا يعرف مدى صدق مضمون الكلام».

لنفترض مجرّد افتراض، أنّ هذا الحدّ للاستفهام يمثّل مادّة

ةيوغللا لاماعألا ةيرظن.indd 103 12/11/2016 3:48:34 PM

التّعريف التي نجدها لمدخل «سؤال» في معجم من المعاجم ولنقارنه بما يوجد في ثلاثة معاجم متداولة مختلفة اللّغات: فبالعودة إلى مادة «سأل» في «لسان العرب» وجدنا «سألته الشيء بمعنى استعطيته إياه» و«سألته عن الشيء استخبرته». ولكن إذا بحثنا عن معنى اِستفهم في مادة «فهم» فإننا نجد: «اِستفهمه سأله أن يُفَهِّمَهُ» و«أفهمه الأمر وفهّمه إياه جعله يفهمه» و«فهمت الشيء عقلته وعرفته». وهو ما يعني بتتبّع هذه الدّلالات المعجميّة أن استفهمه تعني سأله (طلب منه) أن يجعله يعرف الشيء ويعقله» .

أمّا في معجم من المعاجم الأنقليزيّة المنشورة بأكسفورد (Hornby 1974،) فبعد أن حدّ «Question» حدّا إشكاليّا على أساس استعمال كلمات الاستفهام أو التنغيم عرّفه دلاليا في معناه الأوّل بأنّه «طلب معلومة، جواب».

وأمّا معجم «Petit Robert 1» الفرنسي، فحدّ «Question» بـ «طلب نوجّهه إلى شخص ما بغية معرفة شيء ما». ومن البيّن أن هذه التعريفات المختلفة على اقتضابها تشترك في ما يسمّيه سورل بالقاعدة الأساسيّة وهي عنده «محاولة الحصول على معلومة من المخاطب». ولكن الفرق بين صياغة المعاجم لقاعدة السّؤال (أو الاستفهام) وصياغة سورل تكمن في أن صياغة سورل تكشف بعض المقتضيات التي نجدها في تعريفات المعاجم الثّلاثة. من ذلك أن السائل يرغب في الحصول على معلومة هو أمرٌ مقتضى في الطلب لأن كلّ طالب هو راغب في شيء وكون هذا المطلوب هو معلومة فقد ذكرها بعض المعجميين وضمّنها بعضهم الآخر. ومن ذلك أنّ هذه المعلومة تتّصل

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 104 12/11/2016 3:48:34 PM

بمدى صدق مضمون الكلام فهذه صياغة «عامّة» فرضها اختصاص سورل المنطقي، فالصدق مرتبط في بقيّة التعريفات المعجميّة العادية بالمعرفة في حدّ ذاتها حسب مواضعة ضمنيّة مفادها أن ما نعرضه هو ما نعتقد أنّه صادق، وحسب مبدإ في التّخاطب مفاده أنّني أرغب في أن يقدّم إليّ مخاطبي ما يعتقد هو وما يعرف أنّه صادق.

ومن هذه النّاحية فإن فضل التعريفات التي قدّمها سورل لبعض الأعمال اللّغويّة يكمن في أنّها تعريفات تصرّح بكثير من المضمرات التي نجدها في التعريفات العاديّة لمعاني «الإثبات» و«الوعد» و«التحذير» و«الشّكر» و«التّحيّة» و«الأمر» و«الاستفهام» («السّؤال») ... إلخ.

وهنا يطرح سؤالان متلازمان: هل نحتاج حقًّا إلى التّصريح بالمضمرات التي صرّح بها سورل عند البحث في دلالة أيّ عمل من الأعمال اللّغويّة ؟ أم يكفي في ذلك التّعبير عمّا أسماه سورل بالقاعدة الأساسيّة؟

ويستلزم هذا السّؤال إذا أجبنا عليه بالسّلب السؤال التالي: ما هي حدود الإفصاح عن المضمرات في الدّلالة المعجمّية وأين يتوقّف التّنصيص على الضمنيات الدّلاليّة؟ خصوصًا إذا علمنا أن المعجم يمتاز بدوريّته التي تجعل أيّ مدخل فيه يُسلِمُ إلى مدخل آخر إلى ما لا نهاية له إلاّ بانغلاق الدّائرة إذا أمكن للمرء أن يستمرّ في اللّعبة حتّى تنغلق؟

إنّ الإجابة عن هذه الأسئلة رهين حلّ مجموعة أخرى من المسائل أشار إلى بعضها سورل وأهمل بعضها الآخر. ومن بينها كم

12/11/2016 3:48:34 PM 105 .indd

عدد الأعمال في القول؟ وما هو الأساسيّ منها وما هو الثانويّ؟ وهل توجد أعمال يمكن أن تردّ إليها أعمال أخرى؟ وكيف تتحدّد هذه الأعمال (أو أوسع مجموعة منها على الأقلّ) ؟ وكيف تتنوّع؟ وما مقياس تحديدها؟ وما مدى صواب اعتماد الفعل الإنشائي، مؤشّرا لقوّة القول، لتحديد وسم الأعمال اللّغويّة؟

6 – تصنيف الأعمال اللّغويّة

اعتبر سورل (Searle، 1982، الفصل1) أنّ التّصنيف الذي قدّمه أوستين في المحاضرة الثانية عشرة للأعمال في القول (Austin 1962،1970، وراجع الفقرة (6) من الفصل المخصّص لأوستين في هذا الكتاب) تصنيف ضعيف مضطرب من وجوه كثيرة أبرزها وجهان أساسيّان هما انعدام مبادئ واضحة متماسكة في التّصنيف من جهة والخلط بين تصنيف الأفعال الإنشائية وتصنيف القوى القوليّة بما أنّ أوستين افترض أنّ تصنيف الأفعال يمثّل في حدّ ذاته تصنيفًا للأعمال في القول. لذلك، وانطلاقا من هذا النّقد اقترح سورل مبادئ في تصنيف الأعمال في القول للإجابة عن سؤال من أسئلة فلسفة اللّغة وهو: كم يوجد من نوع من الأعمال في القول؟ واقترح تصنيفا لمختلف أنواع «ق» في الأنموذج الموحّد للأعمال في القول ق (ض). وقد نبّه إلى أنّ وجود فعلين غير مترادفين لا يعني أنّهما يسمّيان بالضرورة نوعين مختلفين من قوى القول. فالأعمال في القول ترتبط باللّغة عمومًا في حين أن الأفعال الإنشائيّة ترتبط دائما بلسان معيّن من الألسنة كالعربيّة والفرنسيّة والانقليزية ...إلخ.

ةيوغللا لاما عألا ةيرظن.indd 106 12/11/2016 3:48:34 PM

وقد انطلق سورل من وضع اثني عشر مقياسًا في التّصنيف[1] نقدّمها هنا تباعًا مع العلم بأن المبادئ الثّلاثة الأولى هي أهمّ مبادئ التّصنيف (1982، Searle، الفصل 3، الفقرة 3–4):

1. **اختلاف الهدف (أو الغرض) من القول (أو من نوع القول):** وهو يرتبط بالقاعدة الأساسيّة المميّزة لكلّ عمل في القول وهذه القاعدة هي أساس التّصنيف المقترح. ويسمّى سورل هذا الاختلاف بـ«غرض القول» (Illocutionary point) وهو جزء من قوّة القول دون أن يتماثلا فغرض القول في الالتماس هو نفسه غرض القول في الأمر ولكن قوّة كلّ منهما مختلفة.

2. **اختلاف اتّجاه المطابقة بين القول والعالم:** بعض أغراض القول ترمي إلى جعل القول وتحديدًا محتواه القضوي مطابقا للعالم وبضعها الآخر يرمي إلى جعل العالم مطابقا للقول. وهو الفرق بين الإثبات مثلا والأمر.

3. **اختلاف الحالة النّفسيّة المعبّر عنها:** كلّ عمل في القول يعبّر المتكلّم عند تحقيقه عن موقف ما أو حالة معيّنة بإزاء المحتوى القضوي. فمن يثبت يعبّر عن اعتقاده في صدق المثبت والواعد يعبّر عن نيّة تحقيق ما وعد به والطّالب أو الآمر يعبّر عن رغبته في أن يحقّق المخاطب مضمون الطلب أو الأمر والمعتذر يعبّر عن أسفه لما فعله. ويوافق هذا شرط الصّدق عند سورل.

4. **اختلاف درجة قوّة تقديم غرض القول:** وهو يمثّل درجة

(1) – كان سورل قد ذكر جلّ هذه المقاييس بصياغة أخرى في عمله الأوّل.

107 .indd ةيوغللا لاماعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:34 PM

الالتزام بالغرض القولي والهدف منه وهو الفرق بين العرض والتّوكيد مثلا أو التّعبير عن مجرّد اعتقاد والقسم على ما يعتقد فيه.

5. **اختلاف منزلة المتكلّم والمخاطب باعتبارهما محدّدين لقوّة القول:** هو شيء قريب ممّا نجده في الشّروط التمهيديّة ومن ذلك أن الأمر لا يكون إلاّ ممن هو أعلى مرتبة والتضرّع والدّعاء ممن هو أدنى منزلة.

6. **اختلاف طريقة ربط القول بالمصالح الخاصّة لكلّ من المتكلّم والمخاطب:** وهو اختلاف مرتبط كذلك بالشروط التمهيديّة ويمكّننا من تمييز التهنئة من التعزية مثلا وتمييز الفخر من التّظلّم.

7. **الاختلاف المرتبط ببقيّة اجزاء الخطاب:** بعض التّعابير الإنشائيّة مثل «أردّ (على كلامك)» أو «استخلص» و«اعترض» تربط القول بغيره وتربطه بالمقام حسب سورل. فوظيفتها هي وظيفة ربط داخل الخطاب شأنها شأن «إذن» و«علاوة على ذلك» و«إلاّ أنّ».

8. **اختلاف المحتوى القضوي اختلافا يحدّده مؤشّر قوّة القول:** وهو ما يبرز في الفرق بين التنبّؤ المتّصل بالمستقبل والإخبار عمّا وقع الذي يتّصل بالماضي أو الحال.

9. **الاختلاف بين أعمال يجب أن تكون دائما أعمالا لغويّة وأعمال يمكن أن تنجز على أنّها اعمال لغويّة ولكنّها ليست كذلك بالضّرورة:** يمكن للمتكلّم أن يصنّف أشياء أو يستنتج شيئا ما دون أن يقول «أصنّف كذا مع كذا» أو «أستنتج من كذا كذا» وإن أمكن قول ذلك فإنّ هذه الأعمال اللّغويّة ليست ضروريّة.

10. **الاختلاف بين أعمال يتطلّب إنجازها وجود مؤسسة غير لغويّة وأعمال لا يتطلّب إنجازها ذلك:** بعض الأعمال يرتبط تحقّقها

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 108 12/11/2016 3:48:34 PM

بالموقع الذي يشغله المتكلّم أو المخاطب في مؤسّسة من المؤسّسات. من ذلك إصدار حكم قضائي أو إعلان حرب أو التّصريح بنتيجة امتحان، إلاّ أن المثبِت أو الواعد لا يحتاج إلى مؤسّسة غير لغويّة إذ يكفي لتحقيق عمله أن يتبع قواعد اللّغة التي يستعملها.

11. **الاختلاف بين أعمال يوافق فيه الفعل الدّال على عمل في القول (الفعل الإنشائي) استعمالا إنشائيّا والأعمال التي لا يوافق فيها هذا الفعل استعمالا إنشائيّا:** لجلّ الأفعال الدالّة على عمل في القول استعمال إنشائي (أثبت آمر، أعد... الخ) ولكنّنا نجد أفعالا لا استعمال إنشائي لها مثل «أفخر» و«أهدّد» فليس كلّ فعل دالّ على عمل في القول فعلا إنشائيّا.

12. **اختلاف أسلوب تحقّق العمل في القول:** بعض الأفعال تصلح لوسم الأسلوب المخصوص في تحقيق عمل في القول فبين «أنبأ» و«أسرّ» لا يوجد اختلاف من حيث غرض القول أو محتواه القضوي بل الاختلاف واقع في طريقة تحقيق العمل في القول وأسلوبه.

واستنادًا إلى هذه المبادئ، وهي تختلف من حيث قيمتها في التّصنيف، يقدّم سورل ما يعتبره أصنافا أساسيّة للأعمال في القول. وعددها عنده خمسة:

-أ- **الخبريات (Assertives)** وصيغتها الرّمزيّة هي: ⊢ ع (ض) ↓ (حيث : ⊢ رمز للإثبات و↓ رمز لاتّجاه المطابقة من القول إلى العالم وع: رمز للحالة النّفسيّة وهي الاعتقاد وض: رمز للمحتوى القضوي).

وتختصّ الخبريّات بأن المتكلّم يلتزم ويتعهّد بوجود حالة الأشياء

12/11/2016 3:48:34 PM 109 .indd

في الكون وبصدق المحتوى القضوي، ومن الخبريات : أثبت وأؤكّد وأستنتج وأفترض.

-ب- **التوجيهيّات (Directives)**: وصيغتها الرّمزيّة هي:↑! ر (خ يفعل ش)

(حيث! رمز لغرض القول و↑: رمز لاتّجاه المطابقة من العالم إلى القول ور: رمز لإرادة المتكلّم ورغبته وخ: رمز للمخاطب وش: رمز للعمل المستقبلي المطلوب).

وخاصيّة التّوجيهات أنّها تمثّل سعي المتكلّم لجعل المخاطب يفعل شيئا ما. وهذا السّعي تختلف درجاته بين مجرّد الطلب والاقتراح أو الالتماس أو الأمر أو الإلحاح في السّؤال. وأبرز أفعال هذا الصّنف: «أطلب وآمر وأرجو وأنصح».

-ج- **الوعديّات (Commissives)**: وصيغتها الرّمزيّة هي:↑و ن(م يفعل س)

(حيث و: رمز للوعديّات و↑: رمز لاتّجاه المطابقة من العالم إلى القول ون: رمز لنيّة المتكلّم وقصده وم: رمز للمتكلّم وش: رمز للعمل المستقبلي المطلوب).

وخاصيّة الوعديّات أن غرضها القولي هو التزام المتكلّم، بدرجات مختلفة، باعتماد سلوك معيّن مستقبلا ومن أمثلتها: تعهّد وراهن وتعاقد وصادق ووافق.

-د- **الإفصاحيّات (Expressives)**: وصيغها الرّمزيّة هي: ف Ø ح (م / خ + صفة).

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 110 12/11/2016 3:48:34 PM

(حيث ف: رمز للغرض القولي من الإفصاحيّات وØ رمز لغياب اتّجاه المطابقة وح: رمز للحالات النّفسيّة المختلفة التي تعبّر عنها الإفصاحيات وم: المتكلّم وخ المخاطب ويعني ما بين قوسين إسناد صفة وليس بالضرورة إسناد عمل إلى المتكلّم أو المخاطب).

أمّا غرض القول في الإفصاحيّات فهو التعبير عن حالة نفسيّة معيّنة في شرط الصّدق بإزاء حالة الأشياء التي يحدّدها المحتوى القضوي ومن الإفصاحيّات: أشكر وأهنّئ وأعتذر وأشجب وأرحّب.

وممّا يميّز هذا الصّنف حسب سورل هو أنّ صدق القضية المعبّر عنها مقتضًى غيرُ مصرّح به، لذلك اعتبر أن لا اتّجاه مطابقة لها. إلاّ أن هذا الاقتضاء لا يفسّر جميع الأسباب التي دعت سورل إلى مثل هذا الزّعم. فقد اعتبر بعض التّراكيب خالية من المحتوى القضوي تمامًا أو تقتصر منه على الإحالة إضافة إلى قوّة القول. ومنها التّعبير عن الاستحسان أو التوجّع أو اللّعن «Hurrah» و«Ouch» و«Damn» (Searle، 1969، ص 30، 1972، ص 68، و Searle & Vanderveken، 1985، ص 58) وهذه الصّور توافق ما نعرفه في العربيّة في نداء المفرد مثلا («يا زيد»، «يا رجلا») إذا سلّمنا بأن حرف النّداء دال على قوّة القول، ويوافق كذلك بعض أسماء الفعل الدّالة على الأمر كما لاحظ الطبطبائي في العربيّة وغير الأمر في الواقع. وإن كنّا نرى بعضها جملا مختزلة يمكن تأويلها تأويلا يرجع إلى بنية تامّة. فصورة «Damn» عند سورل هي صورة «تبّا» و«اللّعنة» أو صورة «بئس «ولا حبّذا «ولا ندري هنا لِمَ لَمْ يَشْتَغِل مبدأ الإبانة والتّنصيص الذي وضعه سورل نفسه.

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 111 12/11/2016 3:48:34 PM

-هـ- الإيقاعيّات[1] **(Declaratives) أو (Declarations)**: وصيغتها الرمزيّة الأساسيّة هي قا ↕ Ø (ض) (حيث قا: رمز لغرض القول في الإيقاعيّات و↕: رمز لاتّجاه المطابقة من القول إلى العالم ومن العالم إلى القول وØ: رمز لانعدام شرط الصدق وض: متغيّر قضوي).

وتمتاز الإيقاعيّات بأنّها إيجاد لحالة من حالات الأشياء في الكون بمجرّد إنجاز عمل لغوي إيقاعي ناجح. من ذلك أن مجرّد الإعلان عن تقديم الاستقالة «أقدّم استقالتي» هو إيقاع للاستقالة وإيجاد لها. ومجرّد قول عبارة الطّلاق بنجاح يوقع الطلاق ويوجده، ومجرّد التّصريح بالقبول بالزّواج هو تحقيق للزّواج. وفي جميع الحالات نجد تغييرًا لوضعيّة ما من شغل الوظيفة إلى عدم شغلها ومن الزّواج إلى الطّلاق ومن العزوبيّة إلى الزّواج.

---

(1) - نتبنّى هنا مقترح الطبطبائي (1994) في ترجمة (Declarations) بدل «تصريحات» أو «تصريحيّات» مع العلم أن التّعبير (Declaratives) وهو في نفس النّسق الصّيغي مع الأصناف الأربعة الأخرى نجده لدى (1990، Vanderveken) وفي العمل المشترك الذي قدّمه مع سورل (1985). وموافقتنا لمقترح طبطبائي تعود إلى أنّه أدّى المفهوم كما تصوّره النحاة والبلاغيون والأصوليون العرب وهي العبارة التي نجدها لدى الأستراباذي مثلا.

ونذكر أنّ الطبطبائي ترجم بقيّة الأصناف تباعًا بما يلي: التقريريّات والوعديّات والأمريّات [الطلبيّات] البوحيّات. واختار ميلاد (2001) ترجمة المصطلحات الخمسة بما يلي تباعا: التقريرات والطلبيّات والوعديّات والإفصاحات والتّصريحات. وما اخترناه يوافق اختيار الطبطبائي في الوعديات والإيقاعيات واختيار ميلاد في «الإفصاحات» واقترحنا «التوجيهيّات» الذي جعله الطبطبائي ترجمة محتملة دون أن يعتمدها نظرًا إلى أنّ مصطلح «طلب» في استعماله البلاغي واسع جدًّا فهو قسيم الخبر عند السكاكي (مفتاح العلوم) ولمصطلح «أمر» معنى أدقّ لا نرى كيف يمكنه مثلا أن يستوعب الاستفهام وما هو قريب منه كالتّخصيص والعرض وهي من التّوجيهيّات أيضا فكان ميلنا إلى التّرجمة الحرفيّة ظاهريّا. ولكنّه اختيار يعود إلى أسباب أعمق تكشف عنها بقيّة الفصول.

12/11/2016 3:48:34 PM .ةيوغللا لاماعألا ةيرظن 112 .indd

والخاصيّة العامّة، للإيقاعيّات أنّها تتطلّب وجود مؤسّسة غير لغويّة، أي نظامًا من القواعد التّكوينيّة، تنضاف إلى القواعد التّكوينيّة التي يمثّلها اللّسان حتّى تتحقّق الإيقاعيات بنجاح. فمؤسّسة القانون (سواء أكان وضعيا أم دينيا) هي التي تحدّد إيقاع الزّواج والطّلاق وإبرام العقود والالتزامات، ومؤسّسة المِلْكيّة الخاصّة هي التي تحقّق إيقاع البيع والشّراء ومؤسّسة الدّولة هي التي تحدّد إيقاع الحرب والسّلام ومؤسّسة الدين هي التي تحدّد إيقاع التّحريم والتكفير والتعميد (في المسيحيّة).

إلاّ أنّ سورل يلاحظ بالنّسبة إلى الإيقاعيات أمرين مهمّين: أوّلهما أنّ بعض الإيقاعيّات لا تتطلّب وجود مؤسّسة غير لغويّة: من ذلك أقوال العليّ القدير، والإيقاعيّات المرتبطة باللّسان نفسه مثل «أعرّف كذا بأنّه كذا» و«أسمّي هذا كذا» ..إلخ. والثّاني أن بعض الايقاعيات هي أخبار ذات اتّجاه مطابقة من القول إلى العالم وذات شرط صدق هو الاعتقاد ولكنّها أخبار تقدّم في قوّة الإيقاع، فيعدّل من هذه النّاحية الصياغة الرّمزيّة السّابقة على النّحو التّالي:

قاي ↓ ↕ ع (ض)

حيث قاي: رمز للخبر ذي قوّة الإيقاع و↓: اتجاهُ مطابقة الخبر وع: رمز للاعتقاد في صدق المتغيّر القضوي ض.

وسنرى بعد حين ما لهذا التمييز وما عليه. ولكنّنا نشير فحسب إلى أنّ سورل في بحثه المشترك مع فندرفكن (Searle & Vanderveken 1985، ص ص 57–58) قد حدّد للإيقاعيات الاعتقاد والارادة شرطين لصدقها. وربّما هذا ما يفسّر أنّه تخلّى في كتابه المشترك عن

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 113 12/11/2016 3:48:34 PM

الحديث عن الأخبار التي تنجز في قوّة الإيقاع.

وعموم جواب سورل عن السّؤال الأصلي: كم يوجد من نوع من الأعمال في القول؟ وكم توجد من طريقة في استعمال اللّسان؟ هو: توجد خمس طرق لاستعمال اللّسان وخمسة أصناف من الأعمال في القول.

فالمتكلّم قد يخبر الآخرين عن حالة الأشياء في الكون (الخبريّات)

والمتكلّم قد يسعى إلى جعل الآخرين يفعلون شيئا ما (التوجيهيّات)

والمتكلّم قد يلتزم بفعل شيء ما (الوعديّات)

و المتكلّم قد يعبّر عن مشاعره ومواقفه (الإفصاحيّات)

والمتكلّم قد يغيّر حالة الأشياء في الكون بواسطة قوله (الإيقاعيّات).

ولمّا كان كلّ تصنيف غير محصّن من النّقد لما فيه من أَمْثَلَةٍ وتجريد ولا يمنع من وجود الحالات القصوى أو الهامشيّة، فإنّه يمكننا أن نجد في عموم التّصنيف وفي تفاصيله ما يُنْقَدُ رغم أن الاتجاه العامّ للبحث في الأعمال اللّغويّة استقرّ، في ما يبدو، على هذا التّصنيف خصوصًا مع محاولة فندرفكن (1991، 1990، Vanderveken) في البحث عن منطق العمل في القول[1].

(1) في عمل الطبطبائي (1994) خصوصا الفصل 3 مناقشات ثريّة معمّقة ذكيّة لتصنيف سورل (وفندرفكن) وللمبادئ التي بنيا عليها هذا التّصنيف. وبعض هذه المناقشات يتّصل بالتّعديلات المتلاحقة في أعمال سورل وبعضها الآخر يستند إلى مبادئ البلاغيين والأصوليين في معالجة بعض القضايا خصوصًا منها الإيقاعيّات. ونحن نتبنّى هنا الكثير

.ةيوغللا لاماعألا ةيرظن.indd 114 12/11/2016 3:48:34 PM

من ذلك، على سبيل التمثيل لبعض التّفاصيل، أن سورل اعتبر أعمالا من قبيل «أعرّف» و«أسمّي» من الإيقاعيات التي تكون داخل مؤسّسة اللّغة ولا تحتاج إلى مؤسّسة غير لغويّة، وهو موقف مقبول واضح. ولكنّه في الآن نفسه اعتبر «أستنتج» و«أفترض» من الخبريات. والتمييز بينهما من حيث التّصنيف غير بديهي. فمن «يفترض» يوقع الافتراض بمجرّد النّطق به وهو يوقعه داخل مؤسّسة اللّغة دون حاجة إلى مؤسّسة غير لغويّة. وإذا اتّفقنا على هذا فعلى القارئ أن يختار بين أن يرجع الصّنف الذي ذكره سورل من الإيقاعيّات غير المفتقرة إلى مؤسسة غير لغويّة إلى الخبريّات وبين أن يرجع بعض الخبريات إلى الإيقاعيّات . ويمكن توسيع الدّائرة إلى ما أسماه سورل، في المقاييس التي وضعها، بالأعمال التي يمكن أن تنجز على أنّها أعمال لغويّة ولكن ليس ذلك ضروريّا وإلى ما اعتبره اختلافا متّصلا ببقية أجزاء الخطاب(النّقطة7) من قبيل «أردّ» و«أعترض» وما يؤدّي معنى الإنشاء دون أن يكون فعلا إنشائيّا مثل «إذن» و«إلاّ أنّ». أفليس ذلك إيقاعًا للردّ والاعتراض والاستنتاج والاستدراك؟ وهل تقع هذه الأعمال في الواقع والخارج دون وقوعها في اللّسان؟

ومن القضايا التي يطرحها التّصنيف الخماسي وجه التّمييز بين الوعديّات والتوجيهيّات. فهي تشترك في اتّجاه المطابقة وفي طلب فعل، بل يمكن اعتبارهما مشتركين في غرض القول كذلك. ولا اختلاف بينهما إلاّ من حيث أن المطلوب يدعى إلى تحقيقه المخاطب

منها دون إعادتها. وندعو القارئ إلى العودة بالخصوص إلى الفصل الثالث من عمل الطبطبائي (ص ص 119-166).

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 115 12/11/2016 3:48:35 PM

في التوجيهيّات أو المتكلّم نفسه في الوعديّات. وقد ذكر سورل نفسه عند عرضه للوعديّات هذه الإمكانية ولكن تشبّثه بأن شرط الصّدق في الوعديات هو التزام ذاتي بالقيام بفعل ما وشرط الصّدق في التوجيهيّات هو حمل المخاطب على تحقيق ذلك الفعل فوّت عليه أن يرى في كليهما طلبًا لغير الحاصل. ولكن الإشكال الأكبر الذي يقع وراء هذه المشكلة التصنيفيّة، المحدودة (بين التوجيهيّات والوعديّات) يتجاوز هذا المثال ليتلخّص في ما يلي: لئن ميّز سورل بين دلالة الأفعال الإنشائيّة وقوّة القول فإنّ هذا التمييز لم يمنع من أن تكون قوى القول التي افترضها فصنّفها مجرّد تجريد لدلالات أكثر الأفعال تمثيلا لهذا الصّنف أو ذاك. وممّا يدعم هذا أنّ سورل لم يتخلّ عن اعتبار الفعل الدّال على عمل في القول (أي الفعل الإنشائي بعبارة أوستين) مؤشّرًا مضمرًا على قوّة القول في البنية الإعرابيّة العميقة إذا لم يقع التّصريح به. والتّصريح به ممكن دائما بحسب مبدإ إمكان الإبانة والتنصيص.

فما خصائص الخبريّات إلاّ من الخصائص الدلاليّة للفعل «أثبت» وما خصائص التوجيهيّات إلاّ من خصائص الفعل «أطلب» وما خصائص الوعديّات إلاّ من خصائص الفعل «أعد» وما خصائص الإفصاحيّات إلاّ من خصائص الفعل «أشكر» وما خصائص الإيقاعيّات إلاّ من خصائص الفعل «أعلن».

وما وقع هو بناء حقول دلاليّة انطلاقا من بعض محدّدات أفعال معيّنة نسمّيها دلالات مقتضاة أو معاني جزئيّة أو سمات دلاليّة أو ما شئت من هذه الأسماء ،ولكنّها تتلخّص في نهاية الأمر في بناء دلالة

12/11/2016 3:48:35 PM 116 .indd

هذا الفعل أو ذاك بإعادة بنائه بناء قضويا أي باعتباره تركيبا لجملة من القضايا التي تمثّل مضمونه الدّلالي. وهو ما أشرنا إليه في الفقرة السّابقة حين قارنّا بين تعريف الاستفهام (أو السّؤال) عند سورل وتعريفه في معاجم عاديّة غير مختصّة. وإذا صحّ هذا الذي نذهب إليه فإن ما بين الحقول الدّلاليّة داخل المعجم من تماس أو تداخل أو احتواء ..الخ يفسّر إلى حدّ كبير التداخل بين أفعال هذا الصّنف أو ذاك والتّرابط بين صنفين أو أكثر بل يفسّر إلى حدّ معيّن ما لاحظه سورل من وجود أخبار تُلْقَى في قوّة الإيقاعيّات، بما أنّ الإيقاعيّات لا تنشأ داخل المعجم بل يرشّح المعجم أفعالا تُستَصفَى تاريخيّا، أي في مؤسّسات معيّنة اجتماعيّا، للتّعبير عن هذا الضرب من الإيقاع أو ذاك إن كان يتطلّب تحقّقا بفعل ما.

واعتقادنا أنّ أخطر ما في هذا التمشّي المنهجي أنّه لا ينظر إلى الأعمال في القول إلاّ من زاوية دلاليّة معجميّة. والمعجم، وإن كان مستوى من مستويات النّحو خاضعًا مبدئيا لما تخضع له بقيّة المستويات اللّغويّة من قواعد، فإنّه لا يختزل مع ذلك النّحو كلّه ولا يمثّله. فالدّلالة تتحقّق في مستويات تجريديّة مختلفة وقد تكون في المعجم أوضح منها في غيرها ولكنّ تعامل المستويات الاشتقاقيّة والتّصريفيّة والمعجميّة والإعرابيّة والنَّظميّة (بمعنى توخّي معاني النّحو في معاني الكلم على حدّ عبارة الجرجاني في دلائل الإعجاز)، أي مختلف المستويات النّحوية، وقبل التحقّق في المقام الحقيقي المعيّن تاريخيّا، يفرض علينا أخذ هذه التمييزات بعين الاعتبار. والأرجح أنّ سورل «لم يتخلّص تخلّصا كاملا من تأثير «أوستين»

ةيوغللا ماعألا ةيرظن.indd 117 12/11/2016 3:48:35 PM

إذ بقي تقسيمه مشدودًا إلى الدّلالات المعجميّة للأفعال الإنشائيّة» (ميلاد، 2001، ص 417).

118 .indd ةيوغللا لامعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:35 PM

الفصل الثالث

العمل اللغوي غير المباشر

1 –مدخل

بين العمل اللّغوي غير المباشر والتعبير غير المباشر علاقة عموم وخصوص. فأصل الإشكال أن فيما يتبادله المتخاطبون من أقوال أقوالاً لها دلالة تحدّدها مكوّناتها اللغوية الحرفيّة ولكن القائل قد يقصد شيئا آخر ينضاف إلى تلك الدلالة الحرفية. وهو أمر يلاحظ في المجاز عمومًا (كالاستعارة) وما بين الحقيقة والمجاز كالكناية والتلميح والتعريض والسخرية وفي ضروب أخرى عديدة من أساليب الكلام. ومن هذه الناحية فإنّ العمل اللغوي غير المباشر جزء من مشكلة في تحليل الدلالة أوسع ممّا يتطلّب إجمالا نظريّة موحّدةفي تفسير آليات التعبير غير المباشر والأغراض التي يكون لها. ويمكن اعتبار عمل سورل (Searle ،1982) كلّه محاولة في هذا الاتّجاه. إلاّ أنّ اهتمامنا بالعمل اللغوي يجعلنا نركّز على القضايا الخصوصيّة التي تطرحها الأعمال اللّغوية ونركّز بالتحديد على مقترح سورل رغم وجود مقترحات أخرى تعتمد زوايا في النظر مختلفة أبرزها ما كان متعلّقا بالمحادثة والمنطق الذي يسيّرها(Grice ، 1975)

وقد سبق لسورل وهو يمهد لوضع قواعد الأعمال اللغوية أن

ةيوغللا لاامعألا ةيهرظن.indd 119 12/11/2016 3:48:35 PM

طعن في أهميّة ظواهر كثيرة من قبيل التلميح واللّبس والعبارات المنقوصة أو قليلة الدقّة ويمكننا، تعويلا على هذا الباب من التعبير الذي يخالف منطوقُه المقصودَ منه أن ندرج الأعمال اللغوية غير المباشرة يقول سورل (1972، Searle، ص 57): «ليس من الأساسي بالنسبة إلى التخاطب اللغوي أن نتصوّر الحالات التي يقول فيها المتكلّم بالضبط ما يعنيه». إلاّ أنّ هذا السياق يبرّره استناد سورل في تحليله إلى مبدإ الإبانة والتنصيص. لذلك اهتمّ بالحالات التي لا يقول فيها المتكلّم كلامًا ويعني به على نحو مدقّق حرفي ما قاله. وهو ما يمكن التعبير عنه بلغة سورل بأن المتكلّم يقصد إلى إحداث أثر قولي في المخاطب بوساطة تعرّف المخاطب على قصد الإحداث هذا. وهو ما يتيسّر بفضل معرفة المخاطب بالقواعد المسيّرة لقول الجملة أي اصطلاحاتها. وإضافة إلى ذلك أشار سورل في عمله الأوّل إلى أنّ من خصائص اللغة أنها تتيح للمتخاطبين أن يقولوا في بعض المقامات المعيّنة جملا دون تصريح بمؤشر قوّة القول ويردّ ذلك إلى آداب التعامل بين الناس.

بيد أن مثل هذه الإشارة تقتصر على نوع واحد من ظواهر عديدة يقول فيها المتكلّم كلامًا ويقصد منه غير ما دلّ عليه ذلك الكلام حرفيا على ما نجده في المثال التالي (عن سورل: 1982):

(1) أيمكنك أن تمرّر لي الملح؟ (يقولها المتكلّم للمخاطب وهما على مائدة الطعام)

فالقول (1) استفهام لكنّه في قوّة الالتماس فما قاله المتكلّم حرفيا لا يفيد الالتماس ولكن هذا الأسلوب في الطلب عمومًا يستدعي

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 120 12/11/2016 3:48:35 PM

تحليلا لبيان الآليات التي تمكّن المتكلّم من تحقيق قصد الالتماس بوساطة الاستفهام وتمكّن المخاطب من ألاّ يرى في الاستفهام مجرّد السؤال عن القدرة بل يتخطّاه ليستنتج أن المتكلّم التمس منه تمرير وعاء الملح على مائدة الطّعام.

2 –الإشكالية والفرضيّة الأساسيّة

يحدث سورل تمييزًا بين معنى الجملة ومعنى المتكلّم. وهو تمييز يبرز في صور كثيرة منها ثلاث:

–أ– أن يختلف معنى الجملة عن معنى قول المتكلّم كما هو الشأن في الاستعارة مثلا. فقول القائل:

(2) «زارنا القمر»

معنى تحدّده دلالة مكوّنات الجملة الإعرابية والمعجميّة ومعنى يحدّده المتكلّم حين استعار «القمر» لتسمية جارته الجميلة مثلا. – ب– أن يقول المتكلّم قولاً فيعني ما قاله ويريد كذلك أن يعني شيئا لآخر. من ذلك أن من يقول:

(3) أريدك أن تفعل ذلك.

يعني إثباته لإرادته ومضمون هذه الإرادة إلاّ أن هذه الدلالة الإثباتية تعاضدها دلالة أخرى طلبيّة تتمثل في التماس المتكلّم من مخاطبه أن ينجز عملا ما وتتحقق دلالة المتكلّم الطلبيّة بوساطة دلالة الجملة الإثباتية.

ج– أن يقول المتكلّم جملة ويقصد بها ما قال ولكنه يقصد كذلك عملا في القول آخر ذا محتوى قضوي مختلف فيكون للقول قوّتان

ةيوغللا لاماعألا ةيرظن.indd 121 12/11/2016 3:48:35 PM

قوليتان ومضمونان قضويان مختلفان على ما سنرى في المثال (4) أدناه.

والقاعدة التي نهتم بها في البداية تنتمي إلى الصنف (ج) حيث يتحقّق في الجملة عمل في القول مباشر ويكون هذا العمل واسطة للقيام بعمل في القول غير مباشر.

والإشكالية التي صاغها سورل بالنسبة إلى هذا الضرب من التعبير غير المباشر هي:

«كيف يمكن للمتكلّم أن يقول شيئا ويعني ذلك الشيء ولكنّه يعني كذلك شيئا آخر» (Searle، 1982).

وتتفرّع عن هذا السّؤال أسئلة أخرى. فلمّا كان المعنى في جانب منه قصدًا إلى إحداث الفهم لدى المخاطب فكيف يمكن للمخاطب أن يفهم العمل اللغوي غير المباشر في حين أن الجملة التي يسمعها ويفهمها تعني شيئا آخر؟

للإجابة عن مثل هذين السؤالين وما يتفرّع عنهما يقدّم سورل الفرضية التالية».

«في الأعمال اللغوية غير المباشرة يبلّغ المتكلّم إلى السامع أكثر ممّا يقوله في الحال من خلال التعويل على ما يتقاسمانه من معلومات مشتركة خلفيّة لغويّة وغير لغويّة في آن واحد مع القدرات العامّة للتفكير السليم [أو العقلانية] والاستدلال من جهة السامع» (Searle، 1982، ص 73).

وتستلزم هذه الفرضية بناء منوال في تفسير الأعمال اللّغوية غير المباشرة قائم على ثلاثة مكوّنات:

122 .indd ةيوغللا لاعفألا ةيهرظن 12/11/2016 3:48:36 PM

-أ- نظرية الأعمال اللغوية

-ب- بعض المبادئ العامة المسيّرة للمحادثة القائمة على التعاون دون الحاجة إلى مسلّمات في المحادثة تمثّل جزءًا من نظرية الأعمال اللغوية أو تنضاف إليها.

-ج- المعلومات الواقعيّة الخلفيّة المشتركة بين المتخاطبين وقدرة المخاطب على الاستدلال.

إنّ المعلومات التي توفّرها المكوّنات الثلاثة السابقة تصلح حسب سورل لسدّ الهوّة الفاصلة بين معنى الجملة ومعنى المتكلّم. وقد خصّص سورل هذه القسمة بالنسبة إلى الأعمال اللّغوية بإحداث تمييز بين:

-أ- العمل الأوّلي وهو العمل الذي يقصد إليه المتكلّم وميزته أنه يمثّل دلالة غير حرفيّة،

-ب- العمل الثانوي وهو العمل المتحقّق في القول وميزته أنّه يمثل الدلالة الحرفية للجملة.

والانتقال من العمل الثانوي (الحرفي) إلى العمل الأوّلي (غير الحرفي) هو الذي يتطلّب تدخل المعطيات السابقة. وبهذا المعنى فإن العلاقة بينهما هي علاقة اشتقاقية دلالية يشتقّ الأوّلي فيها من الثانوي بحسب مراحل مضبوطة، وهذا مثال ضربه سورل في بيان الفرق بين العملين:

(4) طالب س: لنذهب إلى السينما هذا المساء

طالب ص: يجب أن أعدّ امتحانا

123 .indd ةيوغللا لاماعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:36 PM

فقد عرض الطالب س في (4) على المخاطب الذهاب إلى السينما ويفهم من جواب الطالب ص أنه رفض العرض وردّه. ولكن هذا الرفض لا صلة له بمعنى الجملة التي هي إثبات لشيء آخر. وفي كلام الطالب ص نجد عملا أوّليّا هو رفض دعوة الطالب س وعملا ثانويا هو إثبات إعداده للامتحان. والإشكال هو كيف يكون الانتقال ممّا قيل إلى ما قصد. أي كيف يمكن أن يحدث مثل هذا العمل الثانوي الفهم المناسب لدى الطالب س ونعني به العمل الأوّلي. وباختصار كيف ننتقل من عمل الإثبات إلى عمل رفض الدعوة؟

3 – أنموذج في تحليل العمل اللغوي غير المباشر

يقدّم سورل مراحل عشرًا تمثّل آلية الانتقال من العمل الثانوي إلى العمل الأوّلي. وقد ضرب على هذه المراحل المثال (4) أعلاه. ونقدم التفسير في ما يلي مع التنبيه على أن وجهة النظر في هذا التحليل هي وجهة نظر المخاطب (أي الطالب «س») في فهمه لرفض الطالب «ص» ما عرض عليه:

المرحلة 1: قدمت عرضا لـ «ص» وأجابني بإثبات أنه عليه أن يعدّ امتحانًا (وقائع تتعلق بالمحادثة)

المرحلة 2: أفترض أنّ «ص» يتعاون في المحادثة فإذن يقصد أن تكون ملاحظته مناسبة (مبادئ التعاون المحادثي).

المرحلة 3: الجواب المناسب يجب أن يكون قبولا أو رفضا أوعرضا مخالفا أو استئنافا للنقاش .. الخ

(نظرية الأعمال اللغويّة)

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 124 12/11/2016 3:48:36 PM

المرحلة 4: لكن قوله الحرفي لم يكن واحدًا من هذه الإجابات لذلك فهو ليس جوابًا مناسبًا (استدلال من 1 و3).

المرحلة 5: إذن فقد يعني أكثر مما قال. وعلى افتراض أن ملاحظته مناسبة فإن غرضه القولي الأوّلي يجب أن يكون مختلفا عن غرضه القولي الحرفي (استدلال من 2 و4).

المرحلة 6: أعلم أن الإعداد للامتحان يتطلّب في العادة وقتا طويلا بالنسبة إلى مساء واحد. وأعلم أن الذهاب إلى السينما يتطلّب عادة وقتا طويلا بالنسبة إلى مساء واحد (معلومات واقعية خلفيّة)

المرحلة 7: إذن قد لا يستطيع في آن واحد أن يذهب إلى السينما ويعدّ امتحانا في مساء واحد (استدلال من المرحلة 6)

المرحلة 8: من الشروط التمهيدية في قبول العرض أو أيّ من التوجيهيّات هو القدرة على إنجاز العمل الذي يمثّل المحمول في شرط المحتوى القضوي (نظريّة الأعمال اللّغوية)

المرحلة 9: إذن أعلم أنه قال شيئا ينتج عنه أنّه قد لا يستطيع أن يقبل العرض القبول المرضي (استدلال من 1 و7 و8)

المرحلة 10: إذن فإن غرض قوله الأولي قد يكون رفض العرض (استدلال من 5 و9). وقد لاحظ سورل أن القارئ قد يجد في هذا المنوال بعض التحذلق من جهة بما أن المراحل العشر ليست ثابتة الوقوع وبعض النقص من جهة أخرى بما أن الوصف خال مثلا من شروط تطبيق كل مرحلة. أضف إلى ذلك أن المرحلة العاشرة تقدّم نتيجة قائمة على الاحتمال لا اليقين. والسبب في ذلك حسب سورل أن ما قاله الطالب «ص» قد لا يكون بالضرورة رفضا للدعوة خصوصًا

ةيوغللا لاما عألا ةيرظن.indd 125 12/11/2016 3:48:36 PM

إذا تصوّرنا استئنافا للمحادثة علي النحو التالي:

(5) عليّ أن أعدّ امتحانا ولكن لنذهب إلى السينما مهما يكن من أمر.

(6) عليّ أن أعدّ امتحانا ولكن سأفعل ذلك عند عودتنا من السينما.

وعمومًا فإنّ الخطة الاستدلالية التي ينهض عليها هذا التحليل تمتاز بالعمل على جعل الغرض الأولي مخالفا للغرض القولي الحرفي ثم العمل على تحديد الغرض القوليّ الأوّلي.

إلاّ أنّ خاصيّة المثال (4) تكمن في أنه لا يوجد دليل إعرابي (تركيبي) على العمل اللغوي غير المباشر. لذلك اختار من التوجيهات، وهي عنده مجال خصب للدراسة، أمثلة نجد فيها سمات شكليّة دالّة على العمل اللّغوي غير المباشر. وقدّم منها سورل نماذج أبرزها (بتصرّف أحيانا):

(7) أ – هل يمكنك أن تذهب الآن؟

ب– أرغب في أن تقوم بذلك لفائدتي

ج – أودّ ألاّ تفعل ذلك

د– هل ستتوقف عن إحداث هذا الضجيج المزعج؟

هـ – ألا يزعجك أن تزورني غدًا؟

و– يجب أن تكون أكثر تأدّبًا في سلوكك مع أمّك

ز– أيعقل أن تأكل هذا القدر من «الكسكسي»؟

ح– أيزعجك أن أسألك عمّا إذا كان بإمكانك أن تكتب

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 126 12/11/2016 3:48:37 PM

لي رسالة؟

ط- إذا كان يمكنك أن تقلّل من الضجيج فهذا لمّا يسرّني

إن هذه الجمل جميعا تندرج ضمن التوجيهيّات ويحقّق بها المتكلّم طلبات مختلفة. وتختصّ بأن:

- بعضها يتّصل بقدرة المخاطب على القيام بعمل (المثال أ)
- بعضها يتّصل برغبة المتكلّم في أن يقوم المخاطب بعمل («ب»و«ج»)
- بعضها يتّصل بقيام المخاطب بعمل ما (د)
- بعضها يتّصل برغبة المخاطب في القيام بعمل ما (هـ)
- بعضها يتّصل بالأسباب الداعية إلى القيام بعمل ما («و»و«ز»)
- بعضها يتّصل بتضمين أحد المعطيات السابقة في معطى آخر كتضمين القدرة على القيام بعمل في رغبة المخاطب (ح) أو العكس (المثال «ط»).

وقد وجد سورل في هذه الأمثلة ما به يتحقق الأمر دون قوة الأمر حتى أن المتكلّم يمكنه أن يستدرك لينفي أنّه يأمر المخاطب. وهو ما يعني أنه لا يوجد فيها التباس بين قوّة أمر وقوّةأخرى غير الأمر. وممّا يدلّ على ذلك أنها يمكن أن تلقى فلا تكون طلبا غير مباشر إذ لنا أن نتصوّر استفهاما حقيقيا (حرفيا) عن القدرة مثلا. ولكن هذه الجمل تصلح بما تمثله من أساليب عرفيّة (Idiomatic) لأداء التوجيهيات على نحو اصطلاحي. وهي تحافظ دائما على دلالتها الحرفية التي تظلّ

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 127 12/11/2016 3:48:37 PM

مقصودة وتنضاف إليها دلالة أخرى هي دلالة المتكلّم فيُنْجَزُ حسب سورل عملان معًا العمل الأوّلي والعمل الحرفي الثانوي.

ولكن الفرق الأساسي بين هذه الأمثلة (7) والمثال (4) الدائر بين الطالبين هو أن الأمثلة (7)تفيد التوجيهيّات على نحو نظاميّ. فإذا استقام تحليل المثال (4) حسب المنوال الذي وضعه سورل فإنه سيكون ناجعا في تحليل بقية الأمثلة وبيان طابعها النظامي ويستند هذا التفسير إلى نظريّة الأعمال اللّغوية. لذلك يبيّن سورل علاقة الأمثلة (4–7) بقواعد تحديد العمل اللغوي.

فلمّا كانت الأمثلة في (7) ترتبط بالتوجيهيّات فإن فهم الجانب غير المباشر فيها يتطلّب النظر في خصائص التوجيهيّات وقواعدها. ونذكّر هنا بهذه القواعد من خلال أنموذج الطلب (Request):

أ–الشرط التمهيدي: المخاطب قادر على إنجاز عمل ما

ب–شرط الصدق: المتكلّم راغب في أن يقوم المخاطب بالعمل

ج–شرط المحتوى القضوي: يجعل المتكلّم العمل المستقبلي محمولا للمخاطب (أي يسند إليه الفعل)

د–الشرط الأساسي: يُعَدُّ الطلب سعيا من المتكلّم لجعل المخاطب يقوم بالعمل.

وبالمقارنة بين هذه الشروط والجمل الموجودة في (7) نجد أنّ ما اتّصل منها بقدرة المخاطب على القيام بعمل إنما هو يحيل على الشرط التمهيدي. وما اتصل برغبة المتكلّم في أن يقوم المخاطب بعمل أو الأسباب التي تدعو إلى القيام بالعمل إنما يحيل على شرط الصدق

12/11/2016 3:48:37 PM .ةيوغللا لامعألا ةيرظن 128 .indd

وما اتصل بإسناد عمل ما إلى المخاطب إنّما هو يحيل على شرط المحتوى القضوي.

وانطلاقا من هذه الملاحظات يصل سورل إلى جملة من التعميمات وهي مختلفة عن القواعد، لأن القواعد هي ما يوجد في شروط تحقق العمل اللغوي. بيد أن العلاقة بين التعميمات والقواعد علاقةُ لزوم بمعنى أنّ التعميمات لوازم للقاعدة أو من تبعاتها. ومن هذه التعميمات:

-أ- يمكن للمتكلّم أن يقوم بطلب (التماس) غير مباشر أو أيّ عمل توجيهي آخر إمّا بالسّؤال عمّا إذا كان الشرط التمهيدي المتعلّق بقدرة المخاطب على القيام بالعمل حاصلا أو بإثبات هذا الشرط.

-ب- يمكن للمتكلّم أن يقوم بعمل توجيهي غير مباشر إمّا بالسؤال عمّا إذا كان شرط المحتوي القضوي حاصلا أو بإثبات هذا الشرط.

-ج- يمكن للمتكلّم أن يقوم بعمل توجيهي غير مباشر بواسطة إثبات أن شرط الصدق حاصل ولكن لا يمكن ذلك بواسطة السؤال عمّا إذا كان حاصلا.

-د- يمكن للمتكلّم أن يقوم بعمل توجيهي غير مباشر إمّا بإثبات وجود أسباب وجيهة أو قوية للقيام بالعمل أو بالتساؤل عمّا إذا كانت هذه الأسباب موجودة إلاّ إذا كان السبب كامنا في أن المخاطب يريد أويرغب.. الخ في القيام بالعمل وفي هذه الحالة لا يمكن للمتكلّم إلاّ أن يسأل عمّا إذا كان المخاطب يريد القيام بالعمل أو يرغب فيه .. إلخ.

ةيوغللا ماعألا ةيرظن.indd 129 12/11/2016 3:48:37 PM

ولبيان صلاحيّة الآلية التي وجدها سورل في تحليل الأعمال اللغوية غير المباشرة، وبعد أن استعملها في تفسير المثال الأوّل يجري تحليلا لمثال من جنس الأمثلة التي ذكرها في (7) وهو المثال:

(1) أيمكنك أن تمرّر لي الملح؟ (يقولها المتكلّم للمخاطب وهما على مائدة الطعام):

المرحلة 1: سألني صاحبي عمّا إذا كنت قادرًا على تمرير الملح (واقعة تتعلّق بالمحادثة)

المرحلة 2: أفترض أنّه يتعاون في المحادثة فإذن لقوله هدف أو غرض (مبادئ التعاون المحادثي)

المرحلة 3: ظروف المحادثة لا شيء فيها يدلّ على وجود فائدة نظرية تتعلق بقدرتي على تمرير الملح (معلومة واقعيّة خلفيّة)

المرحلة 4: أضف إلى ذلك أن صاحبي قد يعلم أن الإجابة عن هذا السؤال هي نعم (معلومة واقعيّة خلفية) (هذه المرحلة تسهل الانتقال إلى المرحلة 5 ولكنّها ليست أساسية)

المرحلة 5: إذن قد لا يكون قوله مجرّد استفهام فقد يكون له غرض قولي آخر (استدلال من المراحل 1 و2 و3 و4) فما هو الغرض الممكن؟

المرحلة 6: إن الشرط التمهيدي لأيّ عمل توجيهي غير مباشر هو قدرة المخاطب على إنجاز العمل الذي يمثل محمولا في شرط المحتوى القضوي (نظرية الأعمال اللغوية)

المرحلة 7: إذن ألقي عليّ صاحبي استفهامًا يستلزم جوابه

ةيوغللا لاما عالا ةيرظن.indd 130 12/11/2016 3:48:37 PM

الإثباتي أن يكون الشرط التمهيدي لطلبه منّي تمرير الملح حاصلاً (استدلال من 1 و6)

المرحلة 8: نحن الآن على مائدة الطعام وعادة ما يستعمل الناس الملح عند الطعام. وهم يتداولون الملح في ما بينهم ويسعون إلى جعل الآخرين يتبادلونه .. الخ (معلومة خلفية)

المرحلة 9: إذن لمّح صاحبي إلى توفّر الشرط التمهيدي لطلب قد يكون يريد منّي أن أوجد شرط الامتثال له (استدلال من المرحلتين 7 و8)

المرحلة 10: إذن في غياب أيّ غرض قولي معقول فقد يكون طلب منّي أن أمرّر له الملح (استدلال من المرحلتين (5 و9).

ومن البيّن هنا أن عموم هذا التحليل قام على التعميم(أ) أعلاه. فالاستفهام عن قدرة المخاطب على تمرير الملح توفّر الإجابةُ الموجبةُ عليه الشرط التمهيديّ لطلب الملح والتماسه. ولكن بما أن كل استفهام عن القدرة لا يُمثّل بالضرورة طلبا فإنّ مبادئ المحادثة والمعلومات الواقعة الخلفيّة تتدخّل لتمكّن من تبنّي وجود غرض قولي مضمر واقع وراء الغرض القولي الصريح في معنى الجملة وتيسّر اشتقاق هذا الغرض المضمر استنادًا إلى ما توفّره قواعد الأعمال اللّغوية والمعلومات الواقعيّة الخلفيّة المشتركة بين المتخاطبين.

واللافت للانتباه هو أنّ العلاقة الاشتقاقيّة بين العمل اللغوي المباشر والعمل اللّغوي غير المباشر تكون في الأغلب الأعم واقعة على ما أسماه أوستين بالإنشاء الأوّلي لا على الإنشاء الصريح. ولئن كانت الآلة في هذه العمليّة الاشتقاقيّة هي الاستدلال فإنّه

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 131 12/11/2016 3:48:37 PM

استدلال استقرائيّ (inductive) لا استنباطيّ(déductive) كما هو الحال في الآليّة الاستدلاليّة لدى سبربر وولسن في نظريّة المناسبة. والغرض المنوط بكل هذه الاستدلالات إنّما هو الوصول إلى حقيقة غرض القول كما هو واضح في المرحلة العاشرة من الأنموذج الذي وضعه سورل لتحليل العمل اللّغوي غير المباشر.يقول سورل (Searle،1982،ص77) في هذا: «تقوم الاستراتيجية الاستدلاليّة، بدءا، علي بيان أن الغرض القولي الأوّلي يختلف عن الغرض الحرفيّ ثمّ بيان الغرض القوليّ الأوّلي».

والتفسير العامّ الذي يقدّمه سورل لسبب لجوء المتخاطبين إلى استعمال العمل اللّغوي غير المباشر في حين يمكنهم أن يستعملوا عملا مباشرًا يرتبط بآداب التعامل بين الناس.

فقولك «هل يمكن أن تمرّر لي الملح؟» بدل قولك «هات الملح» يجعلك توهم بأنك لا تعرف قدرات المخاطب وتوفّر له، أو توهمه بأنك توفّر له، إمكانية ردّ الطلب ورفضه. فاستفهام التصديق يقبل «نعم» كما يقبل «لا» فيبدو للمخاطب أن قبوله الانصياع للأمر غير المباشر والامتثال له عمل حرٌّ لا عمل خضوعٍ.

4 – تساؤلات أوّليّة

تثير الركائز الثلاث التي اعتمدها سورل في بناء الآلية المفسّرة للعمل غير المباشر جملة من التساؤلات.

من ذلك أن مبدأ التعاون عند المحادثة يكاد يمثّل إطارًا عاما جدًّا للتحليل لا نظنّه يمنع سوء الفهم والتفاهم مثلا. فمن يسيء فهم قصد الالتماس من وراء الاستفهام ليس بالضرورة راغبا عن

ةيوغللا لاماعألا ةيرظن.indd 132 12/11/2016 3:48:37 PM

التعاون. ولا نظنّ هذا المبدأ العام مانعًا من أن يحمّل المتكلِّمُ كلامه عن قصد أكثرَ من معنى غير مباشر. وقد تكون هذه المعاني موجّهة إلى مخاطب واحد، وقد تكون موجّهة في آن واحد إلى جملة من المخاطبين كل واحد منهم يُقْصدُ له معنى غير الذي قُصِدَ للآخر.

وتصوّر الأمثلة ليس عسيرًا. فكثيرًا ما يكون الكلام موجها إليك والمعنى إلى جارتك يُوَجَّهُ. وهذه في تقديرنا من حكم المحادثة التي رسّختها التجربة اللّغوية الاجتماعيّة. فما يهمّنا هنا هو أن هذه الآلية القائمة على التعاون الخطابي، تقصي في المثالين المحلّلين سوء الفهم وتعدّد المعنى ولكن مبدأ التعاون لا نراه مانعًا من وجودهما. ولعلّنا نحتاج فعلا إلى منوال لا يقصي تعدّد المعاني (والأعمال اللغوية) المتحقّقة بقول «حرفـيّ» واحد.

ولكنّ السؤال الأهم هو: هل يعني قصد المتكلّم إلى تبليغ السامع أكثر ممّا يقُوله حرفيّا بالضرورة وجود تعدّد في الأعمال اللّغوية على ما نجده في فرضية سورل؟

إذا أخذنا مثال أسلوب الحكيم الذي درسه البلاغيون فإنّنا نجد فيه أساسا عملا لغويا واحدًا ويدلّ هذا العمل على فهم المخاطب لقصد المتكلّم (أي أنّ قصد إحداث الفهم حاصل) ولكننا نجد إيهاما بأنّ غير ما قصد المتكلّم أولى بحمل الكلام عليه. فالعملية هنا معقّدة لا تقوم على الاستدلال بقول حرفي على قصد أوّلي، بتعبير سورل، بل على تلاعب بمقاصد المتكلّم. وقس على هذا التورية، وإن كانت تقوم على تعدّد معجمي مقصود.

وهي حالات لا يمكن أن نقول فيها إن المتخاطبين لا يتعاونون

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 133 12/11/2016 3:48:37 PM

وإن كان تعاونهم غير أحادي الجانب وغير مثالي. فتعدّد المعاني هنا جزء من الوجهة التي أراد المتخاطبون للمحادثة أن تتّخذها وهم يتعاونون على ذلك في ما بينهم كل على قدر تمكّنه من ألاعيب اللغة وحيلها.

أمّا المعلومات الواقعيّة الخلفية فتثير مشكلة من نوع آخر يمكن تلخيصها في السؤال التالي: أين تبدأ هذه المعلومات وأين تنتهي؟ معنى ذلك أنّ هذه المعلومات بقدر ما هي ضرورية في سياق المحادثة، بما أنّها تمثّل جزءا من المقام، فإن استغلالها يبدو غير قابل للضبط. فكلّما تعذّر المرور إلى مرحلة أخرى تدخّلت هذه المعلومات الخلفيّة.

إنّ هذه المعلومات الخلفية في جانب كبير منها جزء من تصوّرات المتخاطبين والعادات الاجتماعية التي تمثّلوها. وهي من المتغيّرات الثقافية والاجتماعية التي يعسر حدّها ويعسر بالخصوص بيان علاقتها بدلالات الأقوال. والإشكال حينئذ يكمن في أننا إذا أخذنا بهذه المتغيّرات الشديدة التنوّع فإنّنا سنخسر دقّة الحساب الدلالي وإذا تركناها جانبًا فإنّنا سنحدّ من قدرة أي منوال تفسيري للأعمال اللغوية غير المباشرة على معالجة ظواهر عينية مقاميّة شديدة الخصوصيّة.

ولكنّ الإشكال ليس بالضرورة على هذا القدر من الحدّة. ففي كلام سورل نفسه ما يبيّن لنا أن هذه المعلومات الواقعيّة الخلفيّة قابلة لأن تصاغ صياغة أكثر تجريدا من خصوصيات الأمثلة التي حلّلها. فقد تحدّث من جهة عن تحكّم مبدإ عام هو مبدأ آداب التعامل وصاغ

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 134 12/11/2016 3:48:37 PM

من جهة أخرى تعميمات تمثّل أعرافًا في التخاطب واصطلاحات وأساليب من قبيل دلالة الاستفهام عن قدرة المخاطب على الفعل على الالتماس أو الطلب. وهذا، في نظرنا، مبدأ تداولي استعمالي له أسس لغويّة.

فعلينا ألاّ ننسى أنّ الاستفهام شأنه شأن الالتماس (أو الأوامر والتوجيهيّات جميعا) من باب واحد هو الطلب الذي يقتضي ألا يكون المطلوب حاصلا عند إلقاء القول الطلبيّ. لذلك فإنّ الانتقال من الاستفهام إلى الأمر الصادر عن المساوي (أي الالتماس) انتقال له تفسير ممكن إعرابي تركيبي ودلالي نحوي في آن واحد. أمّا ما يختلف فيه هذا الفهم عمّا قدّمه سورل من تحليل مفصّل فهو كالاختلاف بين النظرة المجرّدة والنظرة التي تأخذ المثال المحسوس بعين الاعتبار.

وأهمّ ما في مقترح سورل بيانه العلاقة بين العمل اللغوي غير المباشر وقواعد الأعمال اللّغوية. فهذا الجانب مهمّ جدّا في تقديرنا لأنّه يمكّن من تفسير الانتقال من عمل ثانوي إلى عمل أولي انطلاقا من شروط توفيق الأعمال اللغوية نفسها.

ويبدو لنا الأصل الجامع لمختلف ما فصّله في مقالته هو وجود علاقة تلازم بين مختلف مكوّنات العمل اللغوي وبين عموم الصنف الذي ينتمي إليه العمل اللغوي.

لننظر في هذا التماثل بين فعل إنشائي (يدل على قوة قولية) وفعل عادي لا يصلح للإنشاء. إذا أخذنا الفعل «ألتمس» فإنّنا نجد الالتماس أشبه ما يكون بمسار يبدأ بالرغبة في وقوع شيء فجعل المخاطب مطلوبا منه القيام بذلك الشيء. ويقتضي الالتماس أن

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 135 12/11/2016 3:48:37 PM

يكون المخاطب بداهة قادرًا على تحقيق ما يلتمس منه كما يقتضي أن يكون ما يلتمس غيرَ حاصلٍ.

ووجه التلازم هنا أن لنا ملزومًا هو الطلب أو الالتماس ولوازم له هي الرغبة وعدم الحصول والقدرة. فتعود العلاقة إلى شيء بسيط هو ما يكون بين الملزوم واللازم.

وإذا أخذنا الفعل «ذهب» فإن المسار فيه هو الشروع في تحقيق حدث مادي فيزيائي (في أصل دلالته) واستمرار ذلك الحدث إلى أن يصل إلى مبتغاه. ويقتضي الذهاب أن يكون الفاعل في نقطة ما في فضاء ما وأن يتجه إلى نقطة أخرى في ذلك الفضاء كما يقتضي منه بداهة أن يكون جسما قادرا على التنقل. ووجه التلازم هنا أنك إذا قلت «ذهب» فقد قصدت جميع هذه الدلالات وإذا قلت إنّه انتقل من مكان إلى مكان فقد سمّيت، بوجه من الوجوه، الذهاب وهكذا دواليك. فالملزوم هو الذهاب ولوازمه هي الانتقال في الفضاء والقدرة عليه والكينونة في الموضع الذي كانت فيه الذات التي تتحرّك في الفضاء.

إن هذه الملازمات بين المعاني مهمّة في تحديد القول غير المباشر عمومًا. ومن المفروض أن تكون لها صور مختلفة مجرّدة تتخصّص، كلّ مرّة، بحسب الظاهرة المدروسة. ويبدو لنا أن سورل قد استفاد عمليا، وإن لم يصرّح بذلك بوضوح، من هذا الأصل الجامع. إلاّ أنّنا بتأويلنا لمقترح سورل على هذا النحو نخرج به، إلى حدّ ما، من إطار خصوصيّته في دراسة الأعمال اللغوية إلى إطار أوسع.ويحتاج هذا الإطار إلى توضيح كما تحتاج صورة العلاقة بين المتلازمات إلى

136 .indd ةيوغللا لاماعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:37 PM

تحديد بل يحتاج المفهوم نفسه إلى ضبط. (راجع المبخوت، 2006).

وبقطع النظر عن هذه الإمكانات في تصوّر المسألة فإنّ تحديد ما يستحقّ أن يعتبر عملا مباشرا في تصوّر سورل لا يقلّ أهمية عن العمل غير المباشر. فإذا صدّقنا ما وصلت إليه نظريته منذ أن اشتغل مع فندرفكن من اعتبار جميع الجمل التي تبدأ بفعل دال على قوة القول (أي بفعل إنشائي) جملا إثباتية إيقاعية ومنها يشتق بحسب دلالة الفعل في صدر الجملة العمل اللغوي المقصود، فإن الإشكال يصبح بالفعل ذا قيمة في تناسق تصوّر سورل وفي مدى صلوحيّة الأنموذج الذي وضعه لتفسير الأعمال غير المباشرة.

لذلك نعتقد أن تحديد آلية الانتقال (أو الاشتقاق) من العمل المباشر (أو الحرفي، أو الثانوي بعبارة سورل) إلى العمل غير المباشر (أو الأولي غير الحرفي) لا تنفصل عن تصوّره للعمل اللغوي نفسه ولدور مؤشر قوة القول في وسم هذا العمل كما لا تنفصل عن تصنيفه العام لقوى القول. ولسنا متأكّدين من أنّ مجرّد التشكيك في مؤشر قوة القول واسمًا للعمل اللغوي، على سبيل المثال، سيترك بقية البناء متماسكا. وفائدة اعتباره الجمل المبدوءة بفعل إنشائي جملا إثباتيّة إيقاعيّة، أنّها تقول لنا شيئا بسيطا وغريبًا في آن واحد. إنّ الأعمال النموذجية الواضحة حسب سورل (1972، 1969، Searle) هي أعمال لغويّة غير مباشرة. وهي نتيجة لا يمكن، بأيّ وجه من الوجوه، قبولها: فإمّا أن نعتبر هذا الضرب من الجمل حقّا أعمالا غير مباشرة فلا نفهم حينئذ كيف تنطبق آلية تحليل العمل اللغوي غير المباشر بمراحلها العشر وإمّا أن نعتبرها أعمالا غير نموذجية وغير

137 .indd ةيوغللا لاامعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:37 PM

واضحة ولا بسيطة فتعود المسألة إلى نقطة الصفر: ما هي الأعمال اللّغويّة المباشرة؟ وما هي قوى القول الأساسيّة؟

نظرية الأعمال اللغوية.indd 138 12/11/2016 3:48:38 PM

الباب الثّاني

مقترحات عرفانيّة
في نظريّة الأعمال اللّغويّة

نظرية العمال اللغوية.indd 139 12/11/2016 3:48:38 PM

توطئة

تكاد التصوّرات العرفانية تسود، على أيّامنا، أهمّ التوجّهات العلمية في مجال دراسة القضايا اللسانية. لذلك رأينا من المفيد أن ننظر في بعض ما اقترح داخل الاتّجاهات العرفانيّة من نظريّات في معالجة الأعمال اللغوية.

ولئن كانت محاضرات أوستين التي مثلت مشروعا لبناء نظرية خاصّة بالأعمال اللغوية قد تزامنت مع المشروع العرفاني الذي دشنه تشومسكي فإن العلاقة بين المشروعين لم تكن، في ما نعتقد، قائمة لأسباب تعود إلى اختلاف المنطلقات الفلسفية والرصيد النظري الذي انطلق منه كل من أوستين وتشومسكي. ورغم ذلك فقد حاول الدلاليون التوليديون بالخصوص (Lakoff،1974 وRoss،1970) استيعاب جوانب من نظرية الأعمال اللّغوية إلاّ أنّ سعيهم قد خاب، في تقديرنا، لأسباب لا نخوض فيها.

ويمثل المقترحان اللّذان نعرضهما في الفصلين المكوّنين لهذا الباب الثاني اتّجاهين عرفانيين مختلفين أحدهما منظومي والآخر اقتراني. ولكنّ كليهما قام على ما في صريح أقوال أصحابهما على نقد الفرضيات الأساسيّة للاتّجاه العرفاني الذي مثّله تشومسكي سواء

ةيوغللا لاما عألا ةيرظن.indd 141 12/11/2016 3:48:38 PM

برفض الأنموذج النحوي التّرميزي واستبداله بأنموذج استدلالي تداوليّ أو برفض معالجة اللّغة منفصلة عن إدراك التجربة الإنسانيّة بأبعادها البيولوجية والثقافية ومن هنا فإنّنا نطمح من وراء هذا الباب إلى البحث عمّا قد يكون لحق نظرية الأعمال اللّغوية من تطوير ضمن بعض الاتّجاهات العرفانيّة ومدى وقوع استبدالات ضمن الجدول العلمي الذي فتحه أوستين وأحكم صياغته سورل.

وتقترح نظرية المناسبة لدى سبربر وولسن تصورا مختلفا،مبدئيا، للأعمال اللغوية.فقد راجع صاحباها ،وهما يحددان الإطار العام لدراسة الأعمال اللغوية موقع أعمال الخطاب من التداولية وكيفية تحليل الجمل غير الخبرية على أسس استدلالية قوامها التمييز بين التصريح والتضمين ودورهما في إبراز الموقف القضوي للمتكلم.

وأدت هذه المراجعة إلى عزل الأعمال التخاطبية الخالصة (أو الكونية) وحصرها في « القول إنّ...» و«الأمر بـ...» و«الاستخبار عن...». وتقوم معالجة نظرية المناسبة لأعمال التخاطب الأساسية على اعتبار التخاطب إنتاجا لحوافز تجعل مجموعة من الافتراضات بينة للمخاطبين.وهي افتراضات على قدر من الإشارية يجعل أقوى الحوافز الممكنة في تبليغ تلك الافتراضات أكثرها مناسبة.

وانطلقت مارمايدو من مراجعة مشروعي أوستين وسورل انطلاقا من مبادئ الواقعية التجريبية.فأبرزت الطابع المزدوج للعمل اللغوي في جمعه بين القول والعمل.واهتمت في هذا الصدد باستعارة القوّة للتعبير عما ينتج عن التفاعل التخاطبي والاجتماعي وفق اصطلاح لغوي وثقافي.

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 142 12/11/2016 3:48:38 PM

ولكنها حين درست تعجيم قوة القول عادت إلى مفهوم الفعل الإنشائي فأعادت بناءه حسب مفهوم الأطر المعجمية التي تجعل الأعمال اللغوية مشاهد تجريبية من الأنشطة والأعمال.واستنادا إلى تحليلها هذا سعت إلى إبراز الطابع الطرازيّ المتدرج للعمل اللغوي بانية سلّمية قوامها التناسب بين الاصطلاح اللغوي والاصطلاح الاجتماعي الثقافي.

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 143 12/11/2016 3:48:38 PM

الفصل الأوّل

نظريّة المناسبة

1 – مدخل

نتناول في هذا الفصل، بالعرض والنّقد، مقترحا في مقاربة الاعمال اللّغويّة يندرج في ما يعرف بالتّداوليّة العرفانيّة عمومًا ونظريّة المناسبة (Relevance theory) خصوصا (Sperber & Wilson، 1986، 1989).

ولنظريّة المناسبة علاقة بمبدإ المنظموميّة (Modularity) الذي اقترحه فودور (Fodor، 1986) وأساسه التمييز بين صنفين من أنظمة معالجة المعلومات: صنف غير مختصّ وغير منظومي يمثّل النّظام المركزي للذّهن وتجرى فيه الاستدلالات، وصنف مختصّ قائم على المنظومات وهو الأنظمة المحيطيّة. ويفترض سبربر وولسن أن النّظام المركزي هو مجال المعالجة التّداوليّة. وهي معالجة لا تتّصل، عندهما، بالمستوى اللّغوي (أي الجوانب الصّوتميّة والإعرابيّة والدّلاليّة). فما يحصل من المعالجة اللّسانيّة يصاغ في صورة منطقية توافق تأويلا جزئيّا للقول. ويتطلّب عدم التمام في التمثيل المنطقي معالجة القول تداوليّا قصد إغناء الصورة المنطقيّة بتحديد التّأثيرات المقاميّة.

وفي هذا الإطار يبرز مبدأ المناسبة. وهو مبدأ قائم على النسبيّة والإحاطة ويتحدّد بحسب معطيين هما الجهد العرفاني الذي يتطلّبه

145 .indd ةيوغللا لاماعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:38 PM

تحليل القول والتّأثير المقامي الحاصل من معالجة ذلك القول. وعموما يكون القول أشدّ مناسبة كلّما كانت التأثيرات المقاميّة أكبر كما يكون أشدّ مناسبة كلّما تطلّب جهْدًا في التأويل أضعف. فالمطلوب هو أن يكون الجهد والتّأثير كافيين للحصول على تأويل منسجم مع مبدإ المناسبة، ومنتهى الطّلب أن يحصل السّامع على القدر الكافي من التّأثيرات المقاميّة بأقلّ جهد ممكن.

ويقصد سبربر وولسن بالجهد العرفاني درجة الصعوبات التي تفرضها مكوّنات القول من قبيل تعقّد تراكيبه أو بساطتها وقرب مآخذ معجمه أو بعده وطول القول أو قصره وما إلى ذلك. أمّا التأثير المقامي فهو ما ينتج من دلالات عند تأويل القول في مقام معيّن. وسنوضّح أثناء التّحليل بعض المعطيات النّظريّة التي تساعد على فهم التصوّر الذي اقترحه سبربر وولسن في شأن الأعمال اللّغويّة.

2 – الإطار العام لدراسة الأعمال اللّغويّة

يطرح صاحبا نظريّة المناسبة مسألتين أساسيتين: الأولى ما هو موقع أعمال الخطاب من النظريّة التداوليّة العامّة؟ والثانية كيف تحلّل الجمل غير الخبريّة استنادًا إلى نظريّة المناسبة؟

ومنطلق المسألة الأولى أنّهما اعتبرا المعطيات التي حلّلها من اشتغل بالأعمال اللّغويّة عارية من أيّ قيمة خاصّة بالنّسبة إلى التّداوليّة. أضف إلى ذلك أنّ طريقة تحليل الأعمال اللّغويّة والمجاز تُصوّرَان على أنهما مجالان لا يتقاطعان ولا يلتقيان[1] (Sperber & Wilson، 1986،

(1) – هذا الجزم نجده واضحا لدى سبربر وولسن وإن كان في حاجة إلى تعديل فسورل مثلا (Searle، 1982) خصّص فصلين احدهما لتناول عام لمسألة المعنى الحرفي والآخر

12/11/2016 3:48:38 PM 146 .indd

ص 226) ووجه الاعتراض على هذا أنّ نظريّة الأعمال اللّغويّة قامت على ادّعاء أساسي يحتاج إلى نقاش عندهما. ومفاد هذا الادّعاء أنّ «تخصيص أيّ قول بصنف معيّن من الأعمال اللّغويّة هو جزء ممّا يُبلَّغ وهو يقوم بدور ضروري لفهم القول» (Sperber&Wilson، 1986، ص 244). فمن اللاّزم التمييز بين:

(أ) التّصنيف المقولي للأقوال داخل النظريّة،

(ب) واكتشاف المقولات التي يصنّف المتكلّمون بلغة ما على أساسها أقوالهم،

(ج) وادّعاء أنّ هذا التّصنيف أو ذاك يقوم بدور ضروري عند التّخاطب تبليغا وفهما.

فمثل من يزعم أن المتكلّم لا يبلّغ قوّة القول إلاّ إذا صنّفها ضمن نوع محدّد من أعمال الخطاب مثلُ لاعب كرة القدم (ومثالهما هو لاعب التّنس) القادر على تصنيف ما يفعله بالكرة على انّه قذفة أو تمريرة أو ضربة جزاء أو ضربة زاوية أو تماس فنستخلص انّ هذا اللاعب غير قادر على تمرير الكرة أو تصويبها إلاّ إذا صنّفها تصنيفا صائبًا.

و الإشكال هو هل يجب، ليتحقّق عمل لغوي ما، أن يتمّ تبليغه والتعرّف على أنّه تمّ تبليغه؟ وهو ما يعرف بالقصد الانعكاسي

لتحليل الاستعارة من زاوية الأعمال اللّغويّة كما نجد في عمل أوريكيوني كبرات (Kerbrat – Orecchoni، 1986) تَناولا للعلاقة بين الأعمال اللّغويّة والمجاز عمومًا. وننبّه إلى أنّ للعلاقة بين المجاز والأعمال اللّغويّة، وجوهًا مختلفة لم تثر عندهما. من ذلك مثلا إمكانية النّظر إلى الأعمال اللّغويّة المباشرة وغير المباشرة باعتبارها ضربًا من العلاقة المجازيّة التي تحتاج إلى تخصيصات ومن ذلك أيضا مدى اعتبار العلاقات المجازيّة المختلفة أعمالا لغويّة كالتشبيه والمجاز المرسل والكناية.

147 .indd ةيوغللا لاماعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:38 PM

حسب التصوّر الذي استلهمه سورل (Searle، 1969) من غرايس.

نشير هنا إلى أنّ قياس التّبادل الكروي على التّبادل اللّغوي مفيد بما أنّه قياس بين مؤسّستين تقتضيان بعبارة سورل وجود قواعد تكوينيّة (راجع الفصل المخصّص لسورل في هذا الكتاب، الفقرة2) ومفيد، في ظنّنا، لأن اللاّعب بالكرة أو الكلام، يستبطن القواعد وتصنيفها حتّى تبدو عفويّة بديهيّة. إلاّ أنّه إذا وقع سوء تفاهم بين المتخاطبين أو أخطأ أحدهما فإن الحلّ هوأن يقول «أقصد كذا ولم أقصد كذا...» فيبرز حينئذ الوعي بالتّصنيف المقولي للأعمال اللّغويّة أمّا لاعب كرة القدم فلو نفّذ ضربة جزاء بيديه أو رمية تماس برجله لعاقبه الحكم وجعل عمله (الكروي!) لاغيا.

ومفاد ملاحظتنا أنّنا باللّغة ننجز الأعمال اللّغويّة ونصنّفها فيتولّد جانبٌ ممّا يفسّر الحدس القائل بتلازم التّبليغ والتّعرّف ولكنّنا لا نقوم بالكرة إلاّ بأعمال وإذا احتجنا إلى وصفها فإنّنا نصفها بغير الكرة بداهة (أي باللّغة). وجوهر اعتراض سبربر وولسن قائم على رفض تعميم تلازم التّبليغ والتّعرّف على جميع الأعمال اللّغويّة كما سنوضّح.

تُبرزُ الإجابةُ عن المسألة الثانية المتعلّقة بطريقة تحليل الجمل غير الخبريّة الموقعَ الفعليَّ لأعمال الخطاب من النظريّة التداوليّة. فالملاحظ أنّ مقترحات سبربر وولسن في شأن الأعمال اللّغويّة جزء من استدلال أشمل على أن مبدأ المناسبة (في التّخاطب) يمكّن من اشتقاق استدلالات غير برهانيّة تتميّز بالثّراء والدّقة لتحديد القصد الإخباري للمتخاطبين. ولهَذا السّبب أدرجا تحليل الأعمال اللّغويّة

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 148 12/11/2016 3:48:38 PM

في إطار البعدين الوصفي والتّأويلي لاستعمال اللّغة. وهَذا ما يحتاج إلى بيان.

فمن المسلّمات الكبرى في نظريّة المناسبة أن تحليل التّخاطب باللّفظ يقتضي مراحل عديدة أقربها إلى ما يعنينا وصف المخاطب لسلوك المتكلّم في علاقته بالمعلومات المستمدّة من المقام لإعادة بناء القول. وأساس هذا الوصف مهامّ استدلاليّة عديدة من أبرزها إسناد صورة قضويّة واحدة للقول (أي تمثيل دلالي) ومنها التعيين المعجمي للوحدات اللّغويّة (خصوصا المبهمات والمضمرات) ومنها تحديد الموقف القضوي الذي يصدر عنه المتكلّم ومنها أيضا تحديد التّعبير المباشر والتّعبير غير المباشر أو الحقيقي والمجازي. وهذه الفروق هي فروق بين التّصريح (Explicature) والتضمين (Implicature). وتعريف التّصريح عندهما هو:

«كون الفرضيّة التي ينقلها القول ق صريحة إذا وفقط إذا كانت نتيجة بناءِ لشكل قضوي يُقنّنه (encoded) القول ق» (Sperber & Wilson، 1986، ص 182، 1989، ص 271).

أمّا التضمين فهو خلافه. ويتحدّد بكثرة الخصائص المستدلّ عليها مقابل ما يتميّز به التّصريح من جمع بين خصائص تصوّريّة مقنّنة لسانيّا أو مستدلّ عليها مقاميّا.

فالمقابلة، على ما يظهر، قائمة على أمْرٍ نسبيّ عِماده كثرة الخصائص المقنّنة في التّصريح مقابل كثرة الخصائص الاستدلاليّة في التّضمين.

وإذا ركّزنا على قوّة القول فإنّ تحديدها عندهما مرتَبط بالموقف القضوي الذي يعبّر عنه المتكلّم. ولمّا كان الموقف القضوي ممّا يستدلّ

149 .indd ةيوغللا لاماعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:38 PM

عليه مقاميّا فإنّ قوّة القول، لا تكون إلاّ ضمنيّة مستدلاّ عليها من القول المقنّن. وهو ما يستلزم الفصلَ بين قوّة القول (الضمنيّة دائما وغير المقنّنة لغويّا دائما) والصّورة القضويّة للقول. هذا ما نستخلصه من أمثلة عديدة قدّماها (Sperber & Wilson، 1986، ص 225):

(1) Is Jill coming to the party ?

(هل ستحضر عزّة الحفل؟)

(2) Jill is coming to the party

(ستحضر عزّة الحفل)

حيث (2) هي الصّورة القضويّة للجملة الاستفهاميّة (1). والمطلوب عند تحليل هذه الجملة إدراجها ضمن مخطّط للافتراضات من قبيل (3) وتطبيقه (4) على المثال (1):

(3) يستخبر المتكلّم عمّا إذا كان من الصّادق أن....

(4) يستخبر المتكلّم عمّا إذا كان من الصّادق أنْ تحضر عزّة الحفل.

وتقوم هذه «المقاربة القضويّة» المستلزمة لضروب من الاستدلال التي تمكّن من استخلاص قوّة القول، على التمييز بين الوصف والتّأويل. فما الصورة القضويّة إلاّ تمثيل وكلّ قوّة هي تمثيل للأشياء بطريقتين ممكنتين:

فإمّا أن يمثّل القول حالة أشياء في الكون إذا كانت صورته القضويّة صادقة في مطابقتها لحالة الأشياء تلك ويسمى هَذا التّمثيل وصفا واستعمالا وصفيّا،

150 .indd.ةيوغللا لامعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:38 PM

وإمّا أن يكون القول تمثيلا لتمثيل آخر له صورة قضويّة، فكرة أو تمثيل ذهنيّ مثلا، إذا كان بين الصورتين القضويتين تماثل (Resemblance) وتعتبر احدى الصورتين القضويتين تأويلا للصوّرة الأخرى ويسمى استعمالا تأويليّا.

ولئن كان مثال الإثبات من أوضح ما يبيّن الاستعمال الوصفي للغة فإن مثال الخطاب المنقول والقول على الحكاية من أبرز ما يوضح الاستعمال التأويلي للغة. إلاّ أنّ التأويل أكثر تجذّرًا عندهما فكلّ قول هو تمثيل لفكرة المتكلّم وهو ما أدّى إلى تصوّر القول على أنّه «تعبير تأويلي لفكرة من أفكار المتكلّم ويقوم السّامع بفرضيّة تأويليّة تتعلّق بالقصد الإخباري للمتكلّم» (Sperber & Wilson، 1986، ص ص 230–231).

والمهمّ أنّ التمثيل الذّهني يمكن استعماله وصفيّا أو تأويليّا. فإذا استعمل وصفيّا يكون التمثيل الذّهني إمّا وصفا لحالة أشياء في الكون واقعة أو وصفا لحالة أشياء مطلوبة. وإذا استُعْمِل تأويليّا يكون إمّا تأويلا لفكرة أو لقول منسوب (attributed) (إلى شخص ما) وإمّا تأويلا لفكرة من المطلوب أو ينبغي أن يطلب الاحتفاظ بها باعتبارها معرفة مثلا. وهذا الرسم الذي ننقله عن سبربر وولسن (Sperber & Wilson، 1986، ص 232 و1989، ص 347) يلخّص تصوّرهما للاستعمالين الوصفي والتّأويلي والمسارات الممكنة لهما:

151 .indd ةيوغللا لامعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:38 PM

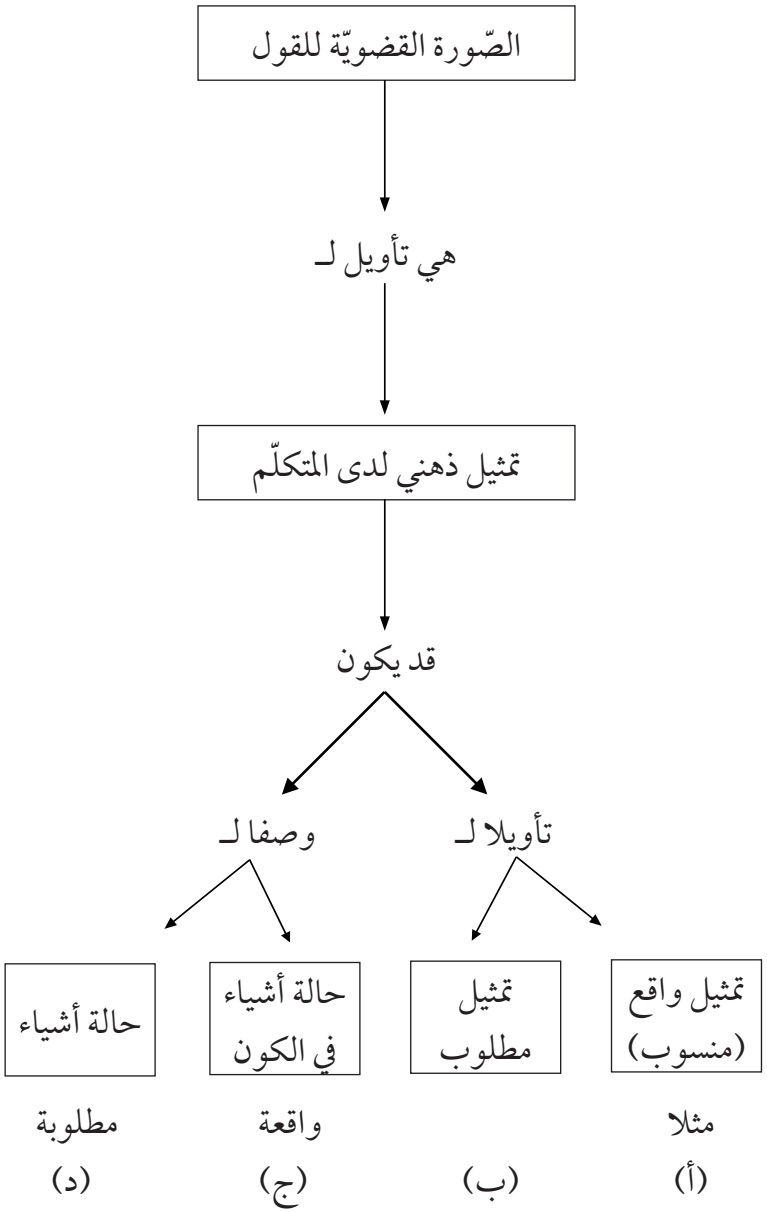

12/11/2016 3:48:38 PM .indd 152 ةيوغللا لامعألا ةيرظن

فمن الحالة (أ) نجد السخرية، ومن الحالة (ب) نجد الاستفهام والتمنّي ،ومن الحالة (ج) نجد الخبر، ومن الحالة (د) نجد الأمر والنّهي والنّصح. وتقع الاستعارة، عندهما ، في مستوى العلاقة الاستدلاليّة من الصّورة القضويّة للقول إلى التّمثيل الذّهني لدى المتكلّم. هذا ما يعني أن كلّ قول يتميّز بعلاقتين على الأقلّ الأولى علاقة بين الصّورة القضويّة والتمثيل الذّهني والثانية إحدى العلاقات الأربع الممكنة بين التمثيل الذّهني وما يُمثّله. ومن المفترض أن جميع هذه العلاقات الأساسيّة في هَذا الرّسم تفسّر المجاز وقوّة القول.

وفي هذا الإطار العام تندرج أعمال الخطاب وتحتلّ موقعها العادي ضمن النظريّة التداوليّة ويبرز كذلك الأساس الذي سيعتمد في تحليل أعمال الخطاب داخل نظريّة المناسبة.

3 – عزل الأعمال التّخاطبيّة الخالصة (الكونيّة)

لئن رفض سبربر وولسن ادّعاء التّلازم بين التبليغ والتعرّف لنجاح تحقيق عمل لغوي ما فإنّهما يعترفان بأن بعض الأعمال اللّغويّة تقتضي ذاك التّلازم. وهذه الخاصيّة تبرز في الأعمال المؤسّسيّة ويقصدان بها الصنف الذي انطلق أوستين من ملاحظته فعمّمه وهو ما أسماه سورل التّصريحيّات(Explicatures). ومن أمثلتهما عليه تصريح اللاّعب في لعبة البريدج:

(5) أ. Two no trumps

ب. Deux sans atout

153 .indd ةيوغللا لاماعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:38 PM

إلاّ أنّ هذا التّصريح عندهما جزء من دراسة البريدج وليس جزءًا من دراسة التّخاطب باللّغة. لذلك يستنتجان أنّ مثل هَذه الأعمال المؤسّسية تعود إلى دراسة المؤسّسات.

ومقابل هذا الصّنف الذي يخلو من فائدة في دراسة الأعمال اللّغويّة يعتبران أن انواعا عدّة من الأعمال اللّغويّة يمكن انجازها دون أن يحتاج المتخاطبان إلى التّعرّف عليها باسمها وصنفها المقولي ومنها التكهّن (Prediction) أو الاخبار عن المستقبل عمومًا. فقوّة قول مثلا:

(6) سيكون الطّقس جميلا غدًا

لا تعود إلى أن المتكلّم يبلّغ إشاريّا (Ostensively) بأنّه ينجز عمل التّكهّن بل تعود إلى أنّه يبلّغ إشاريّا افتراضا خاصيّته الحديث عن حدث في المستقبل خارج عن سيطرته. لذلك فإنّ القول (6) يمكن أن تكون قوّته التكهّن حتّى وإن لم يقصد المتكلّم إلى التكهّن وحتّى إن لم يتفطّن المخاطب إلى ذلك.

ونجد عدة أعمال لغويّة أساسيّة في تحاليل التداوليين تعود إلى إحدى المقولتين المتقابلتين. فالوعد والشكر مثلا من الأعمال المؤسسيّة التي تقتضي وجود مؤسّسات وينبغي أن يتمّ التّعرّف عليها حتّى تتحقّق بنجاح. أمّا الإثبات والافتراض والعرض والتّحذير فهي أعمال لا تتطلّب ان يتمّ التعرّف عليها حتّى تتحقّق بنجاح.

وعموم موقفهما أنّ هَذَيْن الصّنفين من الأعمال لا يحتاجان إلى مبادئ أو آليات تداوليّة خاصّة لتأويل الأقوال التي تحقّق هذه الأعمال (Sperber & Wilson، 1986 ص 246). وهو موقف منتظر بما

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 154 12/11/2016 3:48:39 PM

أن الأعمال المؤسّسية لا تدرس لغويّا بل مؤسسيّا وبما أنّ الأعمال التي تتحقّق دون أن تستوجب التّعرّف عليها تتحدّد بخصائص مضمونها الصّريح أو الضّمنيّ.

وقد عزل سبربر وولسن مجموعة صغيرة من الأعمال اللّغويّة التي لا تنتمي ،حسبهما، إلى المقولتين السابقتين وهي أعمال تختصّ بأنّها:

(أ) تتشابه من حيث صورها المنطقيّة

(ب) لا تقتضي وجود أعراف اجتماعيّة لتتحقّق (مثل الأعمال المؤسسيّة) وهو ما يعني أنّ المتكلّم يقوم بتمثيلها

(ج) أعمال كونيّة كلّيّة موجودة في جميع اللّغات

(د) أعمال تخاطبيّة خالصة

وتتكوّن هذه المجموعة من ثلاثة أعمال هي: (Sperber & Wilson، 1986، ص 246)

(1) القول← قال إنّ (Saying, saying that)

(2) الأمر← أمر بـ (telling, telling to)

(3) الاستخبار ← اِستخبر عن (asking, asking whether)

إنّ هذه الأعمال تشترك في صورتها المنطقيّة ولكنّها تحتاج إلى تحليل الفروق بينها. وقد نبّها إلى أنّ «القول إنّ» و«الأمر بـ» و«الاستخبار عن» لا تمثّل أنواعا لأعمال الخبر والأمر والاستفهام بسبب انعدام التناظر بين نوع العمل ونوع التّركيب النّحوي.

فالخبر مثلا يقتضي التزام المتكلّم بصدق الصّورة القضويّة

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 155 12/11/2016 3:48:39 PM

للقول. وهو شرط لا يتوفّر في جمل خبريّة شكلا ولكنّها استعارة أو تهكّم من حيث وظيفتها.

وقس على هَذا بعض التّوجيهيات التي يسعى المتكلّم بها إلى جعل المخاطب يحقّق العمل المذكور صراحة فمن الأمر ما يكون على سبيل الاستهزاء والتّهكّم ومن الاستفهام ما يكون على وجه الإنكار المشوب بتعجّب.

وننبّه هنا إلى أنّ هذه المجموعة توافق تصوّر سبربر وولسن للتمييز بين الصّورة المنطقيّة (القضويّة) للقول والموقف القضوي كما توافق افتراضهم أنّ الصورة القضويّة للقول (أي «ض» في التمثيل الرّمزي) تندرج ضمن مخطّط للافتراضات من قبيل المثال (7) أدناه بالنسبة إلى الخبر:

(7) قال المتكلّم إنّ ض

وهذا المخطّط عندهما، كما ذكرنا في الفقرة الثانية أعلاه، مرحلة استدلاليّة فرعيّة من مراحل إعادة بناء القول من خلال وصف سلوك المتكلّم في علاقته بالمعلومات المقاميّة. وليس خافيا أنّ تصوّرهما للتّخاطب على أساس أنّه عمليّة أساسها إسناد الصّور المنطقيّة والتمثيلات الذّهنيّة للأقوال قد حدّد اختيارهم لهذه الأصناف الثلاثة. وهو نفس التّصوّر الذي طرح بالنّسبة إليهما مشكلة العلاقة بين التمثيل القضوي والتّراكيب النّحويّة. إذ يرفض سبربر وولسن وجود ترابط نظامي بين نوع تركيب الجملة ونوع العمل اللّغوي (Sperber & Wilson، 1986، ص 246). والسّبب الصّريح لذلك أن المتكلّم يمكنه أن يقول مثلا:

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 156 12/11/2016 3:48:39 PM

(8) Go ahead and ruin my carpet

(تقدَّمْ وأَتْلَفْ زربيَّتِـي)

(9) What monster would dare to harm a sleeping child?

(أيّ وحش سوّلت له نفسه إيذاء طفل نائم؟)

فلغويّا تمثّل (8)أمرا و(9) استفهامًا، ولكن من حيث الفهم لا يمكن اعتبار (8) أمرًا حقيقيّا بل هو أقرب إلى التهكّم ولا يمكن اعتبار (9) استفهامًا بل هو أقرب إلى الإنكار أو التّعجّب. ويستخلصان أنّه لا يمكن الرّبط بين تراكيب الجمل والأعمال اللّغويّة إلاّ بطريقتين:إحداهما اعتبار أشباه (8) و(9) أعمالا لغويّة غير صادقة أو فاسدة (Defective) والثانية التخلّي عن التّصنيف التّقليدي للأعمال اللّغويّة (Sperber & Wilson، 1986، ص 247).

ولمّا كان من المستحيل الفصل داخل التّراكيب على نحو محدّد واضح بين ما قد يكون إمّا خبريّا وإمّا طلبيّا فقد اختارَا عدم اعتماد طرق التّعبير دليلا في تحديد قوّة القول.

ومن حججهم في ذلك أنّ:

(10) ستذهب غدًا

(11) لن تحتاج إلى السيّارة (؟)

(12) هذا الكتاب ممتع جدًّا

لا نتبيّن فيها هل المقصود بـ (10) الإخبار أم الأمر وبـ (11)، حسب التّنغيم، الإخبار أم الاستفهام وبـ (12) الإخبار أم التّعجّب. ومؤدّى هذا الضرب من النّظر أنّ في التّراكيب طرقا بارزة

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 157 12/11/2016 3:48:39 PM

لغويّا من قبيل صيغة المضارع أو الأمر ومن قبيل التّنغيم الصاعد أو النّازل والتّرتيب العادي أو غير العادي لعناصر الجملة ووجود اسم الاستفهام أو لام الأمر... إلخ ولكنّها طرق توجّه عمليّة الفهم والتأويل وجهات متنوّعة دون أن تكون محدّدات قاطعة الدّلالة على نوع العمل اللّغوي.

إن هذا الموقف الذي اتّخذه صاحبا نظريّة المناسبة يرتكز في حقيقة الأمر على ما يوليانه من أهميّة لتأويل القول وتحديد صورته القضويّة. ولكنّنا حين ننظر في أمثلتهم نجدهم يمزجون بين خصائص القول اللّغويّة وتصوّرات مقاميّة عينيّة يحتملها القول مجرّد احتمال. فلئن كان التعويل على تنغيم (11) تنغيما صاعدًا لاعتبار القول استفهاما أو نازلا لاعتباره خبرًا من الأمور الواضحة فإن المسألة في (10) و(12) مختلفة نسبيا رغم إمكان تدخل المعطيات التنغيميّة (وربّما غيرها كالحركات والإشارات) في توضيح الأمر أو التعجّب.

فمن الثّابت أنَّ (10) و(12) يعدّان لغويا إثباتان ولكن دلالة الأمر في (10) ترتبط بتأويل القول من زاوية العلاقة القائمة بين المتخاطبين على أساس الاستعلاء فهي من باب الأخبار التي تحتمل الأمر مقاميّا ولكن الأمر لا يكون حينئذ إلاّ عملا غير مباشر يستخلص بالاستدلال المقامي ولا دليل عليه لغويّا. وكذا أمْر التعجّب في (12) فهو مستمدّ من مضمون الكلام وليس من تركيبه. فهو كذلك عمل غير مباشر.

ولكنّ تحليل سبربر وولسن لا يأخذ بعين الاعتبار في تأويل القول إمكانيّة التّطابق بين التمثيل الدّلالي للقول والتّمثيل الإعرابي

158 .indd ةيوغللا لاماعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:39 PM

(التّركيبي) له بما أن كلّ صورة قضويّة للقول هي تأويل لتمثيل ذهني يصف خارجًا (موجودًا أو مطلوبًا) أو يؤوّله. ووراء ذلك تصوّر يعتبر القول جمعا بين معطيات مقنّنة وأخرى استدلاليّة على نحو تكون به كثرة الجوانب مقنّنة دليلا على التّصريح وكثرة الجوانب المستدلّ عليها دليلا على التّضمين. ولا تكون قوّة القول عندهما إلاّ ضمنيّة تتطلّب الاستدلال ممّا يسدّ الباب أمام إمكانية افتراض وسم قوّة القول لغويّا فهي تحتاج دائما إلى استدلال (مقامي بالضرورة) ممّا يجعل المقابلة بين العمل المباشر والعمل غير المباشر أو بين عمل مسجّل في البنية النحويّة وآخر محدّد مقاميّا في القول مقابلةً مستحيلة فتستَوي بذلك الأعمال الموسومة لغويّا والأعمال غير الموسومة(استفهام مقابل السخرية مثلا) والأعمال المباشرة والأعمال غير المباشرة.

وقد يكون لهذا التصوّر قيمة من حيث توحيد النّظر إلى الأعمال اللّغويّة المختلفة ولكنّه توحيد باهظ الثّمن في نظرنا لأنّه يقوّي الاستدلال والاحتمال في حين أنّه من الممكن لافتراض المواضعة اللّغويّة أن يقدّم تأويلا مقبولا وواقعيّا لعدد كبير من الأعمال اللّغويّة الأساسيّة. فالاستدلال عندنا موجود وهو متّصل أساسًا بضمنيات القول ولكنّه استدلال يحتاج إلى نقطة انطلاق في تحديد مساره وهي نقطة لا يمكن أن تكون عندنا إلاّ الثوابت النحويّة التي نجدها في القول وخصوصًا وسم موضع الإنشاء فيه أيْ صدر الجملة.

4 – معالجة نظريّة المناسبة لأعمال التّخاطب الأساسيّة

اصطفى سبربر وولسن أعمالا تخاطبية ثلاثة اعتبراها أساسيّة

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 159 12/11/2016 3:48:39 PM

هي «القول إنّ» و«الأمر بـ» و«الاستخبار عن». ومن النّافل التّذكير بأنّها لا توازي عندهما الخبر والأمر والاستفهام وإن كان من الصّعب على قارئ كتاب «المناسبة» ألاّ يطابق بين الجانبين خصوصا حين يلاحظ أن أمثلة «القول إن» هي أخبار وأمثلة «الأمر بـ» تعود إلى صيغ الأمر (بدلالاتها الممكنة المختلفة) وأمثلة «الاستخبار عن» هي من الاستفهام بنوعيه: استفهام التّصديق واستفهام التصوّر رغم أنّهما أدرجا فيه، لأمر مّا سنتبيّنه، تركيب التعجّب.

وعموم تحليل سبربر وولسن للأعمال الثلاثة الأساسيّة قائم على أنّ تحديد قوّة القول إنّما هي نتيجة تعامل بين الصّورة القضويّة للقول والافتراضات التي يضعها السّامع بخصوص إعادة بناء القول واختياره لأوّل افتراض يوافق مبدأ المناسبة في التّخاطب.

ورغم ما يحيط بمفهوم المناسبة من إشكالات وما أدخله عليه صاحباه من تعديلات (Sperber & Wilson، 1986، ص ص 160–278) فإن الأساسي فيه هو أن قوام التّخاطب إنتاج حوافز (stimulus) تجعل مجموعة من الافتراضات بيّنة للمتخاطبين وهذه الافتراضات على قدر من المناسبة بحيث ينبغي للمخاطب أن يعالج الحافز الإشاريّ لأنّ هذا الحافز هو أقوى الحوافز التي يمكن أن يستعملها المتكلّم ليبلغ تلك الافتراضات. وهو ما يعني أن كلّ عمل تخاطبي إشاريّ يبلّغ أقْصى ما يكون من افتراض المناسبة. (Sperber & Wilson، 1986، ص 158).

ونعرض في ما يلي أبرز مكوّنات تحليل سبربر وولسن لأعمال التّخاطب الأساسيّة الثّلاثة.

160 .indd.ةيوغللا لاماعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:39 PM

4 – 1 «قال إنّ ض»

تمثّل «ض» في هذه الصيغة الصّورة القضويّة للقول. ويبلّغ «القول إنّ ض» أنّ التّمثيل الذّهني (أي الفكرة) التي تؤوّلها «ض» هي وصف لحالة أشياء في الكون قائمة. ولكنّها قد تعتبر وصفا صادقا مطابقا سواء من قبل المتكلّم أو من قبل الشّخص الذي يحكي (وينقل) فكرة شخص آخر.

ويمكن أن توجد قرائن لغويّة على ذلك من قبيل صيغ الخبر أو ترتيب الكلمات ...إلخ. ولكن على السّامع، في غياب هذه المؤشّرات كما هو الشّأن في البرقيات أو عند التّعامل المحادثيّ أن يحدّد قوّة القول أهي «القول إنّ ض» أم عمل آخر من العملين التخاطبيّين الآخرين.

ومن أوضح الأمثلة على ذلك تحليل المخاطب للقول التّالي:

(13) ستنطلق الحافلة

(14) قال المتكلّم إن الحافلة ستنطلق

(15) يعتقد المتكلّم أنّ الحافلة ستنطلق

(16) الحافلة ستنطلق.

إنّ منطلق التّحليل هو (13) ولتحديد هذا الحافز الإشاريّ على المخاطب أن يستخلص بالاستدلال ما يحمله من افتراضات فيعيّن الصورة القضويّة للقول بإدراجه في مخطّط وصف كما هو الشّأن في (14) أعلاه، وهذا الوصف يمكن أن يكون مناسبًا، فيستخلص (15) ويمكن أن يكون مناسبًا مع ثقة السّامع في المتكلّم فيستخلص (16).

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 161 12/11/2016 3:48:39 PM

وعموم هذا التحليل أنّ السّامع اختار المسار (ج) في الرّسم الذي نقلناه في الفقرة 3 أعلاه. وهو المسار الذي يجعل التمثيل الذّهني وصفا حرفيّا لحالة أشياء في الكون فيكون القول (13) خبريّا.

ولكن إذا كان المقام الذي يقال فيه (13) مقامًا يوجد فيه المخاطب متردّدًا بين مصاحبة أصدقائه إلى مكان ما وهم ينتظرون قراره ولا وجود لحافلة في المقام فإن ما يستدلّ عليه من (14) إنّما هو:

(17) يعتقد المتكلّم أنّه إذا لم يتّخذ السّامع قرارًا بالذّهاب حالا فإنّ الأوان سيفوت.

وإذا كان السّامع يثق في مخاطبه (صديقه) فإن القول (18) يظهر باعتباره استلزامًا مقاميّا.

(18) إذا لم يتّخذ السّامع قرارًا بالذّهاب حالا فإنّه سيفوت الأوان.

ومعنى هذا أنّ القول سيكون استعاريّا (من باب الاستعارة التمثيليّة) وسيكون السّامع قد اختار كذلك المسار (ج) ولكنّه قدّم تأويلا غير حرفي للتمثيل الذّهني.

وقد يكون القول (13) أعلاه حكاية لقول شخص آخر (خطاب منقول) وقد يكون تأويل السّامع لما نقله شخص آخر عن سائق الحافلة مثلا على النّحو التّالي:

(19) يعتقد المتكلّم أن السائق قال إن الحافلة ستنطلق

(20) قال سائق الحافلة إن الحافلة ستنطلق

وعلى هذا يكون السّامع قد اختار المسار (أ) أي اختار تأويلا

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 162 12/11/2016 3:48:39 PM

لفكرة منسوبة.

ولا تمنعُ حكاية القول أن توجد مسافة بين القول المنقول وموقف المتكلّم من مضمون القول وهو ما يمكن إظهاره على أنّه افتراض مناسب إذا كان السّامع لا يثق في قول المتكلّم فيقبل (21) و(22) و(23):

(21) يعتقد المتكلّم أنّه من اللّغو القول إنّ الحافلة ستنطلق

(22) من اللّغو القول إن الحافلة ستنطلق

(23) لن تنطلق الحافلة

وعمومًا فطُرق التّأويل الممكنة لما يمثّله القول من صُوَرِ قضويّة رهينة الافتراضات التي في متناول السّامع ومبدإ المناسبة.

نلاحظ هنا، بعجالة، أن ما حلّله سبربر وولسن حول إمكانات تحليل «القول إنّ» بيّن أنّه لاشيْء يميّزها من تحليل الخبر. والأهم من ذلك أنّ الخبر حسب الرّسم الخاص بمسارات تحليل الأقوال لا يحتمل عندهما إلاّ استعمالين هما الاستعمال الوصفي عند وصف حالة الأشياء القائمة في الكون والاستعمال التّأويلي عند نقل تمثيل ذهني لواقع منسوب. ومعنى هذا أنّ الخبر لا يمكن أن يكون لا وصفا ولا تأويلا لتمثيل ذهني مطلوب، وهو ما يجعلنا نتساءل عن الكيفيّة التي يمكن لنظريّة المناسبة أن تحلّل بها قولا خاضِعًا للصيغة «قال إن ض» اذا كان يدلّ بقرائن مقاميّة على الأمر مثلا وهو ما أشار إليه سبربر وولسن في أحد أمثلتهما في غير سياق تحليل خصائص «القول إنّ...» فرغم شدّة التّعويل على الافتراضات التي يقوم بها السّامع، وهي افتراضات مقاميّة مرتبطة بأقوى ما في كلمة مقام من دلالة،

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 163 12/11/2016 3:48:39 PM

فإن التصوّر المذكور لا يسمح بتبيّن الكيفيّة التي تمكّن من الانتقال من الدلالة الخبريّة الظاهرة إلى الدّلالة الطلبيّة الممكنة.

4 – 2 « أمر بـ ض»

يتّفق تحليل «الأمر بـ ض» مع تحليل «القول إنّ ض» في كون السّامع يعيد بناء الصّورة القضويّة «ض» بإدراجها ضمن وصف أنموذجه هو:

(24) يأمر المتكلّم السّامع بـ «ض»

والأمر هو أن يبلّغ المتكلّمُ السّامعَ أنّ «ض» تأويل لتمثيل ذهني (أو فكرة) يصف حالة أشياء مطلوبة مرغوبا فيها.

وهذا الوصف العام يحتاج مِنَ السّامع إلى أن يجيب استدلاليا على تساؤلين على الأقلّ : أوّلهما من يُفكّر في حالة الأشياء المطلوبة؟ أهو المتكلّم أم شخص آخر يؤوّل المتكلّم فكره؟ وثانيهما بالنّسبة إلى مَنْ تكون حالة الأشياء مرغوبًا فيها؟

والحلّ هو أن يختار السامع أوّل تأويل يوافق مبدأ المناسبة.أمّا المسارات الممكنة حسب الجدول الملخص للاستعمالين الوصفي والتأويلي فهي ثلاثة:

(أ) قول آمر أساسيّ هو القول الحرفي الذي لا يعبّر عن فكرة منسوبة إلى الغير. وهو المسار «د»،

(ب) قول آمر استعاري غير منسوب ويكون اذا اختار المتكلّم المسار «د» ولكنّه لا يقدّم تأويلا حرفيّا لفكرته (أو تمثيله الذّهني)،

(ج) قول آمر منسوب إلى الغير (أي حكاية خطاب الآخرين أو

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 164 12/11/2016 3:48:39 PM

أفكارهم) ويكون حين يختار المتكلّم المسار (أ)[1]

ولئن كان التّشابه في تحليل سبربر وولسن، بين «القول إنّ ض» و«الأمر بـ ض» تشابها شكليا بالنسبة إليهما فإن «الأمر بـ ض» لا يقوم بالضرورة على موقف قضوي هو «الرغبة» أو «الإرادة» («يريد / يرغب المتكلّم من المخاطب أن يفعل ض») كقيام «القول إنّ ض» على الاعتقاد («يعتقد المتكلّم أنّ ض»). والسّبب في انعدام هذا التّناظر عائد، حسبهما، إلى أن الأمر لا يقوم بالضرورة على رغبة المتكلّم أو إرادته. وهذان مثالان على ذلك :

(25)– هل تدلّني على الطريق إلى المحطّة؟

– در عند عمود أضواء المرور وواصل سيرك قُدُمًا

(26) طريقة اعداد مرق بالنّعناع : أخلطي ملعقتين كبيرتين من أوراق النّعناع وملعقتين صغيرتين من السّكر ونصف ملعقة كبيرة من الماء السّاخن، أضيفي إليهما ملعقتين كبيرتين من الخلّ واتركي الخليط يثبت.

فالمتكلّم في (25) لا يعبّر عن رغبته، وقائل (26) لا يريد أن

(1) – نجد في النّص الأصلي الانقليزي (ص 251) والنصّ المترجم إلى الفرنسيّة (ص 377) اتّفاقا على أنّ هذه الحالة توافق المسار (أ) (أي (a)) ولكنّنا بالعودة إلى الرّسم نلاحظ أنّ مضمون الكلام لا يتطابق مع خصائص المسار (أ) بل قد يكون موافقا أكثر للمسار (ب) .إلاّ أنّ ما يعطّل مثل هذا الفهم أنّ المطلوب في (ب) إنما هو «تمثيل ذهني» أو «فكرة» فكأن المسار(ب) مخصّص للاستفهام أساسًا وهو ما يضعف في تقديرنا من قيمة الرّسم المذكور وتداخل المقاييس فيه واضطرابها. والثّابت في ظنّنا هو أن نجد رابطا ما بين طلب «تمثيل ذهني» (الاستفهام) وطلب عمل في الخارج (الأمر) إلاّ أنّ المداخل المعتمدة في الرّسم المذكور لا تسمح بمثل هذا رغم قوّة اشتراك الأمر والاستفهام في الطلب على ما بين البلاغيون العرب القدماء.

165 .ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 12/11/2016 3:48:39 PM

يعدّ مرقا بالنّعناع. ويستخلصان من ذلك أنّ الصلة بين صيغة الأمر والموقف القضوي للرّغبة أو الإرادة منقطعة (Sperber & Wilson، 1986، ص 250). وأدّى موقفهما هذا إلى اعتبار (25) و(26) من باب النّصيحة إضافة إلى أنّ الأمر قد يدلّ على الطلب (لفائدة المتكلّم) على نحو مباشر،أوعلى سبيل الحكاية.

ومردّ ذلك عندهما أنّ الصيغة «أمر بـ ض» تتطلّب تحديد وجهة النّظر. أهي وجهة نظر المتكلّم أم وجهة نظر السامع؟فالطلب تمثيل لحالة أشياء يرغب فيها المتكلّم والنصح تمثيل لحالة أشياء يرغب فيها السّامع.

ويبدو أنّ هذا التّدقيق الذي وضعاه أقلّ ممّا يجب وضعه من تدقيقات إذا نظرنا إلى احتمالات الأمر وأكثر ممّا يجب وضعه لتحديد «الأمر بـ ض» اذا نظرنا إلى الخاصيّة المميّزة التي تفصل الأمر عن غيره من الاعمال اللّغويّة الأساسيّة (خصوصا الخبر والاستفهام).

فممّا لا يحتاج إلى استدلال، لشيوعه وانتشاره، أن تركيب الأمر يحقّق أعمالا متنوّعة متقاربة كالأمر الاستعلائي والعرض والالتماس والرّجاء والنّصح والدعاء والتّحضيض والتّضرّع..إلخ. والفروق بينها هي فروق في ضروب العلاقات بين المتخاطبين (كالاستعلاء والتساوي والدونيّة) وقوّة الطلب (التمييز بين العرض والتّحضيض والالتماس والتضرّع والدعاء مثلا) ومصلحة كلّ متخاطب (التمييز بين النّصح والالتماس مثلا). ومن هذه الناحية فإن وجهة النّظر مقياس من بين مقاييس عديدة.

إلاّ أنّنا إذا نظرنا إلى المسألة على أساس أعمال أصلية (أساسيّة)

ةيوغللا لاماعألا ةيرظن.indd 166 12/11/2016 3:48:40 PM

وأخرى فرعيّة مشتقّة فإنّنا لا نحتاج إلى هذه التّفاصيل والتّدقيقات خصوصا أنّهما أرادا من «الأمر بـ ض» أن يكون عملا تخاطبيّا يمثّل جنسا تحته أنواع شأنه شأن «قال إنّ ض» و«استخبر عن ض» مع العلم أنّ طريقة معالجة هذه الأجناس من الأعمال اللّغويّة ترتكز على تحليل مقامي يقع تمثيله قضويا بما يمكّن من إظهار جميع الفرضيات المقاميّة وصياغته صياغة إشاريّة.

4 – 3 «استخبر عن ض»

تعدّ الصيغة «أستخبر عن ض» تمثيلا دلاليّا أساسًا، وليس حصرًا، للاستفهام. ويتحدّد الاستخبار عند سبربر وولسن بأنّه تأويل يتّخذ المسار (ب) في الرسم المخصّص للاستعمالين الوصفي والتّأويلي. وخاصيّة هذا المسار أنّه تأويل لفكرة مطلوبة. ويعني ذلك أن الاستفهام هو دائما استعمال تأويلي وهو تأويلات «لجوابات يعتبرها المتكلّم مناسبة شريطة أن تكون صادقة» (Sperber & Wilson، 1986، ص 252). ويستلزم هذا التّعريف أنّ الاستفهام طلب لمناسبة القول مناسبةً تقتضي أن يفترض السّامع عند تمثيله الدّلالي للاستفهام صدق الجواب حتّى يكون مناسبًا لما يرغب المتكلّم في سماعه.

ومن هذه النّاحية يرفض سبربر وولسن النّظر إلى الاستفهام على أنّه ضرب من الأعمال التوجيهيّة على ما اعتاد مصنّفو الأعمال اللّغويّة الذهاب إليه منذ سورل (Searle، 1969، ص 69) على الأقلّ باعتباره عملاً تُطلب به مضامين الأقوال لا الأعمال. وحجّة صاحبي نظريّة المناسبة في ذلك استفهامات كثيرة لا تطلب بها معلومات بل توضع لغير ذلك من الأسباب ومنها:

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 167 12/11/2016 3:48:40 PM

(27) ما هي أسباب الحرب العالميّة الأولى؟

(28) ألم تقل إنّك ستكف عن التّدخين؟

(29) ما هي الاعتراضات الأساسيّة على مثل هذا التحليل؟ أوّلا...

(30) لِمَ تكتسي أوراق الأشجار المختلفة ألوانا مختلفة في الخريف؟

فعلى افتراض أنّ (27) سؤال في اختبار فإن المتكلّم لا ينتظر إجابة صادقة بل يرغب في تقييم طريقة الجواب الممتحن. ولا ينتظر قائل (28) جوابا لأنّ سؤاله تقرير (أو إنكار بحسب المقام) وطرح (29) في سياق تحليل ما سيجيب عنه السّائل نفسه. أمّا قائل (30) فالأرجح أنّه يتساءل في ما بينه وبين نفسه.

لقد قدّم سبربر وولسن هذه الأمثلة لبيان أنّ الاستفهام ليس من الضروري أن يكون لطلب معلومة. ومن البيّن أنّهما هنا، أيضا، لا يقيمان اعتبارًا للتّمييز الممكن، والضروري عندنا، بين الأعمال الأساسيّة (الأصليّة) والأعمال المشتقّة (الفرعية). ممّا يجعل التّركيب الواحد، في آن واحد، محتملا، على نحو لا يمكن ضبطه، لتأويلات عديدة لا متناهية يعسر في اعتقادنا، أن نعتبرها متأتّية من خصائص التّركيب لأنّ مصدرها تغيّرات من قبيل علاقات التّخاطب (أستاذ، طالب) أو طلب معلومة حاصلة ويعلم كلا المتخاطبين ذلك (كما في الاستفهام الإنكاري أو التقريري) وتنزيل العارف بالجواب منزلة غير العارف على سبيل جعل السّؤال المقدّر سؤالا محقّقا وغير هذا من احتمالات اشتقاق الدّلالات المختلفة للاستفهام.

12/11/2016 3:48:40 PM

والمفارقة أنّ الأمثلة (27–30)،رغم أنّها قدّمت للاستدلال على أنّ الاستفهام لا تطلب به معلومة من المخاطب، تشترك في كونها استفهامات ويقتضي اشتراكها هذا وجود حدّ أدنى دلالي، في مستوى مّا ينبغي تحديده، يُبْرَزُ سبب تصنيفها في مقولة الاستفهام.

ويبرز كذلك أثر عدم الاهتمام بخصائص التّركيب وما يقوم بين التّراكيب من علاقات اشتقاقيّة في أخذ سبربر وولسن بالفكرة السّائدة حول انقسام الاستفهام إلى استفهام كلّي (أي استفهام التّصديق) واستفهام جزئي (أي استفهام التّصوّر). وهي قسمة صحيحة إذا نظرنا إلى التشكّل اللّفظي وأغفلنا ما بين الضربين من علاقات أعمق لم يكشفها في ما نعلم إلاّ المنوال النّحوي الذي وضعه النّحاة العرب القدامى[1]. وأدّى بهما هذا الأمر إلى استنتاج مفاده أنّ الاستفهام قد يكون ذا صورة قضويّة تامّة (عند السّؤال الكلّي) وصورة منطقيّة ليست تامّة قضويّا. وتستلزم هذه القسمة أنّ الصيغة «يستخبر المتكلّم عمّا إذا كانت ض» لا تكون وصفا إلاّ للاستفهام الكلّي.

أمّا في الاستفهام الجزئي فعلى السّامع أن يعيد بناء الصّورة القضويّة للقول بإدراجها ضمن وصف آخر له الصيغة «يستخبر المتكلّم عن م – ض» (حيث «م» رمزٌ لما نجده في الانقليزيّة من أسماء

(1) – أخذ بهذه القسمة دون مناقشة بعض اللّسانيين العرب المحدثين متأثرين بنماذج لسانيّة غربية ومن بينهم المتوكّل (1986) والفاسي الفهري (1985) وقد حاولنا ، مستلهمين المنوال النحوي القديم أن نبيّن، في سياق تحليل العلاقة بين الاستفهام والتبئير، ما بين ضربي الاستفهام من علاقات (المبخوت 2006).

ةيوغللا ةيبرعلا تامولعملا ةيرظن.indd 169 12/11/2016 3:48:40 PM

استفهام تبدأ بـ «wh» وفي الفرنسية بـ «Qu» واخترنا «م» في العربيّة لكثرتها في أسماء الاستفهام (من، ما، متى، ماذا، ...).

ويستتبع هذا التّصنيف تأويلين للاستفهام. أحدهما أن الاستفهام (الكلّي) يبلّغ كون الفكرة التي تؤوّلها «ض» تكون مناسبة إذا كانت صادقة وثانيهما أنّ الاستفهام (الجزئي) يبلغ أنّه توجد طريقة لإتمام الفكرة التي تؤوّلها ض فتكون قضويّة تامّة ثم في مرحلة ثانية تكون مناسبة إذا كانت صادقة.

وقد قادَ التمييز بين ضربي الاستفهام سبربر وولسن إلى النظر في العلاقة بين الاستفهام الجزئي والتّعجّب. فالتّشابه بين هذين العملين اللّغويين قائم في الدّراسات التي اعتنت باللّغتين الأنقليزيّة والفرنسيّة من جهة استعمال اسم واحد لهما هو {Que, How}.

وتفسير هذا التّشابه الشّكلي حسب سبربر وولسن عائد إلى أن للتّعجّب، كالاستفهام، استعمالا تأويليّا أكثر منه وصفيّا وهو استعمال غير منسوب ناتج عن اختيار المسار (ب) من الرّسم المخصّص للاستعمالين الوصفي والتّأويلي.

وحدّ التعجّب عندهما أنّه إخبار قائم على المبالغة (emphatic assertion). ودلاليّا يمثّلان للتّعجّب بـ «قال إن م. ض» (حيث «م. ض» تعجب غير مباشر) يضمن إتمام الفكرة غير التّامة التي تمثّلها ض على ما يلاحظ في الأمثلة التالية :

(31) أ. How clever Jane is!

(ما أذكى زينب !)

170 .indd.ةيوغللا لامعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:40 PM

ب. Jane is so clever

(زينب كم هي ذكيّة !)

(32) أ. Que Jeanne est intelligente

ب. Jeanne est si intelligente

نشير إلى هذا الربط بين تركيبي الاستفهام والتّعجّب قائم بالفعل في نماذج لغويّة أخرى (Tesnière، 1976، ص ص 191–237). وهو أمر يمكن ملاحظته في العربيّة من خلال استعمال «ما» التي تصلح للاستفهام وتبرز في أحد تركيبي التّعجّب الأساسيين في العربيّة (أي «ما أفعله» و«أفعل به») ومن خلال وجود «كم» الدّالة على التّكثير في الاستفهام عن العدد. ولكنّنا نشير إلى أنّ «ما» العربيّة و«Que» الفرنسيّة تتصدّران كذلك التّراكيب الموصوليّة وتوافقها في الأنقليزيّة «that». فهل يفترض هذا وجود علاقة بين التّعجّب والاستفهام والموصول من حيث الأعمال اللّغويّة؟غير أنّ أهمّ ما يُبْرز أنّنا أمام صورتين مختلفتين أنَّ العلاقة بين التّعجّب، في الأنقليزيّة والفرنسيّة والعربيّة، والخبر أقوى منها بين التّعجّب والاستفهام حتّى أنّ سبربر وولسن بعد أن لاحظا التّشابه الشّكلي أرجعا التّعجّب إلى التّمثيل الدّلالي «قال إنّ..». ونضيف إلى هذا حجّة أخرى مفادها أنّ الاستفهام عمل أصْلي لا يكون إلاّ ببنية الاستفهام في حين أنّ التّعجّب عمل في الغالب، فرعي مشتقّ من الخبر (وإن كان الاستفهام يحتمله مشوبًا بإنكار أو تقرير) ولا يجوز في ظنّنا الخلط بين مراتب الأعمال لأنّ ذلك سيعقّد احتساب دلالة التّراكيب ويجعل تحديد قوى القول غير خاضع لمنطق واضح.

171 .indd ةيوغللا لامعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:40 PM

5 – مناقشة وتساؤلات

يبرز تحليل سبربر وولسن لأعمال الخطاب أنّ بعض ما ورد في نظريّة الأعمال اللّغويّة يرتبط في حقيقة أمره بدراسة المؤسّسات لذلك هو خال من أيّ قيمة لعدم احتياجه إلى مبادئ تداوليّة تفسّره. ولكن توجد أصناف ثلاثة من أعمال الخطاب اعتبرتها نظريّة المناسبة (في التّخاطب) أساسية هي: «قال إنّ ض» و«أمر بـ ض» و«استخبر عن ض». فهي مفيدة بما أنّها تمكّن من إبراز عمليّات استدلاليّة، غير برهانيّة يضع التّمثيل الدّلالي للقول في الاتّجاه المطلوب لتحليل مدى مناسبته. وبهذا المعنى فإن الموقع الحقيقي للأعمال اللّغويّة، حسب سبربر وولسن، إنّما هو دراسة جانب ممّا في التّخاطب من إظهار وإضمار أو بعبارتيهما من تصريح وتضمين عند استعمال اللّغة وصفيّا أو تأويليّا.

ويفترض هذا التّصوّر العام لموقع الأعمال اللّغويّة من النظرية التداوليّة العامّة، وأنموذج المناسبة تحديدًا أنّ الجمل غير الخبريّة تحلّل داخل هذا الأنموذج كما تحلّل الجمل الخبريّة.

والتساؤل الأساسي الذي ننطلق منه هو التّالي : ما الذي مكّن سبربر وولسن من توحيد طريقة تحليل الأعمال الخبريّة والأعمال غير الخبريّة؟

لئن ألحّ صاحبا نظريّة المناسبة على أن «القول إن ض» و«الأمر بـ ض» و«الاستخبار عن ض» لا تمثّل الخبر والأمر والاستفهام فإن حجّتهما في ذلك غير مقنعة. فقد ذهبا إلى انعدام التّناظر بين أنواع هذه الأعمال الثّلاثة وأنواع التّراكيب النّحويّة الموافقة لها. وبالفعل فليس

.ةيوغللا لاامعألا ةيرظن.indd 172 12/11/2016 3:48:40 PM

كل خبر، من حيث تركيبه النّحوي خبرًا من حيث مدلوله وعلى هذا القياس. لكنّنا نودّ التّنبيه هنا على أمر يبدو لنا بسيطا شائعا لكن سبربر و ولسن لم يعيراه اهتمامًا. فالأمر مثلا يمكن أن يكون اسما لتركيب كما يمكن أن يكون اسما لدلالة. إلاّ أن التّطابق بين التّركيب والدّلالة في اشتراكهما في الأمر، أي حين يكون التّركيب تركيب أمر وتكون دلالته الأمر، احتمال قائم بل أساسي لا تنقص من حقيقته الاختباريّة والنّظريّة كون بنية الخبر قد تستعمل في مقام لتدلّ على الأمر أو كون بنية الأمر قد تستعمل في مقام للدّلالة على النّصح أو التّضرّع. والإشكال في ما تصوّره سبربر وولسن يعود إلى أمرين مترابطين أوّلهما انطلاقهما من تصوّر قضويّ للتّخاطب وثانيهما عدم أخذهما بالتّمييز بين العمل المباشر والعمل غير المباشر.

إنّ جميع الأمثلة التي اشتغل عليها سبربر وولسن أمثلة تنتمي بوضوح،من خلال أبنيتها النّحويّة، إلى الخبر أو الأمر أو الاستفهام. ولكنّهما رغبا عن الانطلاق من الخصائص التركيبيّة الإعرابية واستندَا إلى مدخل دلالي في تحديد أعمال الخطاب. فالصّيغ الثّلاث التي تمثّل مخطّطات تمثيليّة تدرج فيها الأقوال لا تعدو أن تكون تمثيلات قضويّة لدلالة التّراكيب النّحويّة. وهي تمثيلات تترجم صيغ الأمر أو الاستفهام أو الخبر إلى أفعال «أمر بـ» و«استخبر عن» و«قال إنّ» . ولا تتمّ عمليّة التّرجمة هذه على نحو اعتباطي أو حدسي بل توجّهها المعطيات النّحويّة في الأقوال. ومن هذه الناحية لا نفهم كيف يمكننا أن نعتَبر التمثيلات القضويّة منطلقا في تحليل الأعمال اللّغويّة والحال أنّها تمثيل للبنية النّحويّة في دلالتها الدّنيا الأساسيّة لا تُعوِّضُها إلاّ

173 .indd ةيوغللا لاماعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:40 PM

بضرب من التحكّم. وعلى هذا الأساس فإن توحيد النّظر إلى تحليل الأعمال الخبريّة وغير الخبريّة ما كان ليتمّ لولا التّسليم بأنّ التّمثيل القضوي هو المعبّر عن عمل الخطاب المطلوب تحليله. ومن المعلوم أنّ كلّ تمثيل قضوي لا يمكن إلاّ أن يكون خبريّا من حيث صيغته سواء أكان تمثيلا لمضمون الكلام أم تمثيلا للموقف القضوي الذي يصدر عنه المتكلّم. وإذا صحّ تحليلنا فإنّ كلفة هذا التّوحيد باهظة جدًّا لأنّها توجد تشابها، بل قل تماثلا بين أعمال الخبر والأمر والاستفهام رغم اختلافها تخاطبيّا. وليست المشكلة حقا في التّشابه بينها، فهي تشترك في مستوى ما في دلالتها العامّة، ولكن المشكلة في اعتبار التّجريد الدّلالي المبرز لتشاكلها وتشابهها من خصائص الظاهرة التّخاطبيّة الموصوفة وليس من خصائص عمل المحلّل الواصف.

وربّما لهذا السّبب لا نجد على الإطلاق حديثا في نظريّة المناسبة عن الفعل الإنشائيّ رغم أنّه اعتبر في مقترحات عديدة المؤشّر الحقيقي على قوّة القول. ولكن إذا سلّمنا بأنّ الفعل الإنشائي إن هو إلاّ تعبير قضوي عن قوّة الجملة، وإذا استحضرنا أن أساس تحليل سبربر وولسن للأعمال اللّغويّة أساس قضوي علمنا أنّ الحاجة إلى الحديث عن الفعل الإنشائي قد زالت. وإذا دقّقنا فإن «أمر بـ» و«استخبر عن» (وإلى حدّ ما «قال إن») هي أفعال إنشائيّة. فإذا صحّ ذلك لزم منه أن الفعل الإنشائي تحكّم في بناء تصوّر سبربر وولسن للأعمال اللّغويّة وكان محدّدا لمقترحاتهما رغم غيابه الظاهر.

إلاّ أنّ في المسألة دقيقة أخرى تحتاج إلى توضيح. فعمليّا اختصر سبربر وولسن الأعمال الأساسيّة في ثلاثة هي الخبر والأمر

12/11/2016 3:48:40 PM 174 .indd

والاستفهام لكونيتها. وهو ما ذهب إليه قبلهما دارسون آخرون (راجع 1986، Kerbrat-Orecchoni). وبالنّظر في تحليلها فإنّهما لم يعاملا هذه الأصناف الثلاثة على أنّها أعمال خطاب بل عاملاها على أنّها أصناف (أو أجناس بعبارتهما) جامعة لضروب عديدة من الأعمال اللّغويّة. وهي تعوّض المقترحات التّصنيفيّة الخماسيّة التي اقترحها أوستين (1962، Austin، ص ص 150–162) أو سورل (1982، Searle ص ص 39 – 70) ومن حذا حذوه مثل فاندرفكن (1990 Vanderveken، و1991). وهذا المزج، إن صحّ التّعبير، بين الأعمال الأساسيّة وتصنيف الأعمال اللّغويّة لا يخلو من غرابة. ولكن النّظر في السّبب الذي دعا سربر وولسن إلى الرّغبة عن تحليل الأعمال اللّغويّة إلى أعمال مباشرة وأخرى غير مباشرة على ما هو سائد في الدّراسات قد يزيل هذه الغرابة.

فواقع الأمر، من خلال تحليلهما للأعمال اللّغويّة، أن جميع الأعمال عندهما أعمال غير مباشرة. وهذا منتظر بما أنّهما يقدّمان تصوّرا قضويّا أساسه إنشاء صورة قضويّة واحدة للقول حتّى وإن كان محتملا لأكثر من تمثيل دلالي. ولكن استصفاء الصّورة القضويّة المناسبة متروك للتأويل المقامي للقول. وهو ما يعني، بالنّسبة إلينا، أن حقيقة التّأويل الدّلالي عندهم تأويلان : أحدهما هو إسناد صورة قضويّة للقول والآخر إسناد تأويل مقامي يسمّيانه أوّل افتراض في متناول السّامع يتوافق مع مبدإ المناسبة. ولكنّ مبدأ المناسبة، حين نتثبّت، لا يعدو أن يكون إلاّ هذا الافتراض في حدّ ذاته. ففي الأمر ضرب من الدّوريّة التي لا يعترفان بها ولكن حدّهما لمفهوم المناسبة

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 175 12/11/2016 3:48:40 PM

يكشف عنها وفي هذا التّأويل الثاني المقامي تسند فعليا قوّة للقول بعد أن تمّ تمثيلها، حدسيّا واستنادا إلى القرائن النّحويّة التركيبيّة، في مستوى التّأويل الدّلالي الأوّل غير المقامي.

وما دامت الغاية الأساسيّة من التحليل هي مناسبة القول (للمقَام) فإن جوهر المقترحات التي قدّمها سبربر وولسن أنّها تعرض تأويلات مقاميّة (بلاغيّة) للتّراكيب اللّغويّة مع الزعم بان تأثير خصائص هذه التّراكيب تأثير ضعيف لانعدام التّناظر المطرّد النّظامي بين أصناف التّراكيب وأصناف الأعمال اللّغويّة. وهَذا في تقديرنا ما جعل جميع أعمال الخطاب أعمالا غير مباشرة عندهما. أمّا «العمل المباشر» (إن صحّ التّعبير) فهو الصورة القضويّة للقول التي تعبّر عنها التمثيلات «قال إنّ...» و«أمر بـ...» و«استخبر عن ...».

وممّا يدعّم، ما نزعمه في شأن معالجة نظريّة المناسبة للأعمال اللّغويّة، أنّ مفهومي التّصريح والتّضمين فيها يؤدّيان عمليا إلى هَذا. فإذا كان الفرق بينهما فرقا بين ما تكون خصائصه الدلاليّة خصائص مقنّنة لسانيّا وما تكون خصائصه الدّلاليّة خصائص مستدلاّ عليها مقاميّا (مع تدقيقات ذكرناها في الفقرة (2) أعلاه) فهو في حقيقة الأمر فرق بين العمل المباشر والعمل غير المباشر عند القائلين بهما (راجع 1982، Searle، ص 75).

فالعمل المباشر هو التّصريح الحرفي بقوّة القول على نحو يتحقّق به العمل في القول بموجب التّلفّظ بالجملة في حين أن العمل غير المباشر يقوم على حساب دلالي للانتقال من الحرفي الذي قيل إلى غير الحرفي الذي قُصِد.

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 176 12/11/2016 3:48:41 PM

وليس في هَذه المقارنة بين تصوّر سبربر وولسن لاستعمال اللّغة وتصوّر سورل للعمل غير المباشر في علاقته بالعمل المباشر حملا لأنموذج على آخر وإنّما هو بيان لكون الظاهرة المدروسة واحدة رغم اختلاف النّموذجين. وما يؤكّد عندنا وحدة الظاهرة تشابه آليات التّحليل بينهما. فقد استند سورل في تحليل العمل غير المباشر (فحسب!) إلى مفهومي المعلومات المشتركة الخلفية وإلى مسلّمات المحادثة وحِكَمِهَا على مذهب غرايس بالخصوص للقيام بالاستدلالات الكافية، في تقديره للانتقال ممّا قيل حرفيا إلى ما قصد. وهي استدلالات من البيّن أنّها غير برهانيّة. وقد بيّنّا من قبل أنّ سبربر وولسن قد ركزا تحليلهما على نفس المبادئ، مع تعديلات طفيفة، فسمياها الافتراضات المناسبة مقاميّا (وتقوم مقام المعلومات الخلفيّة) والاستدلال المناسب (ويقوم مقام حكم المحادثة) ورغم ما في هذا التّقريب من فظاظة قد تبدو للمتمسّك بحرفيّة أنموذجي سورل وسبربر وولسن[1] إلّا أنّنا لا نرى فرقا جذريّا بين التّصوّرين عَدَا أنّ سورل يستخلص جوانب ممّا ينبغي استخلاصه من وجود أعمال أوليّة وأخرى ثانويّة يتحقّق بعضها بالدّلالة الحرفيّة للقول وبعضها الآخر يستنبط استدلاليا في حين أنّ سبربر وولسن يجعلان جميع الأعمال مستدلا عليها انطلاقا من التّمثيل الدّلالي للقول أو صورته القضويّة.

(1) – نذكر هنا أنّ سبربر وولسن قد نقدا فرضيّة المعرفة المشتركة (Wilson & Sperber 1986، ص ص 15–21) كما نقدَا في الباب الأوّل من عملهما تصوّر غرايس للتّخاطب والمعنى عمومًا ولحكم المحادثة خصوصًا.

177 .indd ةيوغللا لاماعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:41 PM

وإذا صحّ ما قلناه فإن سبب اهتمام سبربر وولسن بالأعمال الثلاثة واعتبارهما لها أساسيّة لا يعود فحسب إلى كونيتها بل يعود كذلك إلى أنّها من أكثر الأعمال قبولا للوسم اللّفظي لقوّتها الإنشائية. غير أنّ تمثيلها القضوي لها هو الذي يخلق صعوبة تداوليّة في تحليلها نظرًا إلى أنّ استخلاصها من صورها القضويّة يتطلّب عملا استدلاليّا. فصعوبة تحليلها متأتيّة من تصوّر نظريّة المناسبة لتحليل الظاهرة في حدّ ذاتها. ونقدّم على ذلك مثالا سبق أن عرضناه دون نقد وهو المثال (6) أعلاه. فقول القائل «سيكون الطّقس جميلا غدًا» هو عندهما من الأقوال التي لا نحتاج إلى أن نتعرّف على صنف العمل اللّغوي الذي تنتمي إليه حتّى تتحقّق. ويستخلصان أنّ تحققها يكون بقطع النّظر عن قصد المتكلّم لها أو تعرّف المخاطب على ذلك القصد. فهذا القول مقاميّا قد يكون إثباتا أو تكهّنا أو عرضًا (للخروج). فكيف يمكن للتّكهّن مثلا أن يظلّ موجودًا بقطع النّظر عن مواقف المتخاطبين من القول؟ أفنعتبر هذه الأعمال متواجدة معًا؟ أنعتبرها أقوالا ملتبسة؟ وحينئذ كيف نرفع اللّبس؟ إنّ الإجابة عن هذه التّساؤلات حسب سبربر وولسن تحال على مبدإ المناسبة انطلاقًا من الصّورة القضويّة للقول. إلاّ ان الصّورة القضويّة للقول تفرض إدراجه ضمن المخطّط الدّلالي «قال إن...» وهذا الإدراج يجعله خبرًا. وللوصول إلى التّكهّن وربّما الوصول،في مقامات معيّنة،إلى التحذير أو العرض أو الاستعارة أو السّخرية... إلخ لا نظنّ أن المسارين المخصّصين لوصف حالة الأشياء في الكون أو تأويل تمثيل ذهني منسوب، في الرّسم المخصّص للاستعمالين الوصفي والتأويلي بكافيين لتحليل

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 178 12/11/2016 3:48:41 PM

هذه الأعمال المحتملة.ولا تعود صعوبة التحليل هنا إلى صعوبة المثال بل إلى أن العمليات الاستدلاليّة المطلوبة انطلاقا من الصّورة القضويّة للقول شديدة الاحتمالات. وهو ما يضعف في الحقيقة من قيمة مبدإ المناسبة في حدّ ذاته ويجعله مبدأً فضفاضًا إمّا قابلا لكلّ تأويل، بحجّة انّه أوّل تأويل موافق لمبدإ المناسبة، وإمّا غير قابل للإجراء لأنّه يمثّل المثل الأعلى الذي لا يمكن الوصول إليه دائما نظرًا إلى ما يتطلّبه من عقلانيّة في التّخاطب واتّفاق على الافتراضات ووضوح يقصي سوء التفاهم أو السهو أو الغفلة وما إلى ذلك ممّا يبرز في مخاطبات النّاس ومحاوراتهم. وفي جميع الحالات فإنّ مبدأ المناسبة سيظلّ مفهومًا غير إجرائي.

179 .indd.ةيوغللا لامعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:41 PM

نظرية الأعمال اللغوية.indd 180 12/11/2016 3:48:42 PM

الفصل الثاني

الواقعيّة التجريبيّة

1 – مدخل

نتناول في هذا الفصل مقترحا عرفانيّا يتنزّل في إطار ما يعرف بالواقعيّة التجريبيّة (أو التجريبيّة اختصارًا) (Johnson، 1987، Lakoff & Lakoff، 1999). وأساسها أنّ اللّغة جزء من العرفان وليست مجرّد تمثيل للموجودات الموضوعيّة (الخارجيّة) وهي تمثيل للواقع كما يدرك أثناء التجربة الإنسانيّة. فالدّلالة اللّغويّة عمومًا دلالة مجسّمة تنتج عن القدرات البيولوجيّة (باعتبار اللّغة مرتبطة بالدّماغ ومميّزة للكائن البشري) وعن التّجارب الفيزيائيّة والثقافيّة الاجتماعيّة (باعتبار تفاعل الكائن البيولوجي مع محيطه). وقد حاولت مارماريدو (Marmaridou، 2000) أن تقدّم داخل هذا الإطار الواقعي التجريبي مقترحًا لتحليل الأعمال اللّغويّة. ونميّز في عرضنا لهذا المقترح بين جوانب ثلاثة منه:

أوّلها الإشكالات والمسائل الأصليّة التي طرحها فلاسفة اللّغة خصوصا أوستين (Austin، 1962 و1971) وبدرجة ثانية سورل (Searle، 1969 و1972).

وثانيها الإجابات المقدّمة في الإطار العرفاني بحسب الأنموذج

181 .indd ةيوغللا لاماعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:42 PM

الاقتراني الذي تبنّته مارماريدو.

وثالثها تقييم هذه الإجابات والتصوّرات.

ويدور مقترح مارماريدو، حسب ما لاحظنا، على جملة من الإشكالات الأساسيّة البارزة هي:

(أ) مفهوم العمل اللّغوي،

(ب) تحديد القوّة (أي قوّة القول أو القوّة الإنشائيّة)،

(ج) وسم قوّة القول وتعجيمها (أي الفعل الإنشائي)،

(د) تحديد قوى القول ودرجاتها.

إلاّ أنّنا نجد قضايا أخرى غير مصرّح بها، لأسباب سنذكرها، وأبرزها قضيّتا العمل اللّغوي غير المباشر والعلاقة بين القصديّة في العمل اللّغوي والاصطلاح بما في ذلك الاصطلاح اللّغوي والمؤسّسي الاجتماعيّ. والفصل الذي خصّصته مارماريدو للأعمال اللّغويّة في كتابها (Marmaridou، 2000، ص ص 163–222) ثريّ بالمعلومات والقضايا. فقد قدّمت بالخصوص قراءة لمشروع أوستين الأصليّ فوجدته قد ركّز على الطابع الاصطلاحي للأعمال اللّغويّة وعلى تصنيف قوى القول ثم اعتبرت إضافة سورل كامنة في معالجته القصديّة للأعمال اللّغويّة وتصنيفها بحسب شروط التوفيق التي تمثّل قواعد للإنجاز الناجح ونقدت في مرحلة ثانية ما اعتبرته نظريّة كلاسيكية في الأعمال اللّغويّة (أي مقترحات أوستين وسورل) من جهة، على أساس قصورها عن تبيّن الجانب الاجتماعي الثقافي لأنّ درجة الأَمْثَلَة والتّجريد التي اعتمدها ممثلاها لم تسمح لهما بذلك ونقدتها من جهة أخرى، على أساس عجزها عن بيان البعد التعاملي

182 .indd.ةيوغللا لاماعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:42 PM

والتعاوني (بين المتخاطبين) عند إنجاز الأعمال اللّغويّة مستندة في ذلك كلّه إلى الدّراسات الانتروبولوجيّة والاجتماعيّة والنّفسيّة والعرفانيّة. والحاصل أنّ المقاربتين الاصطلاحيّة والقصديّة كلتيهما،عندها، قاصرتان عن تقديم تصوّر مناسب للأعمال اللّغويّة.

وبناء على هذا النّقد سعت مارماريدو إلى تقديم تحليل تجـريبي للمسألة يجمع بين الجوانب الثقـافيّة واللّسـانية الاصطلاحيّة للعمل اللّغـوي من جهة والأبعاد التعـامليّة لتكوين أقوال المتخـاطبين من جهة أخرى (Marmaridou، 2000، ص 207) فقوّة القول عندها بناء تفاعليّ أساسه الاصطلاح الثّقافي واللّغويّ. وسنركّز عرضنا ونقاشنا على هذا الجانب الأخير من عمل مارماريدو.

2 – الطابع المزدوج للعمل اللّغوي

من الأغراض الأساسية لعمل مارماريدو أن تفسّر كيف تتحقّق الأعمال بالكلام. ولبلوغ هذا الغرض تقترح مارماريدو أنموذجًا عرفانيّا مؤمثلا للعمل اللّغويّ. وخصائص هذا الأنموذج أنّه يقوم على وجود المتخاطِبِينَ والتّعامل بينهم اجتماعيّا وثقافيّا. فالمتكلّم هو الفاعل العامل ويستلزم دوره هذا وجود المخاطب باعتباره عاملاً لعمل لفظي أو غير لفظي يعقب كلام المتكلّم (وتَقصد بذلك الجواب على الاستفهام مثلا أو النّهوض إلى عمل بعد أمرٍ صادر من المتكلّم أو رفض تحقيق مضمون الأمر... الخ).

ويقتضي الأساس الاجتماعي للمتخاطبين أن يكون العمل الذي يشاركان فيه عملا اجتماعيّا ثقافيّا يتحدّد من خلال اصطلاح ثقافي أو لغوي.

183 .ةيوغللا لاماعألا ةيرظن.indd 12/11/2016 3:48:42 PM

أضف إلى ذلك أن التخاطب باللّغة يهدف من زاوية التجربة الإنسانيّة إلى إحداث تأثيرات في المحيط المادي. ومجمل هذه الخصائص أن البشر يتصوّرون الأعمال اللّغويّة في أنموذج عرفاني مؤمثل قوامه اعتبار الأقوال مرتبطة بالأعمال. فهو أنموذج موحّد لممارسة الأعمال ولممارسة الأقوال والكلام. والمحتوى القضوي لهذا الأنموذج يعكس هذا الطابع المزدوج. فمن جهة نجد عاملا ينجز عملا يؤثر في حالة الأشياء في الكون ويحدّد دور المخاطب داخل حالة الأشياء تلك بواسطة اصطلاح اجتماعي ثقافي ولغوي. ومن جهة أخرى يكون التّخاطب ضمن خطّة للتّفاعل المحادثي ترتسم فيها أهداف محدّدة اجتماعيّا ثقافيّا.

ومن أكثر الأمثلة مطابقة لهذا الأنموذج العرفاني المؤمثل إصدار الأحكام:

(1) أحكم عليك بعشر سنوات أشغالا شاقّة

فالفعل «أحكم» يمثّل إطارا معجميّا لمشهد تجريبي محدّد اجتماعيّا ثقافيا يتمّ فيه استحضار ما ينجزه عامل ما من عمل مؤسّسي، هو إصدار حكم، يغيّر حالة الأشياء في الكون على نحو يغيّر الدّور الاجتماعي للمخاطب بإسناد فعل مستقبلي إليه وإيجاد عمل له. وضمن هذا الإطار يكون القول مرادفًا للعمل. أمّا الوجه الاصطلاحي لهذا العمل فيستمدّ واقعيّا من المقام الاجتماعي والثقافي، أي مؤسّسة القضاء، ومن وسم العمل المتحقّق بفعل يدلّ عليه (أي ما يسمّى بالفعل الإنشائي).

184 .indd ةيوغللا ةيمألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:42 PM

ونهمل إلى حين مسألة الفعل الإنشائي لنركّز على ما يفيدنا به هذا الأنموذج العرفاني المؤمثل للعمل اللّغوي.

نشير بدءًا إلى أنّ هذا «الأنموذج العرفاني المؤمثل» (واختصاره «أ،ع،م») إن هو في نهاية التحليل إلاّ صياغة نظريّة داخل الأنموذج التجريبي لأبرز المعطيات التي انطلق منها غير التجريبيّين من فلاسفة اللّغة ودارسي التّعامل باللّغة. ومن ثمّة فهو «أ، ع، م» لا يمثّل في ظنّنا تصوّر البشر وإدراكهم للغة أو للعمل أو للعمل باللّغة بقدر ما يمثّل تصوّر بعض المشتغلين باللّغة المنشغلين بالخصوص بعلاقتها بالخارج وصفا له أو تغييرًا. ومن هذه النّاحية نتساءل إلى أيّ مدى يمكننا اعتبار هذا التّصوّر واقعيّا؟ فليس من البديهي ولا من اللاّزم، كما سنبيّن، أن نعتبر استعمال اللّغة تحقيقًا لأعمال لغويّة، بأي معنى حملنا مفهوم العمل، وإن كان ذلك ممكنًا فاستنادًا إلى البـاب العلمي (Paradigme) الذي فتحه أوستين في التّقاليد الفلسفيّة واللّغويّة الغربيّة التي لم تعرف، على حدّ علمنا، مفهوم الإنشاء.

ويدلّك على هذا أنّ غياب مصطلح العمل اللّغوي في التقاليد البلاغيّة العربيّة لم يمنع من طرح الإشكالات المفهوميّة ضمن أنموذج لا يأخذ بمفهوم العمل، كما يدلّك عليه أنّ مصطلح العمل لا ينطبق على بعض ما يعتبر أعمالا لغويّة كالإثبات والنّفي والتمنّي... الخ إلاّ بحمل هذه الصيغ على صيغة الإنشاء الإيقاعي، وتدلّك عليه أيضا تدقيقات عديدة صاحبت نشأة هذا المصطلح مع أوستين، وفي أحسن الأحوال يكون مصطلح العمل في ما ذكرنا من أعمال لغويّة محمولا على معنى التّأثير بالقول وهو من تبعات العمل في القول.

ةيوغللا لاماعألا ةيرظن.indd 185 12/11/2016 3:48:42 PM

فمن أبرز الإشكالات التي يثيرها المشروع الأصلي لأوستين في شأن مفهوم العمل المتحقّق بالكلام، أنّ لتفكيره في شأن مفهوم العمل وجهين. يرتبط أوّلهما بمنطلقه النّظري والأمثلة التي اعتمدها. ففي سياق نقده لمفهوم الخبر والمطابقة عالج أمثلة لها نحويّا صورة الخبر ولكنّها لا توافق مدلول الخبر أي قابليّته للتّصديق والتّكذيب لأنّها أخبار يوقع بها المتكلّم أعمالاً أو هي تمثّل جزءًا من الأعمال كالزّواج والتسمية ونقل الملكيّة (في مثل «نعم [أقبل] الزّواج بفلانة» و«أسمي هذه السّفينة كذا» أو «أورّث أخي ساعتي»...) وهي أعمال تقتضي مؤسّسات اجتماعيّة وأدوارًا محدّدة اجتماعيّا وثقافيّا. وهو ما يعني أن إنشائيّة هذه الأعمال ليست مستمدّة من داخلها، أي من بنيتها اللّغويّة فإن هي إلاّ أخبار، بل مستمدّة من شروط قولها في المقام المؤسّسي. وربّما استثنينا من أمثلة أوستين الأصليّة مثال الرّهان «أراهنك بست بنسات على ان السماء ستمطر غدًا» فإن كان هذا المثال غير مقتضٍ لمؤسّسة بالمعنى القوي للكلمة، فإن الفعل «أراهن» بدلالته الإحالية الاجتماعيّة الثّقافيّة يسمّى عمل الرّهان.

ومن هذه الناحية فإنّ مفهوم العمل، في معناه الأصلي عند أوستين مرادف لما يسمّيه الأستراباذي بالإنشاء الإيقاعي «كبعت» و«أنت طالق» في الثقافة العربيّة.وهي حالات تمثّل ولا شكّ أخبارًا وما دلالتها على العمل والإيقاع وتغيير حالة الأشياء في الكون إلاّ دلالة عارضة غير ملازمة لها. يدلّك على هذا أنّ معنى الإنشاء فيها يزول بمجرّد قولها في غير المقام الذي يجعلها إنشائيّة فتعود إلى أصلها الخبري.فهي تقبل، كما لاحظ أوستين، القراءتين الخبريّة (الوصفيّة)

186 .indd ةيوغللا لاماعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:43 PM

والإنشائيّة الإيقاعيّة بحسب المتغيّرات المقاميّة وهو ما لا يجوز في الأقوال التي تستمدّ إنشائيتها من داخلها كالأمر أو الاستفهام كما يدلّك على عرضيّة الإنشاء في كلّ أمثلة أوستين أنّ نفيها يزيل عنها دلالتها على الإيقاع.

ويهمّنا هنا أن نشير إلى أن معنى العمل في هذه الحالات التي انطلق منها أوستين لايقبل أن يكون الخبر عمومًا والإثبات خصوصًا عملا لغويّا لأنّنا لا نحقّق به شيئًا في الكون ولا نغيّر عند قوله واقعًا بل يمكننا بهذا الفهم ألاّ نرى في الاستفهام أو التمنّي دلالة إيقاعيّة.

ومن البيّن هنا أنّ الأنموذج العرفاني المؤمثل الذي تقترحه مارماريدو يرتكز في صياغته على هذا التّصوّر الأوّل الذي انطلق منه أوستين. ولا عيب في ذلك إلاّ أنّ الأمثلة المعتمدة لا تدلّ على العمل والإنشاء إلاّ بصفة غير مباشرة (فهي أخبار تدلّ عرضا على الإنشاء) وهي أمثلة تعدّ حالات قصوى معقّدة مركّبة لا يمكن، في ظنّنا، أن نبني عليها تصوّرًا، مهما كان، لما نفعله باللّغة عند الاستعمال. والسّؤال الذي يُطرح هنا هو : هل يؤثّر كلّ قول في حالة الأشياء في الكون فيغيّر دور المخاطب؟ أي بعبارة أخرى هل كلّ قول هو عمل؟

إنّ الإجابة هي بالنّفي إذا استندنا إلى التصوّر الأوّل الذي انطلق منه أوستين وهي بالإيجاب إذا استندنا إلى الأنموذج العرفاني المؤمثل الذي قدّمته مارماريدو. والسّبب في ذلك أنّ مارماريدو لم تقم عند بنائها للـ «أ، ع، م» إلاّ بتعميم الحالات الأولى التي حلّلها أوستين على كلّ قول دون أن تأخذ بتمييزه الأوّل بين الوصفي والإنشائي معتبرة هذا التمييز تجريدًا وإمكانا تصوّريّا لا يتطابق

ةيوغللا ةيمئاقلا ةيرظن.indd 187 12/11/2016 3:48:43 PM

بالضرورة مع الإنجازات اللّغويّة. ويعني موقفها هذا إذا ترجمناه إلى عبارات واضحة أنّ الأقوال المنجزة لا توافق بالضرورة تصوّر البشر المحدّدين ثقافيا واجتماعيّا للعمل المتحقّق بالقول. وهو يعني إذا ترجمناه إلى عبارات واقعيّة تجريبيّة أن الإنشاء الإيقاعي أو الأقوال الأعمال (مثل (1) أعلاه) هي طراز أي أفضل ما يمثّل المقولة (مقولة العمل اللّغوي) وما الأقوال الوصفية إلاّ أمثلة أضعف طرازيّة.

نرجئ التّعليق على هذه الفكرة إلى حين النّظر في تصنيف الأعمال اللّغويّة طرازيّا. ونعود إلى التذكير بالوجه الثّاني من تصوّر أوستين لمفهوم العمل. فبعد أن أخفق في العثور على مقياس نحوي أو معجمي لتمييز الإنشاء من الوصف اتّخذ ابتداء من المحاضرة السابعة مسارًا جديدًا أساسه البحث في معنى اعتبار القول عملاً. وأفضى نظره إلى القسمة التي شاعت بين العمل القولي (بتفريعاته من عمل تصويت وعمل صيغي وعمل ريطيقي) والعمل في القول وعمل التّأثير بالقول (راجع الفصل المخصّص لأعمال الخطاب عند أوستين من هذا البحث).ودون أن نستعيد تفاصيل التّحليل نذكر بأنّ أوستين اعتبر العمل في القول أهمّ الأعمال التي نحقّقها عند استعمال الأقوال وهو عمل اصطلاحي لإمكان التّصريح به من خلال صيغة إنشائيّة (Austin، 1962، ص 123 و1970،ص 115 وStrawson، 1977) ولكنّه لا يختصّ بالتّخاطب باللّغة بل يكون في غير ذلك من ضروب التّخاطب الممكنة بالإشارات والحركات (كانحناء الشّخص في بعض الثّقافات والمجتمعات لتحقيق عمل التحية). ويهمّنا هنا أن نشير إلى أن هذا المفهوم للعمل في القول

188 .indd.ةيوغللا لاماعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:43 PM

خصوصا وللعمل عموما مختلف إلى حدّ كبير عن مفهوم العمل المتحقّق بالأقوال الذي انطلق منه. فهو من ناحية يجعل كلّ دلالة يحقّقها القول أو غير القول عملاً في القول وهو من ناحية أخرى يستوعب الدّلالات التي لا تغيّر حالة الأشياء في الكون من قبيل الإثبات والنّفي والتمنّي مثلا.

ويثير هذا التّصوّر الثاني الذي نستخلصه من عمل أوستين جملة من القضايا. فهو من ناحية لا يبدو لنا موافقًا للأنموذج العرفاني المؤمثل الذي اقترحته مارماريدو بما أن المقصود بالعمل فيه يجاوز تغيير حالة الأشياء في الكون ليقترب من مفهوم القصد، قصد المتكلّم بخطابه أو حركاته وإشاراته وأعماله. وهذا في ظنّنا ما تفطّن إليه سورل وصاغ على أساسه أنموذجه في تحليل الأعمال اللّغويّة. ولكن مفهوم العمل هنا يصبح واسعًا جدًا وفضفاضًا إلى حدّ قد يجعله مجرّد استعارة تعبّر عن الجهد المبذول لتحقيق غاية ما سواء أكان هذا الجهد لغويّا تعبيريّا أم فيزيائيا جسمانيا. أمّا تحقيق هذه الاستعارة فيمكن أن يكون «قصد المتكلّم» أو «المعنى المراد» أو «دلالة الكلام» أو باختصار «المعنى» رغم ما في هذه العبارة من عموم يمكننا تخصيصه بطرق مختلفة لعلّ أبرزها وصفه بالإنشائي (أي «المعنى الإنشائي»).

ويبدو لنا أن أوستين أوجد له مرادفا استعاريّا، نعتبره أهمّ من مفهوم العمل وهو القوّة أي «قوّة القول». ووجه الأهميّة كامن في أن مفهوم العمل متّسع وقابل للتفريعات التي نجدها في نظريّة الأعمال اللّغويّة كما أنّه مفهوم ملتبس بين دلالته الدّاخلية (أي داخل القول

189 .indd ةيوغللا لاعفألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:43 PM

من تصويت وبناء نحوي وإسناد للإحالة والحمل إلى الوحدات اللّغويّة...الخ) ودلالته الخارجيّة على الوقوع والحدوث والإيجاد. وهو في تقديرنا ما أدّى بمارماريدو مثلا إلى اقتراح أنموذج عرفاني مؤمثل نعتبره غير موافق لخصائص الأعمال اللّغويّة. ومن هذه الناحية يبدو لنا أنّ الانطلاق من استعارة «القوّة» أهمّ عرفانيّا في تحديد مشهد التجربة التي يتصوّرها المتخاطبون وتمثيل تجربتهم مع واقع التخاطب. وقد عالجت مارماريدو هذا المفهوم معالجة مفيدة.

3 – استعارة القوّة

يقصد بالقوّة، عمومًا، القيم التي تُسْنَد إلى القول لتحديد ما يحقّقه من عملٍ في القول. ويبرز هذا المفهوم في الكتابات الدّائرة على الأعمال اللّغويّة عند وجود «لبس» ما في وسم العمل اللّغوي. ولهذا اللّبس صورتان أساسيتان أوضحهما ما يُسمّى بعد أوستين بالعمل اللّغوي غير المباشر كاستعمال الاستفهام للدّلالة على العرض أو الالتماس. والصّورة الأخرى حين تكون الصيغة اللّغويّة قابلة لتحقيق أكثرمن عمل لغوي كقابليّة صيغة الأمر للأمر أو العرض أو الالتماس أو التّحذير... إلخ وكلتا الصّورتين عندنا تمثّل، نحويّا، أعمالا غير مباشرة تتحدّد بحسب متغيّرات مقاميّة.

والحلّ الذي تنطلق منه مارماريدو يستند إلى بعض الدّراسات التي رأت في هذه الحالات عدم توافق بين القصد وقوّة القول على اعتبار أن القصد يمثل الحالة الذهنيّة للمتكلّم في حين أنّ القوّة جزء من القول النّاتج عن التّفاعل الخطابي والاجتماعي. من ذلك أنّ المحادثة التالية:

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 190 12/11/2016 3:48:43 PM

(2) أ – نشرة الأخبار ستبدأ الآن

ب – لا تهمّني

تحتمل أكثر من قراءة. ففي مقام قويّ من الأرجح أن تكون طلبًا للسّكوت يمثّل قصديّا رغبة المتكلّم في الكفّ عن التّشويش الذي يعطّل الإنصات إلى الأخبار ولكن جواب المخاطب (2 – ب) يدلّ على أنّه أسند للقول (2 –أ) قوّة الإثبات أو العرض في أحسن الأحوال لا الطلب (التماسًا أو أمرًا).

وهذا ما يُلزم المتكلّم تفاعليا أن يبرز طلبه في صيغة اصطلاحيّة تظهر التّوافق بين القصد ووسم القوّة. ولا يكون ذلك في التحاليل السائدة للأعمال اللّغويّة، بما في ذلك تحليل مارماريدو، إلاّ بفعل إنشائي من قبيل «التمس منك الصّمت» أو «آمرك بالصّمت» على نحو يجعل جوابًا من قبيل (2 – ب) غير ممكن إلاّ على حساب ما يفترض بين المتخاطبين من احترام وتعاون وآداب في التّعامل.

وقد عرضت مارماريدو تمهيدًا لتصوّرها لمفهوم القوّة اقتراحًا قدّمه كروفت (Croft، 1994) في تحليل الأعمال اللّغويّة على أساس عرفاني تجريبي يدرج احتساب ردّ المخاطب على العمل اللّغوي في سياق تفاعلي. ودون تفصيل لهذا الأنموذج المقترح نشير إلى أنّ صاحبه يصنّف الجمل بحسب مقاييس ثلاثة : أوّلها التّقابل بين الإيجاب والسلب وثانيها تأثير هذا التقابل في وظيفة الجملة عند التّخاطب وثالثها درجة توقع ردّ فعل المخاطب على المحتوى القضوي وطبيعة الاستجابة إذا كانت إخبارًا أو عملا. أي أنّ الرّهان الأساسيّ في هذا التحليل دائر على ما يفعله كلّ من المتكلّم

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 191 12/11/2016 3:48:43 PM

والمخاطب بالمحتوى القضوي. ومن هذه الزاوية في النظر فإنّ تحديد العمل اللّغوي لا يُكتفي فيه بنجاح إنجاز المتكلّم للجملة بل يتحدّد كذلك باحتمال التوفيق في الحصول على الاستجابة المطلوبة من المخاطب. ويستلزم هذا الفهم أخذ لعبة السيطرة التي تدور بين المتكلّم والمخاطب بعين الاعتبار. ولتحليل السيطرة يستند كروفت إلى مفهوم «القوّة الديناميكيّة» المطبّقة على مجالات التجربة الفيزيائيّة والنّفسيّة والاجتماعيّة بحسب أنموذج تالمي (Talmy، 1988). ومن مكوّنات هذا الأنموذج نجد تفاعلا بين قوّتين هما المعاني (Agonist) والمعارض (Antagonist) وكلّ قوّة تسعى إلى التأثير في الأخرى للحلول محلّها. والمتكلّم عند كروفت معارض يسعى إلى التّغلّب على المعاني (أي المخاطب) واندفاعه اعتمادًا على القول الذي ينجزه. معنى هذا ان المخاطب لم يعد منفعلا بقول المتكلّم بل هو ذو قوّة ينبغي أن تقهر عند تحقيق العمل اللّغوي على نحو موفّق ناجح. والنّتيجة الاساسيّة لهذا التصوّر أن لا فرق بين القوّة المعبّر عنها لغويّا على نحو حرفي والقوّة التي تسند إلى القول مقاميّا لأنّ القوّة لم تعد انعكاسا لمقصد المتكلّم بل هي حاصل التّعامل المقامي بين المتخاطبين وتنازعهما في شأن المحتوى القضوي.

وما تسعى مارماريدو إلى البرهنة عليه هو أنّ قوّة القول ليست جزءًا من خطاب المتكلّم (على ما يذهب إلى ذلك فلاسفة اللّغة أي أوستين وسورل بالخصوص) ولا هو ما ينتج عن المحتوى الذي وقع تبليغه (على ما تذهب إليه نظريّة المناسبة لدى سبربر وولسن) بل هي بناء تفاعلي يقوم على اصطلاح ثقافي ولغوي ذي درجات.

192 .indd ةيوغللا لامعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:43 PM

وعموم موقفها يستند إلى استعارة يُفهم العمل وفقها على أنّه «حركة شيء مّا في فضاء». وتعتبر الحركة قوّة يمارسها القول الذي يقوله متكلّم معيّن اجتماعيّا وثقافيّا ومؤسّسيّا ولهذه القوّة تأثيرات سببيّة (Causal effects) في مقام الخطاب. ومن النّاحية العرفانيّة التّجريبيّة يكون موضوع هذه القوّة التي يمارسها المتكلّمون حالة الأشياء في الكون وغايتها إحداث تغيير. وتدمج مارماريدو القصد في القوّة على عكس كروفت بما أنّها ترى أنّ التأثير في حالة الأشياء في الكون يكون بإرادة (Volition) العامل القاصد إلى ذلك التّأثير.

وأساس التمثيل الاستعاري لدلالة الأحداث في القول أنّ التجربة الإنسانيّة تجعل القصد إلى تغيير الأشياء ناتجا عن ممارسة قوّة فيزيائيّة عليها فيترتّب عن هذه الممارسة سببيّا (علّيّا) ذلك التّغيير. وتستند هذه التجربة الإنسانيّة إلى تعاملنا الجسدي مع محيطنا الفيزيائي باعتبار هذا التّعامل أساسيّا في فهمنا لمجالات التجربة الأخرى المجرّدة، ومنها اللّغة والكلام. من ذلك أنّنا نتحدّث عن «قوّة الفكرة» أو «قوّة الإثبات» ممّا يعني أنّنا نتصوّر الكلام على انّه ممارسة لقوّة تسبّب حدوث أشياء.

ومن هذه الزّاوية فانّ قوّة القول هي استعمالنا للأعمال اللّغويّة لتحقيق أهداف اجتماعيّة كان علينا أن نحقّقها بواسطة أعمال وأحداث غير لغويّة على ما تذهب إليه سويتسر (Sweetser، 1990، ص 31) وهو ما يفسّر من جهة العلاقة بين القوّة والسببيّة ويفسّر من جهة أخرى كونَ الأشكال اللّغويّة التي تتحقّق بها الأعمال مبرّرةً معلّلةً وليست اعتباطيّة.

193 .indd.ةيوغللا لامعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:43 PM

ولمّا كان الأنموذج العرفاني المؤمثل للأعمال اللّغويّة جامعًا بين الأقوال والأعمال ولمّا كان هذا الأنموذج مبنيّا استعاريّا بإسقاط (mapping) لمفهوم القوّة الفيزيائيّة على ميدان الكلام فإنّ الإسقاطات الاستعاريّة لبنية الحدث (Event structure) كما درست عرفانيا تحدّد العلاقة بين القوّة والسببيّة في الأعمال اللّغويّة.

والحاصل من دراسة بنية الحدث عرفانيّا أنّها بنية قوامها إسقاط استعاري مرتبط بالفضاء والحركة والقوّة. من هذه الزاوية فان قصديّة العمل اللّغوي تجعله ضربًا من «حركة اندفاع ذاتي نحو وجهة» («Self-propelled motion to destination»). وتؤوّل مارماريدو هذا التصوّر على نحو يجعل الشيء المتحرّك هو حالة الأشياء في الكون. والمواضع المختلفة الواقعة بين حالة الأشياء في الكون قبل الكلام وبعده هي الفضاء الذي تتحدّد فيه الوجهة الجديدة. أمّا مسبّب الحركة فهو قوّة قول المتكلّم وقوّة المؤسّسة التي تحدّد دوره.

ويهمّنا أن نشير هنا إلى أنّ التفاعل بين المتخاطبين لا يبرز عندها، استنادًا إلى استعارة القوّة، في علاقة السيطرة بينهما على أساس حركة الكلام على ما بدا لكروفت وإنّما هو أمرٌ يتحدّد على نحو أشدّ خفاء. فالأعمال اللّغويّة جميعا عند مارماريدو مؤسّسيّة. والمؤسّسة هي التي تحدّد للمتخاطبين أدوارهم بحكم انتمائهم الاجتماعي الثقافي والسياق الثريّ الذي يتبادلون فيه الكلام. والإشكال كامن فحسب في مدى بروز هذا الجانب المؤسّسي أو عدم بروزه. ولكن إذا لم يكن الجانب المؤسّسي من العمل اللّغوي واضحا فهو لا يعني أنّه غائب وأن الكلام مجرّد محادثة شخصيّة. وتُرجع مارماريدو المسألة إلى غياب

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 194 12/11/2016 3:48:43 PM

وسم اصطلاحي صريح يبيّن الطابع المؤسّسي لجميع الاقوال فنتوهّم أنّ بعض الأقوال مؤسسية (مثل إصدار الأحكام القضائيّة) وبعضها غير مؤسّسي. ومن هنا فإن الإشكال يتغيّر. فلا ينبغي أن نتساءل هل كلّ الأقوال محدّدة مؤسّسيا ؟ فهذا أمر مفروغ منه عندها، بل السّؤال هو ما هي الأقوال الموسومة مؤسسيّا واصطلاحيّا وفق المعايير الاجتماعيّة الثقافيّة للتّفاعل المحادثي؟

ولعلّ هذا الموقف عائد إلى المنطلقات النظريّة للواقعيّة التجريبيّة التي تستند إليها مارماريدو. فالتّفاعل بين المتخاطبين يَفرضُ وجود المقام المعيّن واقعيّا أي جميع التحديدات المكانيّة الزّمانيّة والاجتماعيّة للأقوال. وهذا الجانب الاجتماعي الثقافي يمثّل جزءًا من البنية العرفانيّة وليس خارجًا عنها. فالمعنى المؤسّسي الاجتماعي الثقافي مستبطن (مُدَخْلن) عرفانيّا (Marmaridou، 2000، ص 13) من خلال التنظيم التصوّري لميادين التجربة المختلفة ضمن مسار التفاعل بين الكائن البشري والمحيط الفيزيائي والاجتماعي الثقافي ويساهم العمل باللّغة في عمليّة استبطان المعنى الاجتماعي الثقافي المؤسّسي للسّلطة والقوّة الاجتماعيّة.

ويبدو لنا موقف مارماريدو من مفهوم القوّة مصيبًا من حيث أنّها بنية استعاريّة وقع إسقاطها على ميدان الكلام. ولكن هذا الموقف يصبح قابلا للنّقاش من حيث تحقيق هذه الاستعارة وتحديد القصد منها ومن ادّعاء وجود معنى المستعار منه في المستعار له.

فنحن نرى أنّ قوّة القول (أو الكلام) عند مارماريدو قد أُخِذَتْ على معنى ادّعاء أنّ أثر الكلام كأثر القوّة الفيزيائيّة. فالحجر إذا ألقى

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 195 12/11/2016 3:48:43 PM

على نافذة من بلّور كسر البلّور، على الأرجح، فنقله من حال إلى حال والكلام إذا ألقى إلى المخاطب غيّر حالة الأشياء في الكون بحكم قصد المتكلّم (وهو قوّة ذهنيّة نفسيّة) ودوره في المؤسّسة (وهو قوّة اجتماعيّة). وهذا فهم ممكن إلاّ أنّه يظلّ معنى من المعاني المحتملة لاستعارة القوّة للكلام. ولكنّنا نشكّك في مدى مناسبته للمعطيات الاختباريّة. فما الذي يغيّره النّفي أو الإثبات من حالة الأشياء في الكون إذا فهمنا هذين العملين على معنييهما المباشرين في وصف الخارج؟ وما الذي يغيّره عمل المدح أو الذمّ من حالة الأشياء في الكون؟ وعلى هذا قياس ضروب أخرى من الأعمال اللّغويّة.

والذي نزعمه أنّ استعارة القوّة (كما فهمتها مارماريدو على الأقلّ) لا صلة لها بتصوّر المتخاطبين العاديين للكلام وإنّما هي من باب استغلال الدّارسين لطاقات المجاز اللّغوي عند اصطناع الأجهزة الاصطلاحيّة في تجريد الوقائع لتنظيمها وتفسيرها. وهي عمليّة لا نشكّ في أسسها الاستعاريّة العرفانيّة ولكن نشكّك في شمولها لغير الدّارسين المرتبطين بهذا المجال من مجالات البحث أو ذاك بما في ذلك مجال الأعمال اللّغويّة.

أضف إلى هذا أن فهم مارماريدو للقوّة وإن كان متماسكا منسجما مع ما حدّدته من أنموذج عرفاني مؤمثل للأعمال اللّغويّة فإنّ انشداد هذا الأنموذج إلى الملاحظات الأصليّة لأوستين حول الإنشاء الإيقاعي، وهو من أكثر الأعمال اللّغويّة خضوعًا للمحدّدات المقاميّة الاجتماعيّة المؤسّسية، جعلها لا ترى في مفهوم القوّة إلاّ جانب تغيير حالة الأشياء في الكون. ولكن الاستعارة الأصليّة،

196 .indd ةيوغللا لاماعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:43 PM

أي قوّة القول، تحتمل وجوها أخرى من التّحقيق غير الوجه الذي ذهبت إليه. ويمكننا بعجالة ودون استقصاء أن نقدّم ثلاثة احتمالات أخرى في تحديد المقصود بهذه الاستعارة. وكلّ تحديد منها يقتضي مبدئيّا أنموذجًا عرفانيّا مؤمثلا للأعمال اللّغويّة مختلفًا على الأقلّ عمّا اقترحته مارماريدو.

فقد استعمل النحاة والبلاغيون العرب استعارات للقوّة من نفس الباب الذي تندرج فيه استعارة «قوّة القول». فهم يتحدّثون عن «قوّة المعنى» و«قوّة اللّفظ». وعند التّحقيق نجد أن هذه الاستعارة تعني وجود درجات في دلالة اللّفظ على المعنى أي على المقصود. لذلك حيثما وجدنا حديثا عن قوّة في اللّفظ أو في المعنى وجدنا مفهوم التّوكيد. وللتّوكيد وجه لفظي بسيط يبرز في المؤكدات والتّكرار ووجه دلاليّ بلاغيّ يتّصل خصوصا بالقرائن السياقيّة والمقاميّة وله مقاصد من إيراده حدّدها البلاغيون استنادًا الى علاقات التّخاطب بمقامات خلوّ الذّهن او التردّد أو الإنكار. ويهمّنا، بقطع النّظر عن التّفاصيل، أن نبرز أنّ استعارة القوّة هنا تحمل على معنى الزّيادة في اللّفظ بسبب ما يقتضيه المقام من دقائق معنويّة لا تتّصل بالمحتوى القضوي بل بالتّعبير عن مواقف المتخاطبين من ذلك المحتوى. فهذه القوّة تمثّل من ناحية نتيجة لقوّة أخرى (ردّ فعل) وهي من ناحية أخرى دليلٌ منصوبٌ على «اصطدام القوى» (إن صحّ التّعبير) له تأثيرات مقاميّة مختلفة. والمهمّ، دون تحليل لبنية الحدث المفسّرة لهذه الاستعارة، أنّ القوّة هنا هي بمعنى الطّاقة الزائدة وليست الطاقة المغيّرة لحالة الأشياء في الكون. فإن وجد تغيير، على افتراض أنّ إقناع

ةيوغللا لاماعألا ةيرظن.indd 197 12/11/2016 3:48:43 PM

المخاطب المتردّد والمنكر هو ضرب من تغيير حالة الأشياء في الكون، فهو من باب عمل التّأثير بالقول وهو تأثير قد يتحقّق وقد يخفق بحسب المخاطب ودرجة عناده ودور المتكلّم وموقعه الاجتماعي والمؤسّسي. وهي معطيات يتركها النّظام النحويّ للأقوال المعيّنة في المقامات القويّة لأنّ اللّغة تقتضي درجة من التّجريد تجاوز المقامات المعيّنة المخصوصة ودرجة من المرونة تستوعب بها تلك المقامات وتستبطن التّجارب المختلفة دون أن تطابقها تمامًا.

ويمكننا إضافة إلى هذا الفهم لاستعارة قوّة القول (ومرادفاته وما له صلة به) أن نجد تحقيقا آخر لهذه الاستعارة أساسه فهم القوّة على معنى الطاقة المحرّكة والمولّدة للقول. فالقوّة هنا هي السّبب الذي يحدث عن وجوده شيء هو الكلام أو القول. ويبدو لنا حديث الشريف (الشريف، 2002) عن القوّة الإنشائيّة في مستوى تكون البنية المجرّدة مندرجا في هذا السّياق.

أمّا التّحقيق الثالث الذي نقدّمه لاستعارة قوّة القول، ونتبنّاه، فهو قريب جدًّا من الحدس الذي جعل مترجم محاضرات أوستين يقترح الكلمة الفرنسيّة الدّالة على «القيمة» (أي «Valeur») مقابلا لعبارة («Force») في الأصل الانقليزي. وهو قريب، إن لم يكن موافقا، لما نجده في عبارة «قوّة سيارتي 5 خيول» أو «قولنا هذا العدد قوّة كذا». فالقوّة هنا بمعنى الخاصيّة أو الصّفة أو المتغيّر الذي يكون للشيء (سيارة أو عددا أو جملة أو قولا...الخ). فنحن نختار هنا لاستعارة القوّة معنى الوصف لا معنى الإحداث والتّغيير. وهو معنى يلائم منطلق التّفكير العرفاني التجريبي حين يفترض إسقاطا

198 .indd ةيوغللا لاماعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:43 PM

استعاريا للتجربة الفيزيائيّة على مجال الكلام. فقولك «قوّة الحجّة» مثلا (أو «قوّة الفكرة») يمكن حمل الإضافة فيه على النّسبة بمعنى «القوّة التي للحجّة». ووجه الوصف فيها أنّنا نقول «قوّة ضعيفة» أو «قوّة مشكوك فيها» أو «قوّة عالية» ولا نرى سببًا يدعونا إلى أن نرادف بين «قوّة الحجّة» وكون هذه الحجّة محقِّقة لإقناع المخاطب برأي المحتجّ وإن كان الفهم الوصفي لا يمنع ذلك ولكن هذا الإقناع سيكون من باب التأثير بالقول(أي بالحجّة المقولة) وليس خاصيّة ملازمة لها. وأكبر ظنّي أن هذا التحقيق لاستعارة «قوّة القول» أقرب إلى ما قصده منها أوستين وأقرب بالخصوص إلى الواقع الذي تسعى مارماريدو إلى تفسيره أي التفاعل المحادثي ودوره في تحديد قيم الأقوال ودلالاتها الإنشائيّة.

4 – تعجيم قوّة القول

تولي مختلف المقترحات المقدّمة لتحليل الأعمال اللّغويّة مكانة مركزيّة لمفهوم الفعل الإنشائيّ. ولهذه المكانة في تقديرنا تفسيران أساسيان. أحدهما من خارج نظريّة الأعمال اللّغويّة والآخر عائد إلى تصوّر أوستين الأصلي. فالفعل الإنشائي من الناحية الدّلاليّة، بقطع النّظر عن التّسمية التي استقرّت تاريخيّا، ضرب من الأفعال المعبّرة عن المواقف القضويّة أو قل إن شئت حكم المتكلّم على المحتوى القضوي. فشأنها في هذا شأن الدّلالة الجهيّة (إمكان، وجوب... إلخ) ودلالة التسوير (الكليّة والبعضيّة). ولا غرابة حينئذ أن يظهر الفعل الإنشائي عند أوستين في سياق مناقشته الفلسفيّة اللّغويّة للتّصوّر المنطقي للخبر.

199 .indd ةيوغللا لاماعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:44 PM

فقد لاحظ منذ المحاضرة الأولى أنّ الأقوال التي لها صورة الخبر دون أن تكون دلالتها خبريّة أي الأقوال الإنشائيّة (بمعنى الإيقاعيّة الموجدة لأحداث في الكون على ما فهمنا من أوستين) تتضمّن فعلا في المضارع المرفوع الدّال على الحال مبنيّا للمعلوم مسندا إلى المتكلّم المفرد (1962، Austin، ص 2، 1970، ص 38) ونذكّر بأنّ خاصيّة هذا الفعل هي أنّه يبيّن العمل المتحقّق ويسمّيه في الآن نفسه الذي يحقّقه. ودون العودة إلى تفاصيل هذا الموقف وما بيّنه أوستين نفسه من ضعف في الأخذ بهذا الفعل الإنشائي واسمًا للعمل اللّغوي (راجع الفصل المخصّص لأعمال الخطاب عند أوستين، الفقرة3). فقد تمسّك به باعتباره، على الأقلّ، اختبارًا أساسيّا في تحديد العمل في القول وقوّة القول. وهذا ما جعل الفعل الإنشائي يعتبر إمّا واسمًا صريحا للعمل المتحقّق ومؤشّرًا على قوّة القول بعبارة سورل وإمّا صيغة يمكن أن يُترجم إليها القول عند تحديد قوّته الإنشائيّة. من ذلك أنّ غموض قوّة القول (3) ترفعه التّراكيب التي تتضمّن فعلا إنشائيّا في (4):

(3) عد إلى بيتك

(4) أ – آمرك بالعودة إلى بيتك

ب – ألتمس منك العودة إلى بيتك

ج – أرجو منك أن تعود إلى بيتك

د – أحذّرك طالبا منك أن تعود إلى بيتك

هـ – أقترح (أعرض) عليك العودة إلى بيتك

إذن عموم الإشكال الخاص بالفعل الإنشائي يتّصل بتحديد

ةيوغللا ةيرظنلا مامألا 200.indd 12/11/2016 3:48:44 PM

ما نسم به العمل اللّغوي (أو قوّة القول). والجواب المقدّم هو أنّ الواسمات كثيرة كالتّنغيم والنّبر (في المشافهة) والتنقيط (عند الكتابة) وترتيب مكوّنات الجملة (Searle، 1969، ص31، 1972، ص 68) ولكنّنا عمليّا لا نجد إلاّ الفعل الإنشائي مؤشّرًا لقوّة القول أو بنية مجرّدة ترجع إليها الإنجازات التي لا تتضمّن فعلا إنشائيّا. وأرقى ما أدّى اليه القول بالفعل الانشائي هو ما عرف عند الدّلاليين التوليديين بالفرضيّة الإنجازيّة (أو الإنشائيّة) التي تقدر لكلّ جملة بنية دلاليّة عميقة يتصدّرها فعل إنشائي يمثّل محمولا لموضوعين هما المتكلّم والمخاطب على صيغة «أفعل + أنت». وإذا تجاوزنا نقد هذه الفرضيّة الإنشائيّة خصوصا والفعل الإنشائي عمومًا (راجع الشريف 2002، وميلاد 2001، وMarmaridou 2000، والمبخوت 2006) فإنّنا نجد مارماريدو من القائلين بأنّ مؤشّر قوّة القول هو الفعل الإنشائي وتتّخذه إطارًا معجميّا يعكس الأنموذج العرفاني المؤمثل للأعمال اللّغويّة مقترحة تحليلا عرفانيّا له.

ومنطلق مارماريدو في فهم الفعل الإنشائي (وتسمّيه الفعل الدّال على العمل اللّغوي) ودوره افتراضها أنّ الأعمال اللّغويّة تغيّر حالةً للأشياء في الكون قائمةً. فهي إذن توافق تجارب تتطلّب على نحو طبيعي أن يقيّمها العقل الإنساني على اعتبار المقولات المعجميّة.

فما الأعمال اللّغويّة إلاّ مشاهد تجريبيّة من الأنشطة والأعمال (action scenes) تثير أطرا معجميّة تعكسها وتثيرها بالمقابل تلك الأطر المعجميّة فتكوّن الأعمال. ومعنى ذلك أنّ الأطر المعجميّة قد تكون في حدّ ذاتها تحقيقا لأعمال (كإصدار القاضي الحكم بالتّصريح

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 201 12/11/2016 3:48:44 PM

بأنّه يحكم بكذا) وقد تكون وصفا لتلك الأعمال (كاعتراض المتكلّم على قول قاله مخاطبه). ومن البيّن أنّ هذا الفهم للأفعال الإنشائيّة،أي ما تقصده من عبارة الأطر المعجميّة، هو نتيجة طبيعيّة للأنموذج العرفاني المؤمثل وطابعه المزدوج الموحّد بين الأعمال والأقوال.

ويؤدّي هذا الفهم إلى تقسيم الأفعال الدّالة على أعمال لغويّة إلى صنفين:

(أ) أفعال تكوّن أعمالا من قبيل «حكم» و«راهن» و«اعتذر»

(ب) أفعال تسمّى أعمالا من قبيل «احتجّ» و«اعترض» و«سبّ».

ولمّا كانت هذه المشاهد التجريبيّة محدّدة اجتماعيا ثقافيا فإنّ تعجيمها (أي صياغتها في وحدات معجميّة) والتعرّف عليها إذا عجّمت يجعل المقولة المعجميّة اصطلاحيّة سواء في مستوى ما يتحقّق بها من أعمال أو في مستوى التّعبير عنها باللّفظ. ولتوضيح هذه الفكرة فإنّ الفعل «أَحْكُم» في القول (1) أعلاه («أحكم عليك بعشر سنوات أشغالا شاقّة») هو من جهة أولى إطار معجميّ يثير مشهد تجربة إنجاز عامل مؤسّسي ما لعمل إصدار الحكم فيكون قول الفعل بذلك إيقاعا للعمل وإيجادًا له على نحو اصطلاحي وهو من جهة ثانية يمكّن من التّعرّف على العمل اللّغوي المؤسّسي الاصطلاحي عند وسمه في مقامه الاجتماعي الثقافي بواسطة استعمال الفعل المخصوص «أحكم» الدّال على العمل اللّغوي الذي نسمّيه «إصدار الأحكام».

وفي هذا الإطار يبدو أنّ مارماريدو تميل إلى الأخذ بمقترحات فارشورن (Verschueren، 1995) في تحديد الأسس التصوّريّة

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 202 12/11/2016 3:48:44 PM

للإنشائيّات. فهو يفترض ان الإنشائيّة خاصيّة دلاليّة مرتبطة بصنف من الأفعال تسمح لها بان تستعمل استعمالا إنشائيا. وما يحدّد هذه الخاصيّة هو التّطابق بين الشّروط المناسبة لوصف عمل لغوي ما وشروط تحقّق ذلك العمل نفسه. أو قل بعبارة أوضح التّوافق بين وصف العمل وتسميته ومحدّدات وقوع الحدث (العمل) ووجوده. وحسب هذا المقياس فإن «اِعتذر» فعل إنشائي ما دام الاعتذار لا يكون في الواقع ولا يوجد إلاّ إذا سُمِّي الاعتذار. في حين أن «هدّد» أو «أقنع» أفعال غير إنشائيّة. وحجّة فارشورن في ذلك أنّ التهديد والإنذار يتطلّبان مسافة تقييميّة بين العمل المتحقّق ووصفه والشّرط المناسب لوصف أحد هذين العملين يقتضي حكما سلبيّا يصدره المتكلّم بإزاء العمل. ولعلّ فارشورن يقصد بذلك أنّك إذ تُهدّد فإنّ من الشروط التمهيديّة للتّهديد (بعبارة سورل وحسب قواعده في تحديد الأعمال اللّغويّة) (1969، Searle، ص ص 66–67 و197، ص ص 111–112) أن يكون المحتوى القضوي في غير صالح المخاطب وأن يعرف المخاطب ذلك. وهو ما يضعف قيمة العمل عند السعي إلى إيقاعه وإنجازه.

أمّا الفعل «أقنع» فيفترض مسافة زمنيّة بين وصف العمل ووقوعه بما أن العمل سابق زمانيّا على وصفه.

نشير عرضًا، ومن باب الاعتراض على هذا التحليل، أن فعلا مثل «باع» يستحيل بمنطق فارشورن أن يكون إنشائيا للتّفاوت الزّمني المحتمل بين شروط البيع ووصفه ولكن هذا لم يمنع العرب من أن تقول أحيانا وفي صيغة الماضي، إمعانا في الإنشاء الإيقاعي،

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 203 12/11/2016 3:48:44 PM

«بِعت»! وعلى هذا قياس الكثير ممّا هو من باب العقود.

ويمكننا من جهة أخرى ألا نرى في فعل «حذّر» إنشاء به يوقع التّحذير نظرًا إلى المسافة التقييميّة التي يقتضيها عمل التّحذير والحال أنّ فعل «حذّر» يحتمل الإنشاء. والأطرف من ذلك أنّ فعلا تصنّفه مارماريدو ضمن الأفعال التي تسمّى أعمالا دون أن تكوّنها وهو فعل «اعترض» تتطابق فيه شروط تسميته وشروط وصفه بما يعنى أنّه فعل إنشائيّ إيقاعيّ خالص ولكنّه يفترض مسافة تقييميّة تفصل بين تحقّقه ووصفه وتقتضي ألاّ يكون ما يُعْتَرَضُ عليه ممّا يطابق اعتقاد المعترِض. وإذا دقّقنا النّظر فإنّ الاعتذار نفسه لا يخلو من هذه المسافة التّقييميّة إذ لا شيء يمنعك إذا اعتذر لك معتذر عمّا توهّم أنّه خطأ في حقّك أن تقول له قولا ينبّهه إلى انّك لا ترى موجبا للاعتذار إمّا لان ما أتاه من صنيع هو في اعتبارك عاديّ وإمّا لأنّك لا تحمّله مسؤولية ما وقع، وإمّا لغير ذلك من الأسباب التي تتحدّد مقاميّا بحسب تقييمك أنت لواقع الأشياء أو تقييمه هو ،بصفته شريكك في التّخاطب، لنفس ذلك الواقع. فإذا صحّ هذا التّداخل الذي نزعمه اقتضى التّصنيف السابق على الأقلّ تدقيقات وقيودًا وان كان الأمر في ظنّنا يتجاوز مثل هذه التدقيقات والقيود إلى جوهر المسألة وهي دلالة الفعل الإنشائيّ نفسه ووظيفته.

والمهمّ أنّ مارماريدو فهمت فيما يبدو غير ما فهمنا من مقترح فارشورن. فهي تقرّر استنادًا إلى تمييزه بين شروط العمل ووصفه أنّ العمل والقول ينبغي أن يتطابقا عند إيقاع العمل وإيجاده وتحقيقه. والأداة المحقّقة لهذا الإيقاع هي وحدة معجميّة محكمة يُشْتَرَط فيها

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 204 12/11/2016 3:48:44 PM

أن تكون مقيّدةً اجتماعيّا ثقافيّا بما أنّ أيّ عمل ممكن إمّا أن يُنْجَزَ باللّغة أو أن يُوصَف بها ولا سبيل إلى التمييز بين إنجاز عمل باللّغة ومجرّد وصفه باللّغة إلاّ الاصطلاح الاجتماعي الثقافي حتّى وإن كان هذا الاصطلاح متدرّجا (انظر الفقرة الموالية حول الطابع الطّرازي المتدرّج للعمل اللّغوي).

ونشير هنا إلى أن ما كان إشكالا أَرَّق أوستين طويلا دون أن يجد له حلاّ أصبح عند مارماريدو أمرًا اصطلاحيا بسيطا. فقد عوّل أوستين على الفعل الإنشائي باعتباره مقياسًا نحويّا معجميّا لتمييز الأقوال الإنشائية من الأقوال الوصفية. ووصوله إلى طريق مسدود جعله يعيد التّفكير في ملاحظاته الأولى بصفة جذريّة مكتفيا باعتباره مجرّد اختبار في تحديد قوّة القول. إلاّ أنّ مارماريدو لا تكتفي بجعله الأداة الوحيدة لوسم العمل اللّغوي على نحو صريح، وهو ما يخالف واقع الأشياء، بل تزيده تقييدًا بالاصطلاح الاجتماعي الثقافي. وترتّب عن هذا الموقف تضارب بين منطوق قولها والأقوال التي يتصدّرها فعل إنشائي يَسِمُها ويُسَمَّى على نحو اصطلاحي العمل المتحقّق بها. فتلتجئ هنا إلى مفهوم الفضاءات الذهنيّة فتعتبر أنّ الأفعال الدّالّة على أعمال لغويّة أفعال بانية لفضاءات. معنى ذلك أنّ الفعل «أحكم» في القول(1) أعلاه أنشأ فضاء اندرجت فيه القضية التي تمثّل مضمون الحكم. ولكن ماذا نفعل إذا لم نجد مكوّنات بانية لفضاءات؟ (Space-builders في عبارة فوكونيي1994، Fauconnier أو Introducteurs في الأصل الفرنسي 1984، Fauconnier).

لا تهمّنا هنا إجابة فوكونيي صاحب نظريّة الفضاءات الذّهنيّة

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 205 12/11/2016 3:48:44 PM

(راجع غنيم، 2000) ولكن مارماريدو ترى أنّ الفعل الإنشائي إذا كان جزءا من عمل طقوسي كالزّواج أو إصدار الأحكام فهو ممّا لا مناص منه ويجب أن يكون الفضاء الذهني مبنيّا صراحة حتّى ينجح إيقاع الفعل.

نلاحظ عرضا أنّ المسلمين قديما وكثير منهم حديثا لو اتبعوا مارماريدو ما أمكنهم أن يطلّقوا بمجرّد قولهم «أنت طالق» لأنّهم لم يستعملوا فعلا إنشائيا ولما أمكن لبعض العبيد على الأقلّ أن يتحرّروا بمجرّد قول مالكهم لأحدهم «أنت حرّ». وقس على هذا فتح جلسات المحاكم ورفعها والتّصريح بنتائج الامتحانات وما إلى ذلك.

وفي غير حالة الأعمال الطّقوسيّة يمكن أن يُبْنَى الفضاء بواسطة فعل إنشائي كما يمكن أن يُبْنَى تداوليّا. وتقصد بالبناء التّداولي للفضاء أمرين واضحين على الأقلّ: أحدهما الإطار المؤسّسي الذي يُنْجَز فيه العمل والأدوار الاجتماعيّة التي يضطلع بها المتخاطبان. معنى ذلك ببساطة أنّ الفضاء الذهني يبني استنادًا إلى القرائن المقاميّة فتكون قوّة القول نسبيّة محكومة بالتّقدير والتّخمين رهينة التّفاعل عند المحادثة. فقولك في إطار مؤسّسة صراع الثّيران:

The bull is about to change (5)

يحتمل لغياب الفعل الانشائي الباني للفضاء الذهني، أن يكون منتسبًا إلى فضاء ذهني هو الإخبار (كذا !) إذا دار الكلام بين الجمهور، ويحتمل أن ينتسب إلى فضاء التحذير (كذا !) إذا كان دور المتخاطبين إثارة غضب الثّور في الميدان. بل إن نجاح أيّ عمل منهما رهين نسبته إلى الفضاء الملائم.

.ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 206 12/11/2016 3:48:44 PM

ويبدو لنا أنّ التناظر الذي أقامته مارماريدو من جهة بين الفضاءات الذهنية باعتبارها جملة من العناصر والعلاقات الرّابطة بينها، تقتضي موافقات لها في فضاء آخر بحسب وظيفة تداوليّة تربط عنصرين ومن جهة أخرى بين القول المبني بفعل إنشائيّ تناظر شكلي لا يفي بحق نظريّة الفضاءات الذهنيّة ولا يضيف جديدًا لإشكاليّة وسم العمل اللّغوي.

ولكن موقفنا الأساسيّ يتعلّق، بقطع النّظر عن خصائص الأنموذج التجريبي الذي نسعى إلى بنائه، بالفعل الإنشائي في حدّ ذاته. فهو ضرب من الأفعال ينبغي، في تقديرنا، أن نعامله في مرحلة أولى على انّه فعل كسائر الأفعال. معنى ذلك أنّ الجملة التي يتصدّرها فعل إنشائيّ هي جملة قوّتها الإثبات أمّا دلالتها على ما يدلّ عليه الفعل الإنشائيّ معجميّا (كدلالة «آمرك» على الأمر و«أحذّرك» على التحذير و«ألتمس منك» على الالتماس...الخ) فهي دلالة مشتقّة وليست أصليّة. والسّبب في اعتبارها مشتقّة أنّ وجود الفعل الإنشائيّ لا يمنع في حدّ ذاته، كما لاحظ أوستين نفسه عَرَضًا، وكما تفطّن إلى ذلك سورل بعد أن قُضي الأمر! (1989، Searle) من أن تكون له قراءتان احداهما وصفيّة والأخرى إنشائية وهذا ما ذكره بعض القائلين بالتجريبيّة مثل سويتسر (1990، Sweetser، ص 66) ونقلته عنها مارماريدو دون أن تستلزم منه ما يجب استلزامه. أضف إلى ذلك انّه يكفي نفي هذه الأفعال الإنشائية حتّى يزول عنها طابع الإنشاء فتعود إلى أصلها الخبري (المبخوت، 2006) ممّا يعني أنّ الإنشاء فيهما إثباتا ونفيا غير متأصّل. وإذا صحّ هذا النقد فهو يعني

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 207 12/11/2016 3:48:44 PM

أنّ جميع الأمثلة التي درستها مارماريدو وبنت عليها تصوّرها، هي أمثلة لأعمال لغويّة غير مباشرة تؤخذ على أنّها حالات من الأعمال اللّغويّة الأساسية العاديّة. وللقارئ أن يتخيّل حجم المشاكل المنجرّة عن هذا الانزلاق.

ولعلّ الأمر يتجاوز اجتهادات مارماريدو ليعود إلى اللّحظة التي أسّست لمفهوم الإنشاء في التّقاليد الفلسفيّة والعلميّة الغربية. فمنطلق أوستين كما ذكرنا، هو حالات من الإنشاء الإيقاعيّ. وهي ضرب من الإنشاء أصله أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء وهذا النّقل يدلّ على أنّ الإنشاء فيها عارض على حدّ تعبير الاستراباذي لأنّه غير مستمدّ من البنية اللّغويّة وإنّما حاصل من تأويل مقامي للتّركيب يتضمّن درجة عالية من الاصطلاح الاجتماعي الثقافي المؤسّسي. ويمكن من هذه الزّاوية أخذ آراء مارماريدو بعين الاعتبار إذا سلّمنا بأنّها تتحدّث عن أعمال لغويّة غير أساسيّة. ولكن الخلاف هو في تحديد المقصود بالأساسي. وهو ما سنبرزه في الفقرة الموالية التي نعرض فيه للعمل اللّغوي الطّرازي حسب مارماريدو.

5 –الطّابع الطّرازي المتدرّج للعمل اللّغويّ

بنت مارماريدو الأنموذج العرفاني المؤمثل الخاص بمقولة العمل اللّغوي على الرّبط بين الأقوال والأعمال على نحو يجعل ممارسة القول ممارسةً لفعلٍ مغيّر لحالة الأشياء في الكون. وهذا الأنموذج هو مصدر التأثيرات الطرازيّة داخل مقولة العمل اللّغوي. وقد اتّخذت العلاقة بين الاصطلاحين الاجتماعي الثقافي من جهة واللّغوي من جهة أخرى مقياسًا لتحديد ترسّخ القول في

12/11/2016 3:48:44 PM 208 .indd

أداء وظيفة من الوظائف. ولكن يعاضد هذين الاصطلاحين معطى آخر هو التّفاعل بين المتخاطبين.

واعتبرت مارماريدو أنّ أكثر الأعمال طرازيّة هي التي يتطابق فيها الاصطلاح اللّغوي مع الاصطلاح الاجتماعي الثقافي. وأقلّها طرازيّة ما اعتمدت على التّفاعل عند التّخاطب لتحديد قوّة القول (Marmaridou، 2000، ص 216).

فالقول (1) («أحكم عليك بعشر سنوات أشغالا شاقّة») مترسّخ في الاصطلاح الاجتماعي بموجب التّنصيص القانوني على المقام المناسب لإصدار الأحكام. فمؤسّسة القضاء هي التي تحدّد ادوار المتخاطبين على نحو يجعل العمل اللّغوي منجزًا مباشرة أكثر منه نتيجة عملٍ عاملٍ ذي قصد. وهو مترسّخ في الاصطلاح اللّغوي بما أنّ وجود فعل دالّ على العمل اللّغوي واجب ويمثّل جزءًا من الإجراء الطّقوسي على ما قرّرت في شان تعجيم الأعمال اللّغويّة.

وهذا ما يعنى أنّ الإنشاء الإيقاعي عمومًا هو الحالة الطرازيّة للعمل اللّغوي أي أفضل مثال في مقولة العمل باللّغة نظرًا إلى تطابق العمل والقول.

(6) أ – لم لا تذهب إلى السينما؟

ب – عليّ أن أعدّ امتحانًا

فالجواب (6–ب) قد يفهم على أنّه إجابة عن استفهام (أ) ولكنّه يمكن أن يفهم على أنّه ردّ للعرض الذي قدّمه المتكلّم في (6 – أ) على نحو غير مباشر. فالقراءة الأولى للقول (6 – ب) تجعل الكلام (6 – أ) استفهامًا وتجعله القراءة الثانية عرضًا.

209 .indd ةيوغللا لاماعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:44 PM

معنى هذا أنّ قصد المتكلّم لم يعد محدّدًا لقوّة القول بالضرورة بل يظلّ إمكانا مرتبطا بمدى فهم المخاطب له فقوّة القول هنا رهينة ما يُحْمَل عليه القول وما يُحْمَل عليه القول لا يمكن أن يحدّد إلاّ بأخذ جواب المخاطب بعين الاعتبار.

وتوجد بين هذين الحدّين أي قوّة حضور الاصطلاحين الاجتماعي الثقافي واللّغوي أو غيابهما درجات أبرزها قوّة حضور الاصطلاح الاجتماعي وضعف الاصطلاح اللّغوي من جهة وعكسهما أي قوّة حضور الاصطلاح اللّغوي وضعف الاصطلاح الاجتماعي الثقافي من جهة أخرى.

ففي القول (6 مكرّر) وهو عمل لغوي غير مباشر بتعبير سورل، يغلُب التعبير العُرفيّ الذي يجعل الالتماس يقدّم في صورة الاستفهام وذلك من باب آداب التّعامل الاجتماعي وغلبة الاصطلاح الثقافي على الاصطلاح اللّغوي:

(6 **مكرّر**) أيمكنك أن تمرّر لي الملح؟

ولكن بعض الاصطلاحات اللّغويّة تغلب الاصطلاح الاجتماعي الثقافي. فينتج عن ذلك تقييدٌ للاحتمالات التي تتضمّنها الصيغة اللّغويّة (فاحتمالات قوى القول التي يعبّر عنها تركيب الاستفهام، مهما تعدّدت قابلة للضبط) وتوسيع في الآن نفسه لاختيارات المتكلّم في تحقيق العمل اللّغوي الواحد. ولكن تعيين قوّة على نحو مضبوط يتحدّد مقاميّا وتفاعليّا. من ذلك انّ أمثال (7):

(7) اِذهب

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 210 12/11/2016 3:48:44 PM

تتميّز بأن صيغة الأمر تسمح بانجاز عدّة أعمال لغويّة (كالالتماس والعرض والأمر الاستعلائي والدعاء..الخ) ولكنّها لا تخرج جميعا عن صنف التوجيهيّات (Directives) حسب تصنيف سورل لقوى القول (Searle، 1982).

وتضيف مارماريدو ضربًا آخر من الأقوال الأقلّ طرازيّة وهو ضرب يستند إلى الاصطلاح اللّغوي ولكنّه يتميّز بإمكانات أكبر في التّلاعب به. ويبدو أنّ وجه التّلاعب كامن في احتمال القراءتين الوصفيّة والإنشائية. من ذلك أن القول (8):

(8) أودّ (أرغب ، أريد) أن تفعل ذلك

قد يدرك على أنّه التماس مثلا ولكنّه قد يكون إثباتًا للرّغبة أو الإرادة على نحو يسمح بنفي الالتماس، وهو من التوجيهيّات، دون أن يوجد تناقض :

(9) أريد أن تفعل ذلك ولكنّني لا {أطلب منك، ألتمس منك، أسألك...} أن تفعله

إنّ السّؤال الكامن وراء البحث في طرازيّة الأعمال اللّغويّة هو تحديد أكثر الأمثلة تعبيرًا عن خصائص العمل اللّغوي حتّى يُجْعَل نقطة مرجعيّة عرفانيّة. وما اقترحته مارماريدو في هذا التّصنيف الخماسي مطابق للأنموذج العرفاني المؤمثل الذي وضعته وموافق لما تصوّرته في شأن قوّة القول وتعجيمها.

ورغم ما في اعتبار الإنشاء الإيقاعي طرازًا لمقولة العمل باللّغة من غرابة بالنّسبة إلينا فإنّه اختيار بديهي ما دام التأويل الذي ذهبت إليه تأويلا قائما على مفهوم تغيير حالة الأشياء في الكون. ولكنّه يثير

12/11/2016 3:48:44 PM 211 .indd

عديد الإشكالات سواء من ناحية القضايا المبدئيّة العامّة التي يطرحها أو من ناحية نجاعة الانموذج التجريبي في معالجة العمل اللّغوي.

من ذلك أنّ الإنشاء الإيقاعي يثير مسالة تحديد الأعمال اللّغويّة المباشرة والأعمال اللّغوية غير المباشرة والتمييز بين العمل الموسوم نحويّا، أي بقطع النّظر عن وروده في هذا المقام أو ذاك، والعمل الذي تتحدّد قوّته مقاميّا باعتباره جملة تستعمل في مقام معيّن. فإثباتيّة الإنشاء الإيقاعي نحويّا لا جدال فيها والمشكلة تكمن في تحديد الآليّة التي تسمح باشتقاق دلالته الإيقاعيّة في بعض المقامات. أمّا افتراض إنشائيّته من الوهلة الأولى اعتمادًا على تحليل المقام الذي يرد فيه فمشاكله التي يثيرها أكثر من الصّرامة المنتظرة في تحديده وهو ما تفطّن إليه سورل في بحثه عن كيفيّة عمل الإنشائيّات (Searle، 1989).

أمّا من ناحية ما يضيفه الأنموذج الواقعي التجريبي لهذا الإشكال فإنّنا لا نجد شيئًا ذا بال. فما عرضناه يبيّن بوضوح، في تقديرنا، أنّ الأنموذج الذي اعتمدته مارماريدو لم يثر أيّ إشكال جديد. فالمادّة القديمة التي وفّرتها ملاحظات فلاسفة اللّغة والاختيارات الحاسمة التي قاموا بها عند معالجة المشاكل التي واجهتهم والعوائق التي أدّت بهم إلى مآزق لا حلّ لها ظلّت على حالها. ولهذا يبدو لنا ما قامت به مارماريدو مجرّد إعادة تأهيل (أو رسكلة!) لتلك المادّة حتّى تبدو ملائمة للاختيارات المبدئيّة مكتفية بترجمة ذلك كلّه إلى لغة عرفانيّة. والتّساؤل هنا، وقد يكون مبالغا فيه ولكن دون نكران لأهميّة الانطلاق من أنموذج والاشتغال داخله، هو : إذا لم يفتح الأنموذج أبوابًا جديدة في دراسة مسألة من المسائل وإذا لم يكن مستكشفا

ةيوغللا ماعألا ةيرظن.indd 212 12/11/2016 3:48:45 PM

لأبعاد خافية في تحليل قضيّة من القضايا فما الذي يبرّر الأخذ به؟

لتوضيح جانب من هذا التّساؤل نعود إلى مسالة الطّراز في مقولة العمل اللّغوي كما عالجتها مارماريدو. فطرازيّة الإنشاء الإيقاعيّ تمثّل في ما بدا لنا حاصلاً لمعطيات أخرى تصوّريّة ولغويّة ولا يمكنها أن تكون منطلقا لتحديد التأثيرات الطرازيّة. فهل تمثّل اللّغة معطى خارجيّا، أي جزءًا من المحيط الخارجي يتفاعل مع البشر من خلال مفهوم المستوى القاعدي، فيدركه غشتالطيّا ويتصوّره ذهنيا أم أن اللّغة نفسها هي التي تنظم إدراكنا للمحيط الخارجي بفضل ما تستبطنه منه؟

والإجابة العرفانيّة لا تنفي الإمكانيّتين بل تركّز على التفاعل بينهما، ولكن إذا طبّقنا هذا على الاعمال اللّغويّة، وهي توجد في الذهن وإن كانت تتجلّى موضوعيّا، فإنّ البحث في المستوى القاعدي للمقولات ذات الأولويّة التجريبيّة يقتضي ضربًا من «المَوضَعة» والوجود الخارجي للمقولة وجودًا قابلا للتصوير الذهني والإدراك الكلّي الغشتالطي. وقد وجدته مارماريدو في ما يحدثه القول في الواقع. ولكن ماذا إذا افترضنا:

(أ) أنّ التجسّد الخارجي للغة لا يمكن أن يكون تامّا، بحكم وجود اللّغة في الذّهن وبحكم الطابع الذهني للمعنى،

(ب) وأنّ هذا التجسّد الخارجي للغة لا يتعدّى التّشكيل الرّمزي (تصويتا عند المشافهة وخطابا عند الكتابة)،

(ج) وأنّ المشابهات التي تكون بين الطّراز داخل المقولة وبقيّة أفرادها القريبة منه والبعيدة والأبعد لا تقتضي بالضرورة أن يكون

12/11/2016 3:48:45 PM .ةيوغللا لاماعألا ةيرظن 213 .indd

بعضها أدخل من بعض في المقولة بحكم أن القول بأنّ هذا عمل لغوي وذاك ليس عملا لغويّا لا يخرجنا من مقولة إلى أخرى أي أنّه تفاصلي إمّا أن يكون وإمّا ألاّ يكون.

فإذا افترضنا هذا فإن ما نحتاج إليه هو شيء شبيه، ومخالف في آن واحد، لحديث فتغنشتاين (Wittgenstein، 1962) عن الألعاب اللّغويّة. فلئن كانت عنده لا متناهية فإنّ الثابت أنّ هذا اللاتناهي ليس مطلقا. نقصد بذلك أنّه يمكننا بناء تصوّر يجمع بين قابليّة الأعمال اللّغويّة للضّبط عدديا وكونها لا نهائيّة. فما يبرّر اللانهائيّة أنّ اللّغة لا تمنع الفعل «ضرب» أو «قرأ» أو «فتح» أو «بكى» من أن يكون عملاً لغويّا حتّى وإن لم نسمع بذلك في أيّ ثقافة من الثّقافات. والسبب في ذلك أن ما جعل «باع» أو «اشترى» في مقام ما إنشاء للبيع والشراء هو نفسه ما قد يسمح للأفعال التي ذكرنا ولغيرها بأن تكون إنشائيّة وهو كذلك ما يمنعها الآن من أن تكون إنشائيّة. فالطابع العرفي للإنشاء في مثل هذه الأفعال، وما تعبّر عنه من مشاهد تجريبيّة، يستلزم وجود ظروف مناسبة تكسب القول إنشائيّة بما أنّه يفتقد إلى الدّليل عليها لغويّا. ومن هذه النّاحية فإن مقولة العمل اللّغوي منفتحة لا نهائيّة.

ولكنّنا نجد من ناحية أخرى، في كلّ لغة على وجه الافتراض، وبصفة كلّية عددًا ثابتا محدودًا من الأعمال اللّغويّة فهل يمكن تصوّر لغة لا إثبات فيها ولا نفي؟ هل يمكن أن نتصوّر لغة، لا يستفهم مستعملوها؟ ولا يأمرون ولا ينهون؟. والجواب لا نطالب به نحن بل يطالب به الانثروبولوجيون مثلا. ولكنّهم مهما قالوا وحلّلوا

12/11/2016 3:48:45 PM .ةيوغللا لاماعألا ةيرظن 214 .indd

من أقوال عينيّة وخصائص ثقافيّة فإنّ الأعمال التي ذكرناها أعمال طرازيّة لأنّنا نعتقد أنّه لا يمكن أن يوجد نظام لغوي بدونها لتحقيق أبسط وظائف التّخاطب وأقواها ونقصد الإخبار والطلب. فالحدس الذي جعل الجرجاني راغبا عن التمييز بين الخبر والإنشاء معتبرًا أن جميع معاني الكلام معان ينشئها المتكلّم في نفسه (الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 528) والحدس الذي جعل السّكاكي يقسم الكلام إلى خبر وطلب والحدس الذي جعل القزويني ومن بعده الشرّاح والمحشّون يقسّمون الكلام إلى خبر وإنشاء، جميع هذه الحدوس، إن صحّ أنّها مجرّد حدوس، تنطلق من ثوابت يمكننا ترجمتها إلى أنموذج عرفاني نحدّد انطلاقا منها طرازيّة الأعمال اللّغويّة. وإذا تثبّتنا فإن هذه الأعمال التي وقع تعدادها وهي لا تتجاوز السّبعة أو العشرة تمثل أفضل الأمثلة وتشترك في وضوح طريقة وسمها اللّغويّ في العربيّة وغير العربيّة.

وإذا وضعنا هذه الأعمال الأساسيّة أو بعضها نقطة مرجعيّة أو طرازًا أمكننا بعد ذلك أن نحدّد التّشابهات والأشكال الرّابطة بين الإثبات والنّفي والاستفهام والأمر ومختلف أفراد مقولة العمل اللّغوي وصولا إلى ما هو أبعد من الطّراز وهو الإنشاء الإيقاعي على عكس ما ذهبت إليه مارماريدو وما هو أبعد من الإنشاء الإيقاعيّ كالأعمال التي تتحدّد تفاعليّا بموجب تغيير التّخاطب المعيّن مقاميّا للاستراتيجيات والأهداف من المحادثة (وهو ما يمكن تسميته بالأعمال اللّغويّة غير المباشرة الاحتماليّة).

وبهذا المعنى فإن الرّهان، في تقديرنا، مرتبط من ناحية أولى

ةيوغللا لاما عألا ةيرظن.indd 215 12/11/2016 3:48:45 PM

بتحديد أبسط المعطيات الأوليّة التي بدونها لا يمكن تحديد أي عمل لغويّ وهو مرتبط من ناحية ثانية بضبط الأعمال اللّغويّة الأساسيّة التي لا يمكن بدونها الحديث عن نظام من الأعمال اللّغويّة وهو مرتبط من ناحية ثالثة بتحديد الأعمال اللّغويّة المشتقّة غير الأساسيّة، وهو مرتبط من ناحية رابعة بضبط ما تحتمله كلّ بنية نحويّة عند إنجازها من أعمال لغويّة مقاميّة وهو مرتبط من ناحية خامسة بتحديد العلاقات الاحتمالية بين الأعمال اللّغويّة المقاميّة وإمكانات نيابة بعضها عن بعض.

وهذا إذا صحّ اعتباره برنامجًا إنّما هو برنامج حدّ أدنى نراه أشدّ إفادة من الانطلاق من تصوّر للعمل اللّغوي على أساس تغيير حالة الأشياء في الكون. فالذي يغيّر الكون هو الإنسان ولا يحتاج لتغييره، بالضرورة إلى اللّغة، وإذا احتاج إليها في مسعاه إلى تغيير الكون فإنّ الأمر أشدّ تعقيدًا ممّا يتكهّن به الأنموذج العرفاني المؤمثل الخاصّ بالأعمال اللّغويّة كما اقترحته مارماريدو.

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 216 12/11/2016 3:48:45 PM

الخاتمة

قدّمنا في فصول هذا الكتاب أبرز المفاهيم والقضايا التي طرحتها نظرية الأعمال اللغوية. وقد اخترنا من الكتابات الكثيرة والمناقشات الثريّة التي جرت طيلة ما يناهز النصف قرن توجّهين أساسيين:

(أ) توجّه فلاسفة اللّغة بادئين بأوستين الذي فتح هذا الباب العلمي بفكر حيّ وحسّ إشكالي قويّ. فسورل الذي أثرى المفاهيم والتصوّرات بأنموذج في تحليل الأعمال اللّغويّة جدير بالاهتمام والنظر.

(ب) توجه المقاربة العرفانيّة بصنفيها المنظوميّ مع نظريّة المناسبة لدى سبربر وولسن والاقتراني ضمن التيّار التّجريبي الذي زعمته ماماريدو متأثرة بأعمال لايكوف المتأخّرة بالخصوص.

ولا شكّ أنّ هذين التوجّهين لا يمثلان كلّ ما طرح من مشاريع ونماذج واختيارات في نظريّة الأعمال اللّغويّة.ولكنّهما يمثّلان، ولا جدال، لحظة التأسيس وبلورة التصورات الأساسيّة ثم لحظة المراجعة الراهنة للمسائل المطروحة من زاوية عرفانيّة.

ولا يخفى على كلّ دارس غير مذهبي أن بين التوجهين، الفلسفي والعرفاني، من وجوه التواصل والترابط ما يكشف وحدة الأسئلة

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 217 12/11/2016 3:48:45 PM

المطروحة وثبات الإطار العام لتناول القضايا وبالخصوص تقارب الإجابات التي تمّ التوصّل إليها.

وفي جميع الحالات وجدنا أنفسا من موقعنا النّحوي اللّساني، ونحن نعرض ما في الأعمال المقدّمة،ننظر إليها نظرًا نقديا لا يقنع في كثير من الأحيان بطريقة صياغة المسائل ولا يقتنع بالخصوص بالمقترحات المعروضة. وهذا أمر طبيعيّ لا يعود إلى الموقع العلمي الذي ننطلق منه فحسب بل يعود أيضا إلى أنّ جلّ القضايا التي طرحها أوستين وطوّرها بعده من اشتغل في إطار نظرية الأعمال اللغوية كانت قضايا أساسيّة لدى البلاغيين وكثير من النحاة العرب بل لدى العلماء بأصول الفقه.

ولا عجب في ذلك فالإنشاء والطلب عندهم كانا من المفاهيم الجوهرية في معالجتهم للأقوال والخطابات لأسباب علميّة وعمليّة تتصل بتناسق نظرياتهم في فهم النظام اللغوي وبناء وصفهم للنظام في اشتغاله البلاغي من جهة وتتصل أيضا، وربما خصوصا، بانعكاسات ذلك على تنظيم العلاقات الاجتماعية وتسييرها على مقتضى النصوص المرجعية من جهة أخرى. ومن الخطإ، في تقديرنا، ألاّ نأخذ بمقترحاتهم ونتائج نظرهم وأسلوب معالجتهم حين نتناول المفاهيم والنماذج التي صيغت في إطار نظريّة الأعمال اللّغوية.

غير أنّ هذا التقريب والتشابه لا ينبغي لهما أن يحجبا عنّا اختلاف شروط إنتاج المعرفة بالإنشاء في السياقين وإنما هما حافز لنا على البحث عن تأليف جديد يستعيد القضايا الراهنة لمساءلتها ومراجعتها وإعادة صياغتها عسى أن نظفر بمقترحات أجود وأقوى.

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 218 12/11/2016 3:48:45 PM

لذلك لسنا نقصد في هذه الخاتمة إلى تلخيص ما قدّمنا في فصول هذا الكتاب ولكننا نودّ إبراز الإشكالات الأساسيّة والمفاهيم الكبرى التي تتطلّب منّا مراجعة ونظرًا.

فقد جمع مفهوم العمل اللّغوي بين متضادين، وإن في الاستعمال العاديّ، هما «القول» و«العمل» جمعا على سبيل النعت أو الإضافة ليكشف، على بساطته، عن جملة من المسائل التي تتطلب تفكيرًا. فالمقصود بالعمل في حدّ ذاته يثير سؤالا حول «الأشياء» التي ننجزها بالأقوال ونوقعها وننشئها. فهل هي الأعمال التي لا تقتضي إلاّ المؤسّسة اللغوية حتى توجد على أساس ما أسماه سورل بالقواعد التكوينية؟ أم أنّها تضمّ الأعمال التي تمثل جزءا من دراسة مؤسسات اجتماعية فسماها سبربر وولسن بـ«الأعمال المؤسّسية» وأشار قبله أوستين إلى صلتها بمعطيات خارجة عن اللغة باعتبارها جزءًا من إجراء؟ وهل توجد أعمال لا تتحقّق إلاّ باللّغة؟

وإذا تساءلنا عن العمل اللغوي في حدّ ذاته، من جهة مكوّناته، على افتراض أنّه ظاهرة مركبة وانطلاقا من تحليلات سورل على الأقلّ،فهل نكتفي بالتقسيم الثلاثي الداخلي الذي نجده لدى أوستين (عمل قولي وعمل في القول وعمل تأثير بالقول)؟ أو الرباعي لدى سورل؟ وما دلالة حديثهما عن العمل التصويتي والعمل الصيغي والعمل الريطيقي والعملين القضويّين .. إلخ.؟

ألا تحتاج هذه المفاهيم بصفتها أعمالا فرعيّة إلى إعادة نظر وتعريف لبيان الصلات بينها وإبراز وجوه تعاملها وحركيّتها وتأسيسها تأسيسا أقوى يضعف الحدس في تحديدها ويقوّي إمكانات حسابها نحويّا؟

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 219 12/11/2016 3:48:45 PM

وتسلمنا هذه التساؤلات إلى إشكاليّة أكبر تتصل بنظامية الأعمال اللّغوية. فاعتقادنا أنّ افتراض سورل حول العلاقة بين اللسان والجملة ونظام الأعمال اللغوية افتراض قويّ مفيد نحتاج إلى استخراج مستلزماته وتدقيق النظر في انعكاساته النظرية والإجرائية.

فلا يكفي القول بأن العمل اللغوي هو الوحدة الأساسية أو الدنيا للتخاطب أو أن كل عمل لغوي يقتضي وجود جملة تامّة بل نحتاج عمليا إلى تصوّر يحدّد لنا مستويات هذا الترابط بين الأشكال النحوية والقوى الإنشائية على نحو متدرّج من النظامي المجرّد إلى النظمي (بمعنى النظم عند الجرجاني) الذي نتوخّى فيه معاني النحو في معاني الكلم لنعبّر عن المقاصد حتّى قبل الإنجاز المقاميّ إلى المقاميّ الخطابيّ بالمعنى القوي للمقام.

وهي طبقات في بناء الأعمال اللغويّة ستحملنا ولا شكّ على تحديد مستويات متنوّعة وما يقوم بينها من علاقات اشتقاقية وتراتب ضروري لمعالجة الصلات القائمة بين الأعمال الأساسية (وهي مفترضة) والأعمال المتحقّقة مقاميّا ضمن استراتيجيات التخاطب الفعلي.

وإذا تصوّرنا المسألة بهذا الشكل فإننا سنكون لا محالة مجبرين على إيجاد تحديدات جديدة لمفاهيم «العمل اللغوي» و«العمل القولي» و«عمل الخطاب» و«العمل المباشر» و«العمل اللّغويّ غير المباشر».. إلخ وسنستعيد سؤال فلاسفة اللّغة عن عدد الأعمال اللّغويّة أهو قابل للحصر أم أنه لا نهائي بحكم لا تناهي «الألعاب اللّغوية»؟

ووراء هذا افتراض حول احتمالات التفاعل بين الثوابت النحوية النظامية والمتغيّرات الخطابيّة المقاميّة.

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 220 12/11/2016 3:48:45 PM

وإذا حصرنا النظر في بنية العمل اللّغويّ وجدنا أنّ خضوع العمل اللغوي إلى قواعد تكوينية أساسا يجعلها تتحقق داخل لسان من الألسنة حسب مواضعة يثير، إضافة إلى قصديّة العمل اللّغوي وصلته بالمؤسسة اللغوية والمؤسسات غير اللغوية، مسألة القواعد البانية للعمل اللّغويّ في حدّ ذاته.فهل تفي شبكة القواعد التي وضعها سورل لتحديد خصائص كلّ عملٍ عملٍ ينجز باللغة وفيها؟ وما الصلة داخلها بين المظهر اللغوي المحض ووجهه الدلالي وبعده التداولي التّخاطبيّ؟ ما هي الأعمال الجزئيّة (أو الفرعيّة) المكوّنة لكل عمل؟

أفلا نحتاج، والحال على ما ذكرنا، إلى إعادة النظر في مفهوم «القوة الإنشائية» ذاته لتوضيحه وإضعاف الجانب الحدسي في تحديده وإكسابه دلالة مادّية تخرجنا مما يحيط به من هالة تبدو لنا، أحيانا كثيرة، ميتافيزيقية.

ولمّا كان التساؤل مفضيا إلى مراجعة مفهوم القوّة ذاته فإنّه من اللاّزم، في ظننا ،استئناف النظر في مسائل وسم العمل اللغوي وتعجيمه خصوصا إذا أخذنا مأخذ الجدّ مفهوم «الفعل الإنشائي» ومفهوم «العمل اللغوي غير المباشر» والصلات بين ما أسماه سورل «المحتوى القضويّ» والقوة الإنشائية ضمن الأنموذج ق (ض).

وهذا الأنموذج تحديدا بجمعه بين وجه إنشائيّ تمثّله القوّة ووجه إحاليّ تمثّله القضيّة يفتح الباب للتساؤل عن العلاقة الإشكالية بين القول والخارج. فلئن انطلق أوستين من قسمة الكلام إلى «وصفي» و«إنشائي» حسب العلاقة مع الخارج (وهي صنو قسمة البلاغيّين

221 .indd ةيوغللا لاماعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:45 PM

للكلام إلى خبر وإنشاء) فإنّه تخلّى عن ذلك في أثناء تحليله ليبرز إنشائية كل قول مطلقا.

غير أنّ ما ظلّ في الطريق من الأسئلة كثير وجلّه يحتاج إلى تدبّر ونظر. فإلى أيّ حدّ نقبل استبدال مفهومي الصّدق والكذب بمفهومي النجاح والإخفاق؟ وما انعكاس ذلك على ما سمّى «بمنطق القوي القوليّة أوالإنشائية» (عند فندرفكن بالخصوص)؟ أليس للإنشاء، أو لبعضه على الأقل، «مضمون قضوي» يقبل التصديق والتكذيب وإن بمعنى نحمل عليه المفهومين غير المعنى الذي حدّده المناطقة؟ وما الذي يمكن أن يتغيّر من مفهوم الإنشاء إذ تصوّرناه نظاما مغلقا ثم أخذنا بعين الاعتبار انفتاحه المحتمل على الخارجين العيانيّ (أي حالة الأشياء في الكون) والذهني؟ وكيف نصوغ هذه العلاقات بين الإنشاء اللغوي والحالة العرفانية والكون؟ والأهمّ من ذلك كيف نقارب هذه المسألة الفلسفية الملازمة للنظر في اللغة من زاوية نحوية لسانيّة؟ وبأي معنى يمكن أن نتحدّث عن إنشائية الأعمال الخبرية؟ أو عن صدق العمل الإنشائي وكذبه؟ وهل يمكن الاعتماد على التصوّر القضويّ المبنىّ على تمثيل القول وتأويله في أنموذج شبيه بما تقترحه نظرية المناسبة؟

* * *

إنّ هذه التساؤلات التي ظفرنا بها من عرضنا للنظريات الأربع المكوّنة لفصول الكتاب، وغيرها ممّا يتولّد عنها ولم نذكره،لأهمُّ بالنسبة إلينا من المعطيات التي قدّمناها. ووجه الأهمية عندنا يعود إلى أنّها تمثل، في تقديرنا، الأساس الإشكالي لنظرية الأعمال اللّغوية

ةيوغللا لاامعألا ةيرظن.indd 222 12/11/2016 3:48:45 PM

وقاعدة الانطلاق في معالجة مسائلها المبدئية والفنّـيّة.

فوصف الأعمال اللغوية في العربية يمكنه أن يفيد أيما إفادة من المقترحات التي عرضناها بقدر إفادته الثابتة من المقترحات البلاغية القديمة. غير أنّ عيب التوجّه الأوّل كونه لا يستطيع، البتّة، أن يتخطّى مرحلة التقريب بين المفاهيم المستحدثة وخصائص النظام المقترح وصفه لأن النماذج الموجودة، على أهميتها، لم تراع في نظرنا الأساس البنيوي النحوي لتشكل نظام الأعمال اللغوية ولم تتمكّن، من ثمّة، من تقديم نظرية كلّيّة قويّة في وصف الدلالات الإنشائية وذلك بسبب توهمها أنّ خصائص الإنجاز هي خصائص الجهاز الواصف وخصائص النظام المجرّد.

أمّا عيب التوجه الثاني التراثي فهو اكتفاؤه بالحاصل من نظر النحاة والبلاغيين والأصوليين في نظام المعاني. وهو حاصل برز في المقرّرات المدرسيّة منذ ابن مالك صاحب «المصباح» والقزويني في تلخيصه للمفتاح على الأقل واستقرّ في الملخّصات اللاحقة حتّى توهّمنا أنّ الأمور على الصورة الواضحة التي برزت في مرحلة متأخّرة جدّا.

وما نسي هو أنّ المتون البلاغية والشروح الكبرى على الأقل تضمّ من النقاشات والاختلافات وتعدّد التصوّرات والاحتمالات ما ينبئ عن أن حسم الأمور مدرسيّا ولغايات تعليميّة لم يوقف أبدًا التفكير في الأسئلة الكبرى للأعمال اللّغوية ولقضايا الخبر والإنشاء.

وما نودّ أن نقوم به في عمل قادم إنما هو العودة إلى هذه النظرية، نظرية الأعمال اللّغويّة، بصيغتيها الحديثة التي قدّمها أوستين

223 .indd ةيوغللا لاعفألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:45 PM

والقديمة التي وضعها البلاغيّون لنستأنف التفكير معهما ولإيجاد محاورة ومساءلة علميّتين قد تفضيان إلى «شيء» آخر قد يكون مفيدًا ولكنّه لن يخلو لا محالة من متعة التفكير في أسئلة الأعمال اللغوية ومسائلها وقضاياها.

فما نحن متأكدون منه أنّ اللّحظتين التأسيسيّتين مع الجرجاني في القديم، في الدلائل بالخصوص ،ومع أوستين في الحديث ،في كيف نصنع الأشياء بالكلمات تحديدًا، تشتركان في أسلوب التفكير وهو أسلوب قائم على الاستكشاف والحيرة والمراجعة واستئناف النظر بعيدًا عن النزعة المدرسيّة إلى استقرار المعرفة وتثبيتها.

وهذا منطلق مشروع كتابنا: «دائرة الأعمال اللغويّة».

12/11/2016 3:48:45 PM 224 .indd

ملخّص «نظريّة الأعمال اللّغويّة»

1. تمثل نظرية الأعمال اللغوية مكونا من التداولية التي تدرس العلاقة بين النظام اللغوي واستعماله المقاميّ لحصر التأويلات الكفيلة بتحديد الدلالة التامة للقول في مقامه المعيّن المخصوص. ولمّا كان للعمل اللغوي بعدان أحدهما لغوي نظامي والآخر استعمالي مقامي فإن معالجة العمل اللغوي يسهم في تأويل دلالة القول التامة.

2. ترتبط نظرية الأعمال اللغوية تاريخيا بكتاب أوستين (Austin) «كيف نصنع الأشياء بالكلمات». ومنطلق هذه النظرية مراجعة العلاقة بين القول والخارج على نحو يجعل الوصف الخبري للعالم نوعا من الأقوال يقابل القول الإنشائي الذي يتحقق بواسطته عمل ما. ولهذا العمل طرق في وسمه أبرزها الفعل الإنشائي وله مواضعات وقواعد تكفل نجاحه وأصناف يتفرّع إليها أبرزها العمل القوليّ والعمل في القول وعمل التأثير بالقول. وتجتمع الأعمال اللغوية في عائلات ومجموعات تصنّف على أساسها قوى القول.

3. وقد عمّق سورل(Searle) هذه التصوّرات مقترحا تصورا آخر أساسه اعتبار العمل اللغوي جزءا من اللسان الذي نتكلمه فنتبنّى آليّا شكلا من أشكال السلوك القصديّ المسيّر بنظام من القواعد.

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 225 12/11/2016 3:48:45 PM

وقد تصوّر سورل للعمل اللغوي أنموذجا موحّدا أساسه التمييز بين ما يدلّ على قوّة القول وما يدلّ على محتواه القضوي. وبحسب هذين المكوّنين تنقسم الأعمال اللغوية إلى أعمال قولية وأعمال قضوية وأعمال في القول وأعمال تأثير بالقول. ولكنّ أساس التمييز بين مختلف الأعمال اللغوية هو العمل في القول لذلك اهتم ببنية العمل في القول مبرزا شروطها الضرورية والكافية من خلال مثال الوعد مستخلصا من ذلك شبكة من القواعد تتحدّد انطلاقا منها مختلف الأعمال في القول. ويمثّل عدد هذه الأعمال في القول مشكلة فلسفية ولغوية. وقد عالجها سورل في سياق تصنيف الأعمال اللغوية مقترحا مبادئ في التصنيف اشتق منها أصنافا خمسة تمثّل عنده الطرق الممكنة لاستعمال لسان من الألسنة.

4. وتقترح نظرية المناسبة لدى سبربر وولسن تصوّرا مختلفا، مبدئيا، للأعمال اللغوية. فقد راجع صاحباها، وهما يحدّدان الإطار العام لدراسة الأعمال اللغوية، موقع أعمال الخطاب من التداولية وكيفيّة تحليل الجمل غير الخبرية على أسس استدلالية قوامها التمييز بين التصريح والتضمين ودورهما في إبراز الموقف القضوي للمتكلم. وأدت هذه المراجعة إلى عزل الأعمال التخاطبية الخالصة (أو الكونية) وحصرها في «القول إنّ...» و«الأمر ب...» و«الاستخبار عن...». وتقوم معالجة نظرية المناسبة لأعمال التخاطب الأساسية على اعتبار التخاطب إنتاجا لحوافز تجعل مجموعة من الافتراضات بينة للمخاطَبِين. وهي افتراضات على قدر من الإشارية يجعل أقوى الحوافز الممكنة في تبليغ تلك الافتراضات أكثرها مناسبة.

.ةيوغللا لاماعألا ةيرظن.indd 226 12/11/2016 3:48:46 PM

5. وانطلقت مارمايدو من مراجعة مشروعي أوستين وسورل انطلاقا من مبادئ الواقعية التجريبية.فأبرزت الطابع المزدوج للعمل اللغوي في جمعه بين القول والعمل.واهتمّت في هذا الصدد باستعارة القوّة للتعبير عمّا ينتج عن التفاعل التخاطبي والاجتماعي وفق اصطلاح لغوي وثقافي.ولكنها حين درست تعجيم قوة القول عادت إلى مفهوم الفعل الإنشائي وأعادت بناءه حسب مفهوم الأطر المعجمية التي تجعل الأعمال اللغوية مشاهد تجريبية من الأنشطة والأعمال. واستنادا إلى تحليلها هذا سعت إلى إبراز الطابع الطرازيّ المتدرّج للعمل اللغوي بانية سلّمية قوامها التناسب بين الاصطلاح اللغوي والاصطلاح الاجتماعي الثقافي.

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 227 12/11/2016 3:48:46 PM

ثبت بمصطلحات نظريّة الأعمال اللّغوية

(عربي – فرنسي – اثقليزي)

يضمّ هذا الثّبت أهم المصطلحات الواردة في الكتاب ذات الصلة بنظرية الأعمال اللغوية. ولكنّه يضمّ القليل من المصطلحات الأخرى التي رأينا من المفيد ذكرها لجدّتها أو لاختلافنا عن غيرنا في نقلها تيسيرا على من يريد العودة إلى الأصول الانقليزية أو ترجمتها الفرنسيّة.

ونشير إلى أنّنا رتبنا المصطلحات ألفبائيا دون أن نراعي، عمدًا، الفرق بين الهمزة وألف الوصل خصوصا في باب الهمزة.

	الهمزة	
اتجاه المطابقة	Direction d'ajustement	Direction of fit
إثبات	Affirmation	Statement
أثر قولي	Effet illocutoire	Illocutionary effect
إخفاق (العمل اللغوي)	Insuccès	Misfire
إرادة	Volition	Volition
استفهام	Interrogation/ Question	Interrogation/Question
استلزام	Implication	Entailment

ةيوغللا لامعألا ةيرظن.indd 229 12/11/2016 3:48:46 PM

Implicatures	Implicatures	استلزامات المحادثة
Lexical Frame	Cadre lexical	إطار معجمي
Belief	Croyance	اعتقاد
Expressives	Expressifs	الإفصاحيات
Order	Ordre	أمر
Performative	Performatif	إنشاء (ـيّ)
Primary -	- primaire	– أوّليّ
Explicit -	- explicite	– صريح
Implicit -	- implicite	– ضمني
Idealised cognitive (model (I C M	Modèle cognitif idéalisé	أنموذج عرفاني مؤمثل (أ.ع.م)
Declaratives/Declarations	Déclaratifs/déclarations	إيقاعيات
	الباء	
Event Structure	Structure de l’évènement	بنية الحدث
Illocutionary act structure	Structure de l’acte illocutoire	بنية العمل في القول
	التاء	
Contextual effect	Effet contextuel	تأثير مقامي
Cognitive -	- cognitif	– عرفاني
Expositives	Expositifs	تبيينيّات
Warning	Avertissement	تحذير

مظروفة اللغويات العامة.indd 230 12/11/2016 3:48:46 PM

Linguistic pragmatics	Pragmatique linguistique	تداولية لسانية
Explicature	Explicitation	تصريح (لدى سبربروولسن)
Implicature	Implicitation	تضمين (لدى سبربرو ولسن)
Exclamation	Exclamation	تعجّب
Verbal interaction	Interaction verbale	تفاعل محادثي
Conversational cooperation	Coopération conversationnelle	تعاون –
Directives	Directifs	توجيهيات
Felicity	Satisfaction	توفيق (العمل اللغوي)
	الجيم	
Sentence	Phrase	جملة
Cognitif effort	Effort cognitif	جهد عرفاني
	الحاء	
Maxims of conversation	Maximes conversationnelles	حكم المحادثة حكميات
Verdictives	Verdictifs	
State of affairs	état de chose	حالة الأشياء (في الكون)
	الخاء	
Assertion	Assertion	خبر
Assertives	Assertifs	خبريات
	السين	

مظروفة اللغويات العامة.indd 231 12/11/2016 3:48:46 PM

Behabitives	Comportatifs	سلوكيات
		الطاء
Prototype	Prototype	طراز
Request	Demande	طلب
		الظاء
Appropriate Circumstances	Circonstances appropriées	ظروف مناسبة
Circumstances of the utterance	- de l'énoncé	– القول
		العين
Act	Acte	عمل
Primary -	- primaire	– أولى
Perlocutionary -	perlocutoire -	– تأثير بالقول
Phonetic -	- phonétique	– التصويت
Secondary -	- secondaire	– ثانوي
Speech -	- de discours	– خطاب(لدى أوستين)
- Rhetic	- Rhétique	– ريطيقي
- Phatic	Phatique -	– صيغي
- Ceremonial	- rituel	– طقوسي
- Illocutionary	illocutoire -	– في القول
- Propositional	propositionnel -	– قضوي
- Locutionary	locutoire -	– قولي
- Speech	de langage -	– لغوي (لدى سرل)
- Indirect speech	de langage indirect	– لغوي غير مباشر

12/11/2016 3:48:47 PM 232 .indd

– مؤسّسي	institutionnel -	- Institutional speech
عناصر بانية للفضاءات (عند فوكونيي)	Introducteurs	Space- builders
	الغين	
غرض قولي	But illocutoire	Illocutionary point
	الفاء	
فساد (العمل اللغوي)	Abus	Abuse
فضاء ذهني	Espace mental	Mental space
فعل إنشائي	Verbe performatif	Performative verb
	القاف	
قصد	Intention	Intention
– إخباريّ	Intention informative	Informative intention
قاعدة	Règle	Rule
– أساسية	essentielle -	- Essential
– تكوينية	s constitutives -	Constitutive - s
– تمهيدية	préparatoire -	- Preparatory
– الصدق	de sincérité -	- Sincerity
– محتوى القضوي	du contenu pro-positionnel	- Propositional content
– مسيرة	s normatives	Regulative - s
قوّة قوليّة (أو إنشائية)	Force illocutoire	Illocutionary force
قول (أو إلقاء القول)	Enonciation/ énoncé	Utterance
قول إنشائي	Performatif	Performative

233 .indd ةيوغللا لامعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:47 PM

قول وصفي (عند أوستين)	Constatif	Constative
	الميم	
مؤشر	Indicateur	Indicator
– قضوي (القضية)	propositionnel -	- Propositional
– قوة القول	de la force illocutoire	- Illocutionary Force
مبدأ	Principe	Principle
– إمكان الإبانة (والتنصيص)	Principe d'exprimabilité	Principle of expressibility
مبادئ المحادثة	Principes de la conversation	Principles of conversation
مخفق (عمل لغوي)	Défectueux	Defective
معلومة واقعيّة خلفيّة	Information factuelle d'arrière-plan	Factual background information
معنى	Sens	meaning
– الجملة	de la phrasse -	- Sentence
– المتكلّم	du locuteur -	- Speaker 's
مشيرات مقاميّة	Déictiques	Deixes
ممارسيات	Exercitifs	Exercitives
موقف قضوي	Attitude propositionnelle	Propositional attitude
	النون	
نجاح (العمل اللغوي)	Réussite	Successful
نصح	Conseil	Advice

234 .indd.ةيوغللا لامعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:48 PM

Relevance Theory		نظرية المناسبة
		Théorie de la pertinence
	الواو	
Speech act indicator	Marqueur de l'acte de langage	واسم العمل الفردي
Promise	Promesse	وعد
Commissives	Promissifs	وعديات

نظرية الألسنية العربية.indd 235 12/11/2016 3:48:48 PM

المـراجـع

أ – بالعربيّة

- الاستراباذي، رضيّ الدين: شرح الكافية، قاريونس، جامعة قاريونس، 1996/ ط2.
- ابن ذريل ،عدنان،1981 :اللّغة والدلالة: آراء ونظريّات، دمشق،منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز : تحقيق محمود محمّد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي 1984.
- السكاكي، أبو يعقوب: مفتاح العلوم، بيروت،دار الكتب العلميّة،1983.
- الشاوش،محمّد،2001 : أصول تحليل الخطاب،تونس ،كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة–المؤسسة العربية للتوزيع.
- الشريف، محمد صلاح الدّين،1986: تقديم عام للاتجاه البراغماتي،ضمن،أهمّ المدارس اللّسانيّة، تونس، المعهد القومي لعلوم التربية، (جماعي).
- الشريف، محمد صلاح الدّين، 2002: الشرط والإنشاء النحويّ للكون ، تونس، كليّة الآداب بمنّوبة .
- الطبطبائيّ،طالب هاشم، 1992: نظريّة الأفعال الكلاميّة، ضمن، الفكر العربي المعاصر، ع 98–99.
- الطبطبائيّ، طالب سيّد هاشم ، 1994: نظريّة الأفعال الكلاميّة بين فلاسفة اللّغة المعاصرين والبلاغيين العرب، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت.
- غنيم، أميرة، 2000 : الفضاءات الذهنيّة عند فوكونيي، المفهوم وقضاياه، تونس، دار المعلمين العليا (مرقون).
- الفاسي الفهريّ، عبد القادر،1985: اللسانيات واللّغة العربيّة، الدار البيضاء، دار توبقال، (جزءان).
- القزويني، جلال الدين: الإيضاح في تلخيص المفتاح،بيروت، دار الكتب العلميّة، دون تاريخ.

237 .indd ةيوغللا لامعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:48 PM

- المبخوت، شكري، 2004: اتصال الأعمال اللّغوية وانفصالها، ضمن «الاسترسال في الظاهرة اللّغويّة»، سوسة، كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة بسوسة، (جماعي).
- المبخوت، شكري، 2006: إنشاء النفي وشروطه النحويّة الدلاليّة، تونس، مركز النشر الجامعيّ –كلية الآداب والفنون والإنسانيّات بمنوبة.
- المتوكّل، أحمد، 1986: دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي، الدار البيضاء، دار الثقافة.
- ميلاد، خالد، 2001:الإنشاء في العربيّة بين الدلالة والتركيب، تونس ،كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة–المؤسسة العربية للتوزيع.

ب – بغير العربيّة

- Austin J.L, 1962: How to do things with words, Oxford, Oxford University Press.
  1970 : Quand dire c'est faire, Paris, Seuil.
- Croft W, 1994: Speech act classification, Language typology and cognition, in
  Tsohatzidis (ed), Foundations of speech act Theory: philosophical and Linguistic perspectives, London –New York, Routledge.
- Ducrot O, 1972 : De Saussure à la philosophie du langage, in, Searle, J R : Les actes de langage, Paris, Hermann.
- Fauconnier G, 1984 : Espaces mentaux, Paris, Minuit.
  1994 : Mental spaces, Cambridge, C. U. P.
- Grice H.P, 1975: Logic and conversation, in, Cole& Morgan (eds) Syntax and Semantics, Vol III, New York, Academic Press. (trad. fr. in Communication, 30, 1979)
- Kerbrat-Orecchioni K, 1986: L'implicite, Paris, Armand Colin
- Lakoff G, 1976: Linguistique et logique naturelle, Paris, Klincksiek.
- Lakoff G, 1987: Women, Fire and dangerous things, Chicago-London, The University of Chicago Press.
- Lakoff G & Johnson, M, 1999: Philosophy in the Flesh, New York, Basic Book.
- Levinson S.C, 1983: Pragmatics, Cambridge,C.U.P.
- Lyons J ,1978: Eléments de sémantique, Paris, Larousse.

238 .indd ةيوغللا لامعألا ةيرظن 12/11/2016 3:48:48 PM

- Marmaridou S.S.A, 2000: Pragmatic meaning and cognition, Amsterdam-Philadelphia, John Benjamins.
- Moeschler J & Reboul A, 1994 : Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, Paris, Seuil.
- Recanati F, 1981: Les énoncés performatifs, Paris, Minuit.
- Recanati F, 1981: Du positivisme logique à la philosophie du langage ordinaire : naissance de la pragmatique, in, Austin JL , Quand dire c'est faire, Paris, Seuil.
- Ross JR, 1970: On declarative sentences, in Jacobs & Rosenbaum, Readings in English transformational Grammar, Waltham, Ginn.
- Searle, J. R, 1969: Speech acts, Cambridge, C .U. P.

1972 : Les actes de langage, Paris, Hermann.

1982 : Sens et expression, Paris, Minuit.

1985 : L'intentionalité (essai de philosophie des états mentaux), Paris, Minuit.

1989: How perfomatives work? in, Harnish, R. M, Basic topics in the philosophy of language, New York, Harverster wheastsheaf, 1975/ 5 edition.

- Searle J. R & Vanderveken D, 1985: Foundation of Illocutionary Logic, Cambridge, C.U.P.
- Sperber D & Wilson D, 1996: Relevance, Oxford-Cambridge, Blackwell, (second edition) (Traduction française:La pertinence, Paris, Minuit, 1989)
- Strawson P. F, 1977: Études de logique et de linguistique, Paris, Seuil.
- Sweetser E, 1990: From etymology to progmatics, Cambridge, C.U.P.
- Talmy L, 1988: Force dynamics in language and cognition, Cognitive science, 12.
- Tesnnière L, 1976: Eléments de syntaxe structurale, Paris, Klincksiek.
- Vanderveken D, 1990: Meaning and speech acts, 1.Principles of language use, Cambridge, C.U.P.
- Vanderveken D, 1991: Meaning and speech acts, 2.Formal semantics of success and satisfaction,Cambridge,C.U.P.
- Verschueren J, 1995: The conceptual basis of perfomativity, in Shibatani, M&Thompson,(eds): Essays in Semantics and Pragmatics, Amsterdam-Philadelphia, John Benjamins.
- Wittgenstein L, 1962: Tractatus logico-philosophicus, Paris, Gallimard.

239 .indd نظرية الأعمال اللغوية 12/11/2016 3:48:48 PM

سلسلة لغويّات

يديرها الأستاذ صلاح الدين الشريف

تقرؤون ضمن هذه السلسلة

توفيق العلوي

حروف المعاني

البنية الشكليّة والدلاليّة

منصور الميغري

أفعال القول في العربيّة

خصائصها التركيبيّة والدلاليّة والتداوليّة

مجدي بن صوف

علم الأدب عند السكّاكي

وليلاي كندو

تشارط الأبنية في التراث

نظرية اللغة العامة.indd 240 12/11/2016 3:48:48 PM